صندوق النقد العربي

التقرير السنوي

2007

www.amf.org.ae

المحتويات

الصفحة

تقديم	ب
نشاط الصندوق خلال عام 2007	1
النشاط الإقراضي	7
النشاط الاستثماري	25
نشاط الصندوق في مجال المعونة الفنية	28
نشاط الصندوق في مجال أسواق الأوراق المالية العربية	30
نشاط التدريب	31
نشاط الصندوق في مجال مجلس محافظي المصارف المركزية	35
التعاون مع المنظمات العربية والإقليمية والدولية	37
التعاون مع برنامج تمويل التجارة العربية	40
التقارير والنشرات والبحوث والدراسات	42
الوضع المالي الموحد للصندوق	46
البيانات المالية الموحدة وتقرير مراقبي الحسابات	53
ملاحق القروض	79
ملاحق عامة	85
التنظيم والإدارة	90

تقديـــم

أصحاب المعالي رئيس وأعضاء مجلس محافظي صندوق النقد العربي

يشرفني بالأصالة عن نفسي ونيابة عن زملائي، أعضاء مجلس المديرين التنفيذيين، أن أرفع لمجلسكم الموقر التقرير السنوي عن أعمال الصندوق ومركزه المالي للعام الميلادي المنتهي في 31 ديسمبر 2007، وذلك وفقاً للمادة الثالثة والثلاثين من الاتفاقية المنشئة للصندوق.

د. جاسم المناعي

المدير العام

رئيس مجلس المديرين التنفيذيين

أبريل 2008

نشاط الصندوق خلال عام 2007

واصل الصندوق خلال عام 2007 نشاطه في مجالات عمله التي حددتها اتفاقية إنشائه. وضمن هذا الإطار، استمر الصندوق في العمل على تطوير وتوسيع أنشطته المختلفة وتكثيف الخدمات التي يقدمها بالقدر الذي سمحت به موارده ووسائله المتاحة وذلك من أجل خدمة دوله الأعضاء ودعم جهودها الرامية إلى تعميق الاستقرار الاقتصادي وترسيخه وإرساء وتعزيز مقومات النمو المستدام.

ففي المجال الإقراضي، استمرت الدول العربية في عام 2007 في تحقيق المزيد من التقدم في تنفيذ الإصلاحات القطاعية والمؤسسية، وعلى وجه الخصوص في القطاع المالي والمصرفي وقطاع مالية الحكومة والقطاع التجاري، وتحسين مناخ الاستثمار، بالإضافة إلى إرساء مقومات الاستقرار الاقتصادي. ففي مجال القطاع المالي والمصرفي حققت هذه الدول نتائج إيجابية في إعادة هيكلة وخصخصة مصارف القطاع العام، وفتح قطاع المصارف أمام المنافسة الأجنبية بصورة تدريجية، بالإضافة إلى تحسين الرقابة المصرفية والارتقاء بالقواعد الاحترازية. كما تم إحراز تقدم في مجال قطاع مالية الحكومة حيث تم تعزيز نتائج الإصلاح المالي، وتخفيض حجم المديونيات العامة وإعادة هيكلتها، كذلك تم تحقيق نتائج إيجابية في مجال الإصلاح التجاري حيث قامت هذه الدول باتخاذ المزيد من الإجراءات التي تهدف إلى تحرير التجارة وتوقيع عدد من الاتفاقيات التجارية الثنائية ومتعددة الأطراف. وقد أسهمت هذه الجهود في تحقيق انخفاض في مستويات البطالة والفقر، وفي تحقيق ارتفاع ملحوظ في حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى المنطقة العربية، وحصول بعض الدول على شروط أفضل في الاقتراض من الأسواق المالية الدولية.

وفي ظل هذا المناخ الإيجابي، وحرصاً من الصندوق على مواكبة التطورات الاقتصادية وأولويات الإصلاح في دوله الأعضاء واحتياجاتها، وافق مجلس المحافظين على استحداث تسهيلين جديدين هما تسهيل التصحيح التجاري وتسهيل النفط لتوفير المزيد من آليات الدعم للجهود الإصلاحية.

ولقد قدم الصندوق خلال عام 2007 قرضين جديدين بقيمة إجمالية مقدارها 20.7 مليون دينار عربي حسابي أي ما يعادل حوالي 98 مليون دولار أمريكي. وقد تم توفير هذين القرضين في إطار تسهيل التصحيح الهيكلي للقطاع المالي والمصرفي لكل من لبنان وسورية لدعم جهود التصحيح فيها.

وفي هذا الصدد، فقد تسلم الصندوق طلباً من مصرف لبنان للاستفادة من موارده المالية في إطار تسهيل التصحيح الهيكلي للقطاع المالي والمصرفي، واستجابة لهذا الطلب، أوفد الصندوق بعثة مشاورات للجمهورية اللبنانية وذلك لدراسة أولويات الإصلاح في القطاع المذكور. وقامت البعثة بالتعاون مع المسؤولين في مصرف لبنان في تحديد الإجراءات والاتفاق على الخطوات المطلوبة لتنفيذ الإصلاحات في القطاع المصرفي وإدراجها ضمن برنامج إصلاح يدعم بالقرض المطلوب.

ومن جهة أخرى، يذكر أن الصندوق كان قد قام في عام 2006 بالتوصل إلى اتفاق مع السلطات المعنية بالجمهورية العربية السورية حول عناصر برنامج إصلاح، يتم دعمه بقرض ضمن تسهيل التصحيح الهيكلي لقطاع المالية العامة، إلا أن عدم استكمال الترتيبات والإجراءات المتعلقة بالقرض من قبل سورية كان قد حال دون توقيع عقد القرض قبل نهاية عام 2006. وقد تمكنت السلطات السورية من إنهاء الترتيبات والإجراءات، وهو ما سمح بحصولها على قرض تسهيل التصحيح الهيكلي لقطاع المالية العامة خلال الربع الأول من عام 2007.

ولقد ارتفع العدد الإجمالي للقروض التي قدمها الصندوق للدول الأعضاء منذ بداية نشاطه الإقراضي في عام 1978، إلى 137 قرضاً بقيمة إجمالية تبلغ نحو 1,083.5مليون د.ع.ح، أي ما يعادل حوالي 5.0 مليار دولار أمريكي. واستفادت من هذه القروض أربع عشرة دولة من الدول الأعضاء. ويبين الملحق رقم (أ-1) تفاصيل تلك القروض بالسنوات والدول المستفيدة منها.

أما في **مجال الاستثمار**، اتسم المناخ الاستثماري العام خلال عام 2007 بالتطورات الواسعة النطاق التي شهدتها الأسواق المالية العالمية والتي يمكن على أساسها تقسيم العام على فترتين مختلفتين تشكل الفاصل بينهما أزمة القروض العقارية ذات الجدارة الائتمانية المنخفضة ومشكلة شح السيولة والتي برزت تداعياتها في شهر أغسطس من العام.

وقد شهدت الفترة الأولى ما قبل الأزمة أداءً اقتصادياً جيداً للإقتصادات الرئيسية رافقه ارتفاع نسبي في معدلات التضخم والذي أدى إلى رفع في أسعار الفائدة الرسمية على اليورو والين والإسترليني. وفي ظل بروز أزمة الرهون العقارية، حيث بدأت مشكلة السيولة بالظهور مع تداعياتها التي انعكست في ارتفاع

نسب هامش الائتمان وانخفاض مع تذبذب حاد في أسواق الأسهم، قامت المصارف المركزية الرئيسية في جهد مشترك بالتدخل بالأسواق وضخ كميات كبيرة من السيولة، بالإضافة إلى إجراءات أخرى تمثلت بسلسلة من قرارات تخفيض أسعار الفائدة الرسمية والتخفيف من شروط توفير الائتمان للمصارف والمؤسسات المالية.

وفي ظل هذه الظروف غير المستقرة التي سادت الأسواق المالية خلال العام، حققت محفظة الصندوق الاستثمارية عوائد تفوق معدلات الفائدة السارية على مكونات وحدة حقوق السحب الخاصة التي تعكس عملة الأساس للصندوق.

ويشتمل نشاط الصندوق الاستثماري بالإضافة إلى توظيف موارده الذاتية، على نشاط قبول الودائع من المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، حيث شهد هذا النشاط تطوراً خلال العام، ارتفعت فيه قيمة هذه الودائع عما كانت عليه في نهاية العام السابق. بالإضافة إلى ذلك واصل الصندوق عمله في إدارة، جزء من أموال برنامج تمويل التجارة العربية، والأموال المجمعة في الحساب الموحد للمنظمات العربية المتخصصة، وأموال صندوق تقاعد العاملين، بالإضافة إلى إدارة محافظ بالسندات لصالح الدول الأعضاء.

وبالنسبة لنشاط الصندوق في مجال **المعونة الفنية**، فلقد قام الصندوق خلال عام 2007 بتوفير العون الفني لسورية لمساعدتها على إنشاء سوق لأذون الخزانة، وذلك في إطار برنامج الإصلاح المتفق عليه والمدعوم بقرض تسهيل التصحيح الهيكلي لقطاع مالية الحكومة الذي تم توقيعه هذا العام. وقد قام الصندوق في ظل البرنامج الزمني لإنشاء السوق بإيفاد خمس بعثات ضمت إلى جانب خبرائه عدداً من الخبراء الخارجيين خلال الفترة يونيو – ديسمبر 2007، وذلك لإعداد البيئة التشريعية والتنظيمية والتشغيلية اللازمة لبدء إصدار أذون الخزانة. وتعتزم السلطات السورية القيام بافتتاح السوق رسمياً خلال الربع الأول من عام 2008 بإجراء أول إصدار لأذون الخزانة من خلال المزاد.

كذلك وافق الصندوق خلال عام 2007 على تقديم معونة فنية للبنك المركزي في موريتانيا لإعداد دراسة أمن البنى التحتية لنظام الحاسب الآلي، وعلى القيام بدور الاستشاري لهذا المشروع ومساعدة السلطات الموريتانية في اختيار الخبراء الخارجيين لإعداد الدراسة ومتابعة سير ومراحل تنفيذها.

ومن جهة أخرى، وفيما يتعلق بمبادرة "تطوير نظم المقاصة وتسوية المدفوعات والأوراق المالية" والتي تهدف إلى توفير الدعم الفني للدول العربية في مجال إصلاح وتطوير هذه الأنظمة، فقد زارت بعثة فنية مشتركة من الصندوق وصندوق النقد الدولي وخبراء من البنك المركزي الأوروبي وبنك إيطاليا وبنك فرنسا والبنك الوطني البلجيكي جمهورية السودان في مطلع شهر أكتوبر الماضي، ليرتفع بذلك عدد الدول التي استفادت من هذه المبادرة إلى سبع دول عربية.

كذلك يُذكر أنه وفي إطار مبادرات المعونة الفنية التي تقدم للمصارف المركزية العربية، تم الاتفاق مع البنك الدولي على مسودة مشروع لمعونة فنية للدول العربية تهدف لتطوير أنظمة الاستعلام الائتماني ومركزيات المخاطر. وستساهم هذه المبادرة في تحسين تطبيق اتفاقية بازل II بالإضافة إلى زيادة فرص التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وفي مجال **أسواق الأوراق المالية العربية**، استمر الصندوق في نشر المؤشر المركب الذي يحتسبه لقياس أداء هذه الأسواق مجتمعة، وفي نشر البيانات اليومية المتعلقة بأداء الأسواق المالية العربية على موقعه في شبكة الإنترنت، والتي وصل عددها إلى خمسة عشر سوقاً.

وفي مجال **التدريب**، واصل الصندوق توسيع وتكثيف نشاط معهد السياسات الاقتصادية التابع له لإتاحة فرص التدريب المتخصص للعاملين في المؤسسات النقدية والمالية في الدول الأعضاء. وفي هذا الإطار، تم خلال عام 2007، عقد إحدى عشرة دورة تدريبية وثلاث حلقات عمل، بالإضافة إلى عقد ندوة لكبار المسؤولين حول "قضايا التدريب في الدول العربية"، شارك فيها محافظو المصارف المركزية العربية أو نوابهم وكبار مساعديهم. وارتفع بذلك عدد الدورات التدريبية وحلقات العمل والندوات التي قدمها الصندوق منذ بداية نشاطه في هذا المجال إلى 176 دورة تدريبية وحلقة عمل، استفاد منها 5,483 مشاركاً من الدول الأعضاء.

وفي إطار توليه **أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية**، قام الصندوق بالإعداد لاجتماع المكتب الدائم للمجلس الذي عُقد في مقر الصندوق، وكذلك اجتماعات الدورة الحادية والثلاثين للمجلس التي عقدت في دمشق، كما قام بالإعداد للاجتماع السابع عشر للجنة الرقابة المصرفية العربية

المنبثقة عن المجلس والذي عقد في أبوظبي، وقد قام الصندوق أيضاً بتنظيم الاجتماع السنوي الثالث للجنة العربية لنظم الدفع والتسوية.

وفي مجال **التعاون والتنسيق مع المنظمات العربية والإقليمية والدولية**، شارك الصندوق في إعداد التقرير الاقتصادي العربي الموحد، وتولى كالمعتاد تحريره وإخراجه وإصداره وتوزيعه. كما شارك في الاجتماعات السنوية المشتركة لصندوق النقد والبنك الدوليين، والتي عقدت في واشنطن في أكتوبر 2007. وقام الصندوق، على هامش هذه الاجتماعات بعقد اجتماعات مع رئيس البنك الدولي وعدد من نوابه، ومدراء إدارات في صندوق النقد الدولي وبعض رؤساء الوفود العربية المشاركة في هذه الاجتماعات.

وفي إطار مجموعة التنسيق لمؤسسات التمويل العربية شارك الصندوق في الاجتماع الدوري الحادي والستون للتنسيق والذي عقد في فيينا خلال الفترة 26-28 يونيو 2007، وكان قد سبقه في مارس 2007 اجتماع مؤسسات مجموعة التنسيق. كما شارك الصندوق في فبراير 2007 في دولة الكويت بحضور اجتماع رؤساء مؤسسات مجموعة التنسيق ومؤسسات التمويل الدولية والإقليمية المانحة لمناقشة سبل التعاون والتنسيق بين المؤسسات المعنية.

وفي الإطار نفسه وبدعوة من البنك الدولي، فلقد شارك الصندوق اجتماع المجموعة الاستشارية الخامسة لموريتانيا وكذلك في مؤتمر المانحين للأراضي الفلسطينية واللذان عقدا في باريس في ديسمبر 2007.

وشارك الصندوق بصفة مراقب في مجموعة الأربع والعشرون (G-24)، وهي المجموعة التي تعنى بتنسيق مواقف الدول النامية حول مختلف الأمور المالية والنقدية العالمية وقضايا التنمية الدولية التي يجري مناقشتها على مستوى الاجتماعات السنوية لصندوق النقد والبنك الدوليين.

شارك الصندوق كذلك في الاجتماعات الخاصة بمشروع دراسة الإنتاجية في دول مجلس التعاون الخليجي الذي تم إطلاقه في فبراير 2007 تحت إشراف مؤسسة الخليج للاستثمار على مستوى رؤساء المؤسسات الرئيسية العاملة في منطقة الخليج وكذلك في اجتماعات فريق البحث الخاص بإعداد الدراسة حول الإنتاجية في دول المجلس.

وفي مجال اهتمامه المتواصل بتشجيع وتنمية المبادلات التجارية فيما بين الدول العربية، واصل الصندوق خلال عام 2007 علاقات التعاون الوثيقة التي تربطه **ببرنامج تمويل التجارة العربية**، واستمر خلال العام في تقديم خدماته المتخصصة للبرنامج والمتعلقة بالشؤون القانونية والإدارية والتدقيق الداخلي وخدمات مكتبة الصندوق بالإضافة إلى إدارة ومتابعة محافظه الاستثمارية.

وبالإضافة إلى ما تقدم، قام الصندوق خلال العام بإصدار عدد من **التقارير والنشرات والبحوث والدراسات** منها النشرات الإحصائية التي تغطي مجالاتها الحسابات القومية، والنقد والائتمان، وموازين المدفوعات والدين العام الخارجي، والتجارة الخارجية، وأسعار الصرف التقاطعية، والمؤشرات الاقتصادية للدول العربية، وكذلك النشرة الفصلية لقاعدة بيانات أسواق الأوراق المالية العربية، وعدد من البحوث والدراسات.

النشاط الإقراضي

يستهدف النشاط الإقراضي للصندوق دعم الجهود المبذولة في الدول الأعضاء المقترضة لإرساء مقومات الاستقرار الاقتصادي الكلي، وجهودها الرامية إلى تنفيذ الإصلاحات الهيكلية المطلوبة في عدد من القطاعات الرئيسية لتحسين كفاءة استخدام الموارد بما يعزز فرص النمو الاقتصادي فيها. ويوفر الصندوق لدعم هذه الجهود مجموعة من التسهيلات الائتمانية المختلفة والتي يقدمها في شكل قروض ميسرة ومتفاوتة الآجال، يسبق تقديم معظمها إجراء مشاورات مكثفة مع السلطات المسؤولة للاتفاق معها حول السياسات والإجراءات المناسبة لإصلاح الأوضاع الاقتصادية فيها.

أنواع التسهيلات الائتمانية

تقع أنواع التسهيلات الائتمانية المختلفة التي يوفرها الصندوق ضمن مجموعتين رئيسيتين[1]، تتعلق أولاهما بمهام تصحيح الاختلالات في موازين مدفوعات الدول الأعضاء المقترضة وما يتطلبه ذلك من إصلاحات اقتصادية، مرتبطة إلى حد كبير في مجملها بالأوضاع الكلية للاقتصاد، يتم التشاور والاتفاق حول هذه الإصلاحات مع السلطات المختصة. ويُذكر في هذا الخصوص، أن الصندوق بدأ بتوفير الدعم لهذا النوع من الإصلاحات منذ انطلاق نشاطه الإقراضي في عام 1978. أما النوع الآخر من التسهيلات الائتمانية التي يوفرها الصندوق الذي استحدث لاحقاً، فهو مخصص لدعم الإصلاحات الهيكلية في القطاعات وثيقة الصلة باهتمامات الصندوق ومجالات عمله. وجاء استحداث هذا النوع من التسهيلات انطلاقاً من حرص الصندوق المستمر على متابعة التطورات الاقتصادية في دوله الأعضاء وأولوياتها واحتياجاتها المتغيرة، حيث يذكر أن اهتمامها قد تزايد في السنوات الأخيرة بتبني الإصلاحات الهادفة إلى تحسين كفاءة استخدام الموارد لرفع معدلات النمو الاقتصادي وإدامتها، بعد أن حققت سياسات الاستقرار وإصلاح الأوضاع الاقتصادية الكلية نتائج طيبة في العديد من الدول. وبالإضافة إلى هذه التسهيلات، يتيح الصندوق للدول الأعضاء المستوردة الصافية للنفط الاستفادة من موارد تسهيل جديد للنفط للمساهمة في مواجهة الأعباء التي يفرضها عليها ارتفاع أسعار النفط العالمية.

---

(1) يُذكر أن الصندوق، وبالإضافة لهذه الأنواع من التسهيلات، كان قد وفر لدوله الأعضاء "تسهيل التجارة العربية البينية" والذي قدم في إطاره 11 قرضاً بلغت قيمتها الإجمالية 64,730 ألف د.ع.ح. ولقد تم إيقاف العمل بالتسهيل المذكور مع بداية برنامج تمويل التجارة العربية نشاطه في عام 1991.

وتشمل التسهيلات الائتمانية التي يقدمها الصندوق في مجال المساهمة في تمويل العجز الكلي في موازين مدفوعات الدول الأعضاء أربعة أنواع من القروض، تتفاوت أحجامها وشروط منحها وآجال استحقاقها حسب طبيعة وأسباب الاختلال في ميزان المدفوعات الذي تعاني منه الدولة العضو المؤهلة للاقتراض. وأول أنواع هذه القروض هو **القرض التلقائي** والذي يقدم للمساهمة في تمويل العجز الكلي في ميزان مدفوعات الدولة العضو وبحجم لا يزيد عن 75 في المائة من اكتتابها في رأسمال الصندوق المدفوع بالعملات القابلة للتحويل. ويبلغ أجل هذا القرض ثلاث سنوات ولا يشترط للحصول عليه اتفاق الدولة العضو المقترضة مع الصندوق على برنامج تصحيحي لتخفيف العجز في ميزان مدفوعاتها طالما أنه لا يوجد بذمتها قروض مشروطة عادية أو ممتدة. أما إذا كان بذمة الدولة قروض عادية أو ممتدة، فإن منح القرض التلقائي يخضع عندها للشروط المطبقة على تلك القروض، وتتم إضافة حدوده إلى حدود القرض المشروط المعني.

والنوع الثاني هو **القرض العادي** والذي يقدم للدولة العضو المؤهلة للاقتراض عندما تزيد حاجتها من الموارد عن 75 في المائة من اكتتابها المدفوع بالعملات القابلة للتحويل، وبعد أن تكون قد استنفدت حقوقها التلقائية في الاقتراض من مؤسسات الإقراض الدولية أو الإقليمية المشابهة. ويقدم هذا القرض عادة بحدود 100 في المائة من اكتتاب العضو المدفوع بالعملات القابلة للتحويل، حيث يمكن توسيعه كحد أقصى إلى 175 في المائة بإضافة حدود القرض التلقائي. ويشترط للحصول عليه الاتفاق مع الدولة العضو المقترضة على برنامج تصحيح مالي يمتد سريانه لفترة لا تقل عن سنة. وتستهدف السياسات والإجراءات المضمنة في البرنامج العمل على إعادة التوازن المالي بهدف تخفيض العجز في ميزان المدفوعات. ويشرف الصندوق على متابعة تنفيذ البرنامج، حيث يتوقف سحب الدفعات اللاحقة من القرض على التنفيذ المرضي للسياسات والإجراءات المتفق عليها، كما هو شأن كافة القروض المشروطة الأخرى. وتسدد كل دفعة من القرض العادي خلال فترة خمس سنوات من تاريخ سحبها.

أما النوع الثالث من القروض فهو **القرض الممتد** الذي يقدم للدولة العضو المؤهلة للاقتراض في حالة وجود عجز مزمن في ميزان مدفوعاتها ناجم عن خلل هيكلي في اقتصادها. ويُشترط لتقديم هذا القرض، بالإضافة إلى شرط استنفاد الحقوق التلقائية في الاقتراض لدى مؤسسات الإقراض الدولية أو الإقليمية المشابهة، الاتفاق مع الدولة العضو على برنامج تصحيح هيكلي يغطي فترة زمنية لا تقل عن سنتين. ويقدم القرض

الممتد عادة بحدود 175 في المائة من اكتتاب العضو المدفوع بالعملات القابلة للتحويل، ويمكن توسيعه كحد أقصى إلى 250 في المائة بإضافة حدود القرض التلقائي. وتسدد كل دفعة منه خلال فترة سبع سنوات من تاريخ سحبها.

والنوع الرابع من هذه القروض هو **القرض التعويضي** الذي يقدم لمساعدة الدولة العضو التي تعاني من موقف طارئ في ميزان مدفوعاتها ناتج عن هبوط في عائدات صادراتها من السلع والخدمات و/أو زيادة كبيرة في قيمة وارداتها من المنتجات الزراعية نتيجة سوء المحاصيل. ويبلغ الحد الأقصى لهذا القرض والذي يقدم بأجل ثلاث سنوات، 50 في المائة من اكتتاب العضو المدفوع بالعملات القابلة للتحويل. ويُشترط للحصول عليه أن يكون كلاً من الهبوط في الصادرات أو الزيادة في الواردات الزراعية أمراً طارئاً ومؤقتاً.

أما المجموعة الثانية والتي تتعلق بالتسهيلات الائتمانية المتاحة لدعم الإصلاحات الهيكلية في القطاعات وثيقة الصلة باهتمامات ومجالات عمل الصندوق فهي تشمل حالياً تسهيل التصحيح الهيكلي في القطاع المالي والمصرفي وقطاع المالية العامة (مالية الحكومة)، وتسهيل الإصلاح التجاري.

فبالنسبة **لتسهيل التصحيح الهيكلي** فقد بدأ العمل به في عام 1998، حيث ركزت التسهيلات المقدمة في إطاره في المرحلة الأولى على دعم الإصلاحات التي نفذتها الدول الأعضاء المقترضة في القطاع المالي والمصرفي، ثم تلى ذلك في عام 2005، وفي أعقاب التجاوب الملحوظ من الدول الأعضاء المعنية مع هذا النوع الجديد من تسهيلات الصندوق الذي أصبحت بموجبه المحور الرئيسي للنشاط الإقراضي للصندوق، توفير الدعم للإصلاحات المنفذة في قطاع المالية العامة.

ويُشترط لتقديم هذا التسهيل، أن يكون البلد العضو المقترض قد بدأ بمباشرة جهود الإصلاح الهيكلي، وحقق قدراً معقولاً من الاستقرار الاقتصادي الكلي. ويمنح التسهيل بعد الاتفاق على برنامج إصلاح هيكلي يشرف الصندوق على متابعة تنفيذه. وكان الصندوق قد حدد في البداية سقف هذا التسهيل بما يساوي 75 في المائة من اكتتاب العضو المدفوع بالعملات القابلة للتحويل. وفي ضوء ما لاقى التسهيل من اهتمام من قبل الدول الأعضاء، وافق مجلس محافظي الصندوق في أبريل 2001 على رفع سقف تسهيل التصحيح الهيكلي إلى 175 في المائة من اكتتاب العضو المدفوع بالعملات القابلة للتحويل. كذلك تجدر الإشارة إلى أنه، ومن أجل

إضفاء المزيد من المرونة على استخدام التسهيل، فإن مجلس المديرين التنفيذيين للصندوق كان قد وافق في مارس 2001 على تعديل أسلوب سداد القرض المقدم في إطار التسهيل، بحيث تسدد كل دفعة منه على مدى أربع سنوات من تاريخ سحبها بدلاً عن سداد كامل القرض خلال فترة أقصاها أربع سنوات من تاريخ سحب الدفعة الأولى، كما كان معمولاً به في البداية.

وبالنسبة **لتسهيل الإصلاح التجاري**، والذي أقر مجلس محافظي الصندوق العمل به في عام 2007، فهو يستهدف توفير الدعم للدول الأعضاء المعنية لمواجهة الأعباء التي قد تترتب على سياسات وإجراءات الإصلاح التجاري، وتشجيعها على تبني الإصلاحات الضرورية لرفع قدرتها على الوصول للأسواق الدولية للاستفادة من الفرص التي تتيحها لتعزيز النمو وخلق فرص العمل المنتج فيها. ويقدم هذا التسهيل بحد أقصى قدره 175 في المائة من اكتتاب العضو المدفوع بالعملات القابلة للتحويل، بعد الاتفاق معه على برنامج إصلاح هيكلي مناسب يشرف الصندوق على متابعة تنفيذه. وتطبق على تسهيل الإصلاح التجاري القواعد نفسها التي تحكم أجل وسحب وسداد تسهيل التصحيح الهيكلي في القطاع المالي والمصرفي وقطاع المالية العامة.

أما بالنسبة **لتسهيل النفط** الذي أقره مجلس محافظي الصندوق أيضاً في عام 2007، فهو يستهدف مساعدة الدول الأعضاء المستوردة الصافية للمنتجات النفطية والغاز الطبيعي على مواجهة الأعباء الإضافية المترتبة على وضع ميزان المدفوعات من ارتفاع الأسعار العالمية، و/أو تشجيع الدول المذكورة على تنفيذ الإصلاحات المناسبة التي تقوي من قدرتها على مواجهة الصدمات الخارجية. ويقدم تسهيل النفط للدول المؤهلة بحد أقصى قدره 200 في المائة من الاكتتاب المدفوع بالعملات القابلة للتحويل. وضمن هذا الحد الأقصى، يقدم الصندوق للدول التي تعاني من عجز في ميزان مدفوعاتها تمويلاً بإجراءات مبسطة وسريعة يمكن أن يصل إلى حدود 100 في المائة من الاكتتاب المدفوع، من خلال التثبت من وجود العجز والتشاور مع السلطات حول السياسات التي تتبعها. ويسحب المبلغ دفعة واحدة أو على دفعات.

أما الاستفادة من تسهيل النفط بما يزيد عن النسبة المذكورة أعلاه، وأي استفادة من موارد التسهيل للدول الأخرى المستوردة الصافية للنفط والتي لم تسجل عجزاً في الوضع الكلي في موازين مدفوعاتها، فستكون مشروطة باتفاق الدولة أولاً مع الصندوق على تنفيذ برنامج إصلاحي مدعوم بواحد من قروض وتسهيلات

الصندوق المعتادة المخصصة لدعم البرامج الإصلاحية، والتي تشمل قروض التصحيح الاقتصادي الكلي والتسهيلات الهيكلية القطاعية المذكورة فيما تقدم، وذلك وفقاً لأوضاعها وطبيعة احتياجاتها. وسيكون استخدام هذه الموارد خاضعاً للقواعد والشروط نفسها التي يطبقها الصندوق على القرض أو التسهيل الذي يتم التعاقد عليه مع الدولة العضو. وبهذا، فإن موارد تسهيل النفط المقدمة في هذا الإطار تعتبر بمثابة توسيع لموارد القرض أو التسهيل المعين المتفق عليه، وهو ما يعكس الرغبة في تشجيع الدول المتأثرة بارتفاع أسعار النفط وتحفيزها على القيام بالإصلاحات المطلوبة لديها لتقليل انكشاف اقتصاداتها للصدمات الخارجية.

من جانب آخر، تجدر الإشارة إلى أنه وبالنسبة لحجم السحب على قروض الصندوق الذي يتحدد بحجم الحصص المكتتب بها، فإن مجلس محافظي الصندوق كان قد وافق في أبريل 2005 على الاكتتاب بالرصيد المتبقي من رأسمال الصندوق المصرح به ليرتفع رأس المال المدفوع من 326 مليون د.ع.ح. إلى 600 مليون دينار عربي حسابي، وتغطية هذا الاكتتاب بالتحويل من رصيد الاحتياطي العام وتوزيع الاكتتابات على الدول الأعضاء على أساس نسب الحصص المكتتب بها. وبمقتضى ذلك، فقد ارتفع حجم كافة أنواع القروض التي يمكن أن تحصل عليها الدول المؤهلة للاقتراض من الصندوق.

أسعار الفائدة

يستهدف هيكل أسعار الفائدة المطبق من قبل الصندوق تحقيق قدر أكبر من الاتساق مع الممارسات المتبعة في المؤسسات الإقليمية والدولية الأخرى المشابهة، مع سعيه في الوقت نفسه إلى تحقيق القدر الممكن من التوفيق بين التيسير في شروط قروضه وسلامة مركزه المالي. ويوفر الصندوق قروضه وفق نظامين يكون للدولة المقترضة الحق في اختيار النظام الذي يلائمها منهما، أولهما نظام سعر الفائدة المعوّم الذي يرتكز على سعر الفائدة على وحدة حقوق السحب الخاصة لمدة ستة أشهر كمعدل أساس، وهو السعر السائد في أول يوم عمل من كل شهر. أما النظام الثاني، فهو نظام التثبيت النشط لسعر الفائدة الذي يتم بموجبه تثبيت سعر الفائدة على مبلغ الدفعة المسحوب في تاريخ السحب لكامل فترة الدفعة. وسعر الفائدة الذي يتم تثبيته وفق هذا النظام هو سعر الفائدة على وحدة حقوق السحب الخاصة السائد في أول يوم عمل من كل شهر والمعادل

لسعر المقايضة المتداول لأجل القرض المعني، أي سعر الفائدة على وحدة حقوق السحب الخاصة المتوفر في سوق العملة الآجلة لفترة القرض المعني. ويضاف إلى ذلك السعر هامشاً ثابتاً يتم تحديده ومراجعته دورياً للتأكد من ملاءمته.

التزامات القروض

قدم الصندوق خلال عام 2007 قرضين جديدين بقيمة إجمالية مقدارها 20.7 مليون دينار عربي حسابي أي ما يعادل حوالي 98 مليون دولار أمريكي. وتتكون هذه القروض من قرضين في إطار تسهيل التصحيح الهيكلي للقطاع المالي والمصرفي لكل من لبنان وسورية لدعم جهود التصحيح فيها.

ولقد ارتفع بذلك العدد الإجمالي للقروض التي قدمها الصندوق للدول الأعضاء منذ بداية نشاطه الإقراضي في عام 1978 إلى 137 قرضاً بقيمة إجمالية تبلغ نحو 1,083.5 مليون د.ع.ح، أي ما يعادل قرابة 5.0 مليار دولار أمريكي. واستفادت من هذه القروض أربع عشرة دولة من الدول الأعضاء. ويبين الملحق رقم (أ-1) تفاصيل تلك القروض بالسنوات وبالدول المستفيدة منها.

كما تصدرت القروض الممتدة والتلقائية لائحة القروض التي قدمها الصندوق منذ بداية نشاطه الإقراضي كما هو مبين في الشكل رقم (1)، حيث بلغت نحو 27 في المائة من إجمالي القروض التي تم التعاقد عليها، يليها قروض التصحيح الهيكلي بنسبة 21 في المائة من الإجمالي.

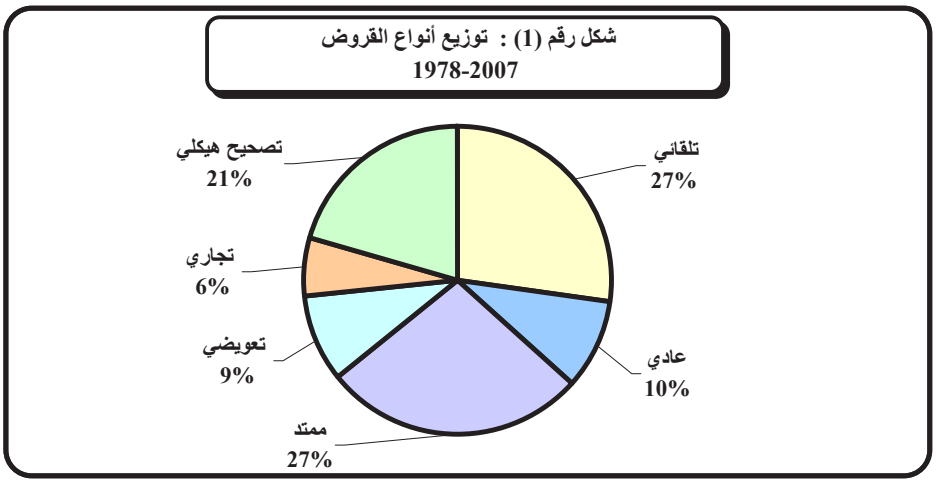

والجدير بالذكر، أن قروض التصحيح الهيكلي أصبحت تحتل أهمية متزايدة في عمل الصندوق، حيث بلغ عددها 20 قرضاً من أصل 34 قرضاً تم منحها للدول الأعضاء خلال الفترة منذ البدء بالعمل بهذا النوع من القروض في العام 1998. ويوضح الشكل رقم (2) أن قيمة قروض التصحيح الهيكلي بلغت نحو 59 في المائة من إجمالي قيمة القروض التي تم تقديمها منذ العام 1998. ويبين الملحق رقم (أ-2) قيمة وعدد القروض التي حصلت عليها كل من الدول الأعضاء مقسمة حسب نوع القرض المقدم.

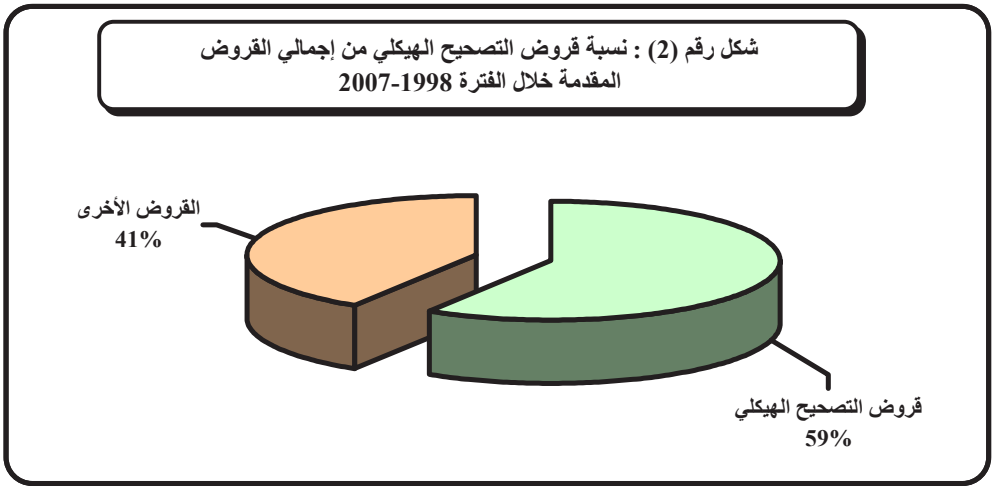

السحب والسداد على القروض

بلغ إجمالي السحب على القروض المقدمة من موارد الصندوق المتاحة للإقراض حوالي 21.2 مليون د.ع.ح.، خلال عام 2007 تمثل السحوبات على القروض الجديدة والقروض القائمة. وفي المقابل، تسلم الصندوق خلال عام 2007 ما قيمته 26.5 مليون د.ع.ح. تمثل أقساط قروض مقدمة في السابق تم تسديدها من قبل دول مقترضة. وفي ضوء ذلك، بلغ رصيد القروض القائمة في ذمة الدول الأعضاء المقترضة في نهاية عام 2007 نحو 226.2 مليون د.ع.ح. ويمثل ذلك 38 في المائة من رأسمال الصندوق المدفوع بعملات قابلة للتحويل[2]، وذلك مقارنة بمبلغ 231.5 مليون د.ع.ح. في نهاية عام 2006، يمثل 39 في المائة من رأس المال المدفوع بعملات قابلة للتحويل في ذلك التاريخ.

ولقد بلغ إجمالي القروض الملتزم بها من قبل الصندوق، والذي يساوي رصيد القروض القائمة في ذمة الدول الأعضاء مضافاً إليه المبالغ غير المسحوبة من القروض المتعاقد عليها، حوالي 247.7 مليون د.ع.ح. في نهاية عام 2007 وذلك مقارنة بمبلغ 262.6 مليون د.ع.ح. في نهاية عام 2006.

جدول رقم (1)
السحب والسداد من القروض خلال عام 2007

(ألف دينار عربي حسابي)

	السحب			
الدولة	**من القروض المقدمة خلال عام 2007**	**من القروض السابقة**	**المجموع**	**السداد**
المغرب	-	-	-	4,440
مصر	-	-	-	14,451
تونس	-	-	-	2,070
جيبوتي	-	175	175	202
موريتانيا	-	2,600	2,600	533
السودان	-	7,350	7,350	4,822
سورية	2,000	-	2,000	-
لبنان	9,100	-	9,100	-
المجموع	**11,100**	**10,125**	**21,225**	**26,518**

[2] بموجب قرار مجلس المحافظين رقم (3) الصادر في اجتماع 12 أبريل 2005 تم رفع رأس المال المدفوع من 326 مليون دينار عربي حسابي إلى 600 مليون دينار عربي حسابي.

المشاورات مع الدول الأعضاء

أوفد الصندوق خلال عام 2007 بعثات للتشاور مع الدول الأعضاء المقترضة في مجال طلبات القروض الجديدة، ومتابعة سير تنفيذ البرامج التصحيحية المتفق عليها والمدعومة بالقروض المقدمة في السابق.

ففي مجال القروض الجديدة، أوفد الصندوق بعثة مشاورات **للبنان** بعد تلقي طلب من مصرف لبنان المركزي للاستفادة من موارد تسهيل التصحيح الهيكلي في القطاع المالي والمصرفي في دعم سياسات وإجراءات التصحيح التي يقوم بتنفيذها.

وعلى صعيد الإصلاح في القطاع المالي والمصرفي، قام مصرف لبنان خلال السنوات الماضية باتخاذ عدد من الإجراءات تهدف إلى تنظيم عمل المصارف وتهيئة البيئة المناسبة لتطبيق معايير بازل II اعتباراً من عام 2008. وقد استهدفت تلك الإجراءات العمل على تعزيز رسملة المصارف، وتقوية الإطار التنظيمي والتشريعي والرقابي الذي يحكم عملها. كما استهدفت تشجيع المصارف على تبني الإدارة السليمة، وحفزها على استخدام الأدوات المالية الحديثة. وبهدف زيادة قدرتها على المنافسة مع المصارف الأجنبية في ضوء انضمام لبنان لمنظمة التجارة العالمية، قام مصرف لبنان بتشجيع المصارف المحلية على الاندماج وعلى تنويع مصادر إيراداتها من خلال التوسع الجغرافي. كما قام المصرف كذلك بتنظيم عمل المصارف الإسلامية من خلال وضع الإطار القانوني اللازم لذلك.

ونتيجة لهذه الإجراءات والتدابير التي قام بها مصرف لبنان، أصبحت المصارف تتمتع بمستوى معقول من الربحية وبمعدلات عالية من كفاية رأس المال، كما أصبحت الرقابة على المصارف أكثر فاعلية. وأثبت القطاع المصرفي اللبناني صلابته وسلامته إزاء الظروف المحلية والإقليمية غير المواتية التي أثرت سلباً على الاقتصاد اللبناني، حيث ازدادت الودائع المصرفية بشكل مضطرد من حوالي 9 مليار دولار أمريكي في العام 1993 إلى 60 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2006، لتصل نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي بما يفوق 250 في المائة، كما بلغت موجودات القطاع المصرفي ما يعادل 350 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

وعلى الرغم من تميز وضع القطاع المصرفي في لبنان، إلا أنه لا يزال يعاني من بعض جوانب الضعف المتمثلة أساساً في درجة انكشاف المصارف المرتفعة للمخاطر الناجمة عن الحجم الكبير للديون السيادية التي هي بحوزة المصارف، وكذلك المخاطر الناجمة عن الدولرة في الاقتصاد، فضلاً عن المخاطر المرتبطة بالتحولات المحتملة في ثقة المودعين، وبالتوسع الجغرافي المتسارع في نشاط المصارف.

ويذكر أن الاقتصاد اللبناني يواجه تحديات كبيرة في الوقت الراهن يأتي في طليعتها تفاقم الدين العام، والناتج بصورة أساسية عن العجز المالي في الموازنة العامة والذي بلغت نسبته السنوية 11 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي على مدى السنوات الخمس الماضية، حيث ارتفع حجم هذا الدين إلى حوالي 40 مليار دولار أمريكي، أي ما يعادل نحو 170 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

وفي إطار سعيها لمواجهة هذه التحديات، تبنت الحكومة استراتيجية إصلاح مالي ترتكز على تخفيض العجز المالي الحكومي، وتحقيق فائض أولي في الموازنة وهو الأمر الذي يعتبر بمثابة حجر الزاوية في تخفيض المديونية العامة وتحقيق الاستقرار الاقتصادي. وقد أدت استراتيجية الإصلاح المالي التي تبنتها الحكومة إلى حدوث تحسن في وضع الموازنة العامة وتحقيق فائض أولي فيها، على الرغم من الظروف السياسية والأمنية غير المواتية التي حدّت من قدرة السلطات على القيام بالتنفيذ الكامل لإجراءات وسياسات الإصلاح الواردة في برنامج الإصلاح الاقتصادي للحكومة. وقد حصل لبنان على دعم دولي لجهود الإصلاح التي يقوم بها من خلال مؤتمر باريس II في عام 2002، ومؤتمر باريس III في عام 2007.

ومن جانبها، أدركت السلطات النقدية أهمية التحسب للمخاطر المذكورة أعلاه والعمل على التصدي لها في وقت مبكر، فقد أولت اهتماماً كبيراً لمتطلبات المحافظة على سلامة هذا القطاع من خلال العمل على تأمين النسب الاحترازية والشروط الأساسية وفقاً للمعايير الدولية المعتمدة، وإدخال التقنيات الحديثة الهادفة لتعزيز القدرات في مجال إدارة المخاطر، وإنشاء قاعدة مؤشرات تسمح باستشراف أسباب الخلل المحتمل في السوق المصرفية، وذلك بهدف تمكينها من متابعة التطورات في هذا السوق وإجراء اختبارات متانة وتحمل للقطاع المصرفي. كما تنوي السلطات العمل على تطوير وتحديث النظام المحاسبي ليتماشى مع أفضل الأساليب والممارسات والتقنيات المعمول بها دولياً تمهيداً لخلق البيئة الملائمة للعمل بالنظام المصرفي الشامل.

وضمن هذا الإطار، تم الاتفاق مع السلطات في مصرف لبنان على برنامج إصلاح يغطي الفترة يناير – ديسمبر 2008 يستهدف تعزيز سلامة أداء القطاع المصرفي، ودعم ركائز الاستقرار المالي. ويرتكز البرنامج على محورين رئيسيين هما، استحداث نظام للإنذار المبكر وتعزيز القدرات في إدارة المخاطر، وتطوير وتحديث النظام المحاسبي. وقد تضمن البرنامج عدداً من الخطوات والإجراءات التي سيقوم مصرف لبنان باتخاذها لتحقيق أهداف الإصلاح في المحورين المذكورين.

أما بالنسبة لمتابعة القروض السابقة، فقد أوفد الصندوق **للبنان** بعثة متابعة للوقوف على سير تنفيذ برنامج الإصلاح المتفق عليه في قطاع مالية الحكومة الذي يغطي الفترة ديسمبر 2005 – ديسمبر 2006 والمدعوم بقرض تسهيل التصحيح الهيكلي في القطاع المالي والمصرفي. وقد أثرت الظروف السياسية الصعبة التي يمر بها لبنان على أوضاعه الاقتصادية، بشكل عام، وعلى مسيرة الإصلاح الاقتصادي فيه بشكل خاص، حيث حالت دون تنفيذ العديد من الإصلاحات التي تضمنها البرنامج الذي تعهدت به الحكومة خلال مؤتمر المانحين باريس III، وخصوصاً الإصلاحات التي تتطلب موافقة السلطات التشريعية. وقد انطبقت هذه الظروف أيضاً على مسار تنفيذ برنامج إصلاح مالية الحكومة المتفق عليه مع الصندوق. فقد أدى عدم انعقاد مجلس النواب منذ أكثر من عام إلى عدم المصادقة على مشاريع القوانين عملاً بالبرنامج.

وقد ارتكز البرنامج على ثلاثة محاور هي تحسين إدارة الدين العام، وتعزيز الإيرادات الحكومية وإصلاح نظم الموازنة وتقوية الإدارة المالية. وقد قامت وزارة المالية بالعمل على تنفيذ عدد من الإجراءات المستهدفة ضمن هذه المحاور. فعلى صعيد تحسين إدارة الدين العام، تم إعداد مشروع قانون إحداث مديرية إدارة الدين العام في وزارة المالية، حيث ينص مشروع القانون أيضاً على استحداث لجنة عليا لإدارة الدين العام لوضع استراتيجية لإدارة المديونية العامة ورسم السياسات المتعلقة بها. كما تم إصدار أذونات خزينة بأجل خمس سنوات تمهيداً لإصدارات أخرى طويلة الأجل بالليرة اللبنانية مما يتيح المجال لاعتبارها إصدارات مرجعية. وأما في مجال إدارة المخاطر، فقد قامت وزارة المالية بإعداد بعض مؤشرات مخاطر المديونية العامة بهدف نشرها لتعزيز ثقة المستثمرين في الأدوات المالية الحكومية.

وفيما يتعلق بتعزيز الإيرادات الحكومية، قامت وزارة المالية بإعداد مشروع قانون الضريبة الموحدة للدخل لإزالة التشوهات الناجمة عن النظام الحالي لضريبة الدخل. كما أتمت وزارة المالية إعداد مشروع قانون الإجراءات الضريبية حيث كان مجلس النواب قد بدأ بمناقشته تمهيداً لإقراره. وفي مجال إعادة هيكلة

مديرية الإيرادات على أساس المهام الوظيفية بدلاً من تنظيمها على أساس نوع الضريبة، فقد تمت إعادة الهيكلة في فروع هذه المديريات في المحافظات. وقد تم توسيع قاعدة البيانات المتعلقة باقتطاع ضريبة الدخل على الرواتب والأجور من المنبع في مدينة بيروت وتم استكمال عملية الترقيم التعريفي لمكلفي الضرائب واستحداث قاعدة بيانات مركزية لهؤلاء المكلفين. ويُشار إلى أن وزارة المالية حققت تقدماً ملموساً في مجال تحسين الخدمات المقدمة لمكلفي الضرائب حيث سهلت عملية التصريح عن الضرائب وتسديدها.

وعلى صعيد إصلاح نظم الموازنة وتقوية الإدارة المالية، أعدت وزارة المالية مشروع قانون تفعيل حساب الخزينة الموحد الذي كان مجلس النواب قد ناقش غالبية بنوده تمهيداً لإقراره. وحققت وزارة المالية تقدماً جيداً في خطوات إعداد الموازنة حيث تم وضع سقف إجمالي للنفقات في مشروع موازنة عام 2008 على أن يتم وضع سقف لنفقات كل وزارة في مشروع موازنة عام 2009. وقد تضمنت مشاريع قوانين الموازنة المقدمة لمجلس النواب إصلاحات عديدة لترشيد النفقات وتعزيز الإيرادات.

وبالإضافة إلى لبنان، وفيما يتعلق بمتابعة تنفيذ البرامج التصحيحية المدعومة بقروض متفق عليها في السابق، فقد أوفد الصندوق كذلك بعثات مشاورات لكل من موريتانيا والسودان وجيبوتي.

فبالنسبة **لموريتانيا**، أظهرت نتائج متابعة تنفيذ البرنامج التصحيحي المدعوم بالقرض الممتد الأكثر تيسيراً، أن السلطات الموريتانية تمكنت من استيفاء عدد من المؤشرات الكمية المرصودة في البرنامج كما أنها نفذت خلال عامي 2005 و2006 معظم الإجراءات الإصلاحية المتفق عليها في البرنامج. وتجدر الإشارة، إلى أن الفترة التي أعقبت الاتفاق على البرنامج التصحيحي لعام 2005 مع الصندوق، شهدت تطورات كبيرة على الصعد السياسية والاقتصادية في موريتانيا مما كان له انعكاسات على مسار تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية وعلى الأداء الاقتصادي خلال عامي 2005 و2006.

ولقد أولت السلطات الموريتانية خلال سبتمبر 2005- يونيو 2006 عناية كبيرة لتحقيق أمرين أساسيين، هما إكمال مراجعة وتصحيح البيانات الاقتصادية، والعمل على استعادة الاستقرار الاقتصادي الكلي من خلال السيطرة على عجز الموازنة وإنهاء العمل بأسلوب الإنفاق خارج الموازنة، واتباع سياسة نقدية حذرة، مما أهلها للاستفادة من إلغاء الدين العائد للصندوق والبنك الدوليين إضافة إلى بنك التنمية الأفريقي في إطار مبادرة تخفيض الديون الدولية.

وفيما يتعلق بسير تنفيذ البرنامج التصحيحي المتفق عليه لعام 2005 مع الصندوق، فقد تمكنت موريتانيا من استيفاء الأهداف المدرجة في مجال النمو الاقتصادي، والتوسع في السيولة المحلية، كما فاقت النتائج في مجال ضبط التضخم الهدف المرصود لها في البرنامج. وجاء النمو الحقيقي الذي بلغ 5.4 في المائة ضمن توقعات البرنامج المقدرة ما بين 5-6 في المائة، كما نمت السيولة المحلية بما قدره 14.6 في المائة متماشية بذلك مع التوقعات المرصودة لها في البرنامج. أما معدل التضخم، فقد انخفض في نهاية عام 2005 إلى 5.8 في المائة وهي أقل من النسبة التي قدرها البرنامج لنهاية العام والبالغة 10 في المائة.

وفي المقابل، زادت نسبة العجز الكلي للموازنة البالغة 9.2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2005 عن التقديرات المدرجة لها في البرنامج وهي 5.9 في المائة. ويعزى ذلك إلى أنه، وفي إطار عملية مراجعة وتصحيح البيانات الاقتصادية المشار إليها، تم تضمين أرقام النفقات الحكومية لمبالغ الإنفاق التي لم تكن مدرجة في السابق، مما ارتفع معه بند الإنفاق الإجمالي عن التوقعات المرصودة له في البرنامج.

وفيما يخص تنفيذ إجراءات الإصلاح الهيكلي، الواردة في البرنامج، تمكنت السلطات من تنفيذ معظم الإصلاحات الرئيسية المتفق عليها في عام 2005 باستثناء الإصلاحات في سوق الصرف والتي تأخر تنفيذها لعام 2006، بعد أن تبيَّن أن أرقام الاحتياطيات الفعلية بعد المراجعة تقل عن الأرقام التي كانت متداولة، وهو الأمر الذي خشيت السلطات من آثاره السالبة على سوق الصرف في ظل وجود طلب كبير على النقد الأجنبي ومتأخرات خارجية تخص فعاليات القطاع الخاص.

وفي هذا الصدد، قامت السلطات خلال عام 2006، والذي شهد بداية تصدير النفط وحصول موريتانيا على موارد خارجية إضافية من بينها موارد إعفاء الدين المذكورة سابقاً، بتوفير النقد الأجنبي للقطاع الخاص لسداد التزاماته الخارجية لتهيئة المجال أمام بدء سوق الصرف العمل بشكل سليم. كما قامت بتنفيذ توصيات دراسة إصلاح القطاع المالي والمصرفي المعدة بالتعاون مع الصندوق والبنك الدوليين، المتمثلة في إعداد وإجازة ثلاثة قوانين جديدة تحكم أعمال البنك المركزي والبنوك التجارية ومؤسسات القروض الصغيرة. كما أكملت إعداد الإستراتيجية الثانية لتخفيض الفقر للفترة 2006-2010 الهادفة إلى خفض مؤشر حدة الفقر من 47 في المائة في عام 2004 إلى 35 في المائة بحلول عام 2010.

وبفضل الظروف المواتية خلال عام 2006 والالتزام بنهج التصحيح، حقق الاقتصاد الموريتاني نتائج طيبة، حيث بلغ معدل النمو الاقتصادي شاملاً قطاع النفط 11.7 في المائة وواصل معدل التضخم اعتداله وتحسَّن وضع الموازنة الحكومية والقطاع الخارجي حيث ارتفعت الاحتياطيات الرسمية من نحو 70 مليون دولار في نهاية عام 2005 تكفي فقط لتغطية واردات 0.7 شهراً إلى 194 مليون دولار في نهاية عام 2006 تغطي واردات 1.9 شهراً.

واستناداً إلى هذه النتائج الإيجابية، وسعياً لتعزيز الإنجازات المحققة في مجالات السيطرة على التضخم والمحافظة على نمو القطاعات غير النفطية وتقوية الوضع الخارجي، تم الاتفاق مع السلطات الموريتانية على برنامج تصحيحي مكمل لعام 2007 يستهدف ما يلي :

- تحقيق معدل نمو حقيقي في الناتج المحلي غير النفطي قدره 5.6 في المائة.
- تقليص معدل التضخم على أساس أرقام نهاية الفترة من 8.9 في المائة في عام 2006 إلى 7 في المائة في عام 2007.
- احتواء العجز في الحساب الخارجي الجاري في حدود 5.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي باستبعاد النفط و1.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي باحتساب النفط.

ولتحقيق هذه الأهداف تضمن البرنامج التصحيحي إجراءات مالية ونقدية وإجراءات إصلاح هيكلي.

وبالنسبة **للسودان**، وقفت بعثة المشاورات والمتابعة الموفدة من الصندوق على سير تنفيذ برنامج إصلاح القطاع المالي والمصرفي المتفق عليه مع السلطات والمدعوم بالقرض المقدم في إطار تسهيل التصحيح الهيكلي. ويُذكر أن البرنامج المشار إليه مكون من أربعة عناصر رئيسية هي:

- تطوير وتعزيز كفاءة النظام المصرفي الإسلامي في الشمال، في الوقت الذي يتم فيه إنشاء جهاز مصرفي تقليدي في الجنوب.
- تطوير وتحسين إطار السياسة النقدية، بما في ذلك العمل على تعميق وتوسيع سوق النقود.
- تعزيز الرقابة والإشراف على الجهاز المصرفي.
- العمل على إقامة نظام شامل للمدفوعات تكون ركيزته الأساسية نظام التسوية الإجمالية الآنية.

وقد اتضح في ضوء المتابعة واللقاءات التي عقدتها البعثة مع المسؤولين في الجهات المختصة المختلفة، أن السلطات السودانية قامت بتنفيذ معظم الإصلاحات المتفق عليها ضمن كل عنصر من عناصر البرنامج الأربعة، كما أنها تواصل عمليات الدراسة والتحضير لتنفيذ الجزء المتبقي من تلك الإصلاحات.

وفي مجال العمل على إعادة هيكلة الجهاز المصرفي في الشمال وإنشاء جهاز مصرفي تقليدي في الجنوب، فقد تمت إعادة هيكلة بنك السودان من خلال إنشاء خمسة قطاعات هي: قطاع الاقتصاد والسياسات، قطاع المؤسسات المالية، قطاع الصيرفة والعملة، قطاع الإدارات الخدمية وقطاع مكتب المحافظ، حيث يضم القطاع الأخير وحدة الدين الخارجي. كما تم الفصل بين عملية إعداد السياسات وعملية تنفيذها لزيادة فاعلية الأداء والانسجام بين النظام المصرفي المزدوج الإسلامي في الشمال والتقليدي في الجنوب. وقد تم في هذا السياق إنشاء بنك جنوب السودان كفرع لبنك السودان تمهيداً لوضع نظام مصرفي تقليدي في الجنوب. ولمعالجة ضعف وصغر حجم المصارف العاملة في السودان وتشجيع الاندماج بينها، فقد عمل بنك السودان على زيادة الحد الأدنى لرؤوس أموال البنوك إلى 30 مليون جنيه سوداني (15 مليون دولار) على أن يتم زيادته تدريجياً ليتضاعف بنهاية عام 2009 مع توفير حوافز مالية وضريبية للدمج المصرفي لاستيفاء الحد الأدنى لرأس المال. كذلك، تمت خصخصة بنكين من بنوك القطاع العام هما بنك الخرطوم وبنك النيلين وتحويلهما إلى شركات مساهمة عامة تم بيع معظم أسهمهما إلى بنكين عربيين، حيث استحوذ بنك دبي الإسلامي على 75 في المائة من بنك الخرطوم، في حين استحوذ بنك السلام على 60 في المائة من بنك النيلين. أما فيما يخص معالجة موضوع القروض المتعثرة لدى البنوك، فإنه على الرغم من الإجراءات التي اتخذها بنك السودان، فإن نسبة هذه القروض قد ارتفعت في بعض البنوك إلى مستويات عالية الأمر الذي حدا ببنك السودان إلى إصدار تعليمات جديدة وصارمة تضمنت وضع برنامج متابعة للتمويل المتعثر وفرض عقوبات إدارية مشددة بحق البنك المخالف ومسؤوليه.

وعلى صعيد تطوير وتحسين إطار السياسة النقدية، فقد تم إصدار صكوك إجارة بنك السودان لاستخدامها في إدارة السيولة وتم الاتفاق بين الحكومة وبنك السودان على سداد مديونية الحكومة متوسطة وقصيرة الأجل من خلال إصدار سندات حكومية، إضافة إلى الاتفاق على جدولة سداد مديونية الحكومة طويلة الأجل. كذلك، أصدر بنك السودان تعليمات خاصة لإنشاء نظام "للمتعاملين الرئيسيين" في أوراق بنك السودان المالية بهدف تطوير السوق الأولية لهذه الأوراق وتعميق سوقها الثانوية. كما قام البنك بوضع ميثاق

عمل للمتعاملين في سوق ما بين البنوك. غير أن بعض الإجراءات مثل استحداث عقود اتفاقات التعهد بإعادة الشراء وإنشاء تسهيل إيداع لدى بنك السودان، وتطبيق آلية استثمار المضاربة العامة بين البنوك ما زالت قيد البحث لدى الهيئة العليا للرقابة الشرعية تمهيداً لإقرارها.

وفي مجال تطوير الرقابة المصرفية، فقد تم إنشاء وحدات إدارة المخاطر بالبنوك التجارية وتواصلت جهود استحداث قاعدة البيانات الإلكترونية للائتمان المصرفي. كما تم العمل على زيادة كفاءة الرقابة المصرفية الميدانية والمكتبية وتعزيز القدرات من خلال تنفيذ برنامج تدريب مكثف داخلي وخارجي للعاملين فيها بالتعاون مع صندوق النقد الدولي. وقد ألزم بنك السودان البنوك التجارية برفع معدل كفاية رأس المال من 8 في المائة إلى 12 في المائة.

وعلى صعيد إقامة نظام إلكتروني شامل للمدفوعات، تم استكمال تنفيذ مشروع آلية التقاص بين البنوك بواسطة صور الشيكات وتم تطبيق نظام "سويتش" الخاص بمعاملات بطاقات الصراف الآلي. كما تم إعداد المتطلبات التقنية لإقامة نظام التسوية الإجمالية الآنية. ويُشار في هذا الخصوص إلى أن بنك السودان فضّل تقديم المتطلبات التقنية لنظام المدفوعات على المتطلبات التنظيمية حيث لم يتم بعد إنشاء مجلس وطني للمدفوعات أو تأسيس إدارة خاصة بنظام المدفوعات في بنك السودان أو لجنة تسيير لمشروع نظام المدفوعات من الإدارات المعنية في البنك.

وبالنسبة **لجيبوتي**، أظهرت نتائج متابعة برنامج الإصلاح الهادف إلى استحداث ضريبة القيمة المضافة والمدعوم بتسهيل التصحيح الهيكلي في قطاع مالية الحكومة أن سير التنفيذ كان مرضياً. ويُذكر أن البرنامج ارتكز على عدد من المحاور، شملت استكمال عملية الترقيم التعريفي الضريبي، وتعزيز دور ومهام اللجنة الوطنية لاستحداث ضريبة القيمة المضافة وتكليفها بوضع تصور شامل ونهائي للجوانب الفنية الأساسية للضريبة، وتأهيل وتقوية الإدارة المعنية بالضريبة ودعمها بالموارد البشرية والقدرات الفنية اللازمة، وتنفيذ برنامج وطني لتوعية الجمهور وفعاليات القطاع الخاص بكيفية التعامل مع ضريبة القيمة المضافة، ومساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مسك الدفاتر المحاسبية المنتظمة الضرورية لضمان نجاح تطبيق الضريبة.

وقد بينت المتابعة أن السلطات الجيبوتية نجحت بنهاية عام 2006 في إنجاز عملية تطبيق الترقيم التعريفي الضريبي. أما فيما يتعلق بتعزيز دور ومهام اللجنة الوطنية لاستحداث ضريبة القيمة المضافة وتكليفها بوضع تصور شامل ونهائي للجوانب الفنية الأساسية للضريبة، فقد قامت السلطات، في ضوء التجربة وبعد التشاور والدراسة، بإسناد تلك المهام إلى مديرية الضرائب لتكون هي الجهة المسؤولة في هذا المجال بدلاً من اللجنة الوطنية. وقامت المديرية بتكوين لجنة لهذا الغرض تضم ثلاث مجموعات عمل فرعية تختص بالجوانب التشريعية والإدارية والاتصالات.

وقد قامت المجموعة التشريعية بإعداد مشروع ضريبة القيمة المضافة والذي يتوقع عرضه على مجلس النواب في مطلع عام 2009 للمصادقة عليه ومن ثم وضعه موضع التنفيذ. وقد تم إعداد مشروع القانون وفقاً لأفضل الممارسات الدولية أخذاً بعين الاعتبار هيكل وطبيعة الاقتصاد الجيبوتي ومقدرات الإدارة الضريبية فيه.

وتولت المجموعة الإدارية مهام دراسة كيفية تطبيق النموذج المقترح للضريبة وأسلوب عمله، مع مراعاة جوانب التنسيق بين كافة الجهات المعنية. وقد ضمت المجموعة وحدتين تختص إحداهما بالمعلوماتية والأخرى بالجوانب الفنية.

أما مجموعة الاتصالات، فقد اختصت بجوانب توعية القطاع الخاص ومساعدته على استيعاب كافة جوانب القانون وأسلوب تطبيقه. وتضم المجموعة أعضاء من القطاع الخاص وشركات متخصصة في التوعية وجمع المعلومات والبيانات عن القطاع الخاص. وتعمل المجموعة على إعداد دليل يشمل جميع إجراءات تطبيق ضريبة القيمة المضافة وإتاحته للجمهور.

من جانب آخر، عملت السلطات الجيبوتية على تأهيل الإدارة المعنية بضريبة القيمة المضافة، حيث تم في هذا الإطار، التوصل إلى اتفاق مع الاتحاد الأوروبي لتقديم الدعم التقني في مجال الحاسب الآلي وتوفير احتياجات إدارة ضريبة القيمة المضافة من أجهزة الحاسب الآلي. كما أن لدى السلطات مشروعاً لتدريب وتأهيل عشرة متدربين من العاملين في هذه الضريبة في فرنسا. كذلك عملت السلطات على إنشاء "مركز الإدارة المعتمدة" بالتعاون مع مكاتب المحاسبة والمراجعة المحلية وتحت إشراف غرفة تجارة جيبوتي وذلك

للقيام بتوفير المساعدة اللازمة للشركات الصغيرة والمتوسطة والأفراد في مجال الخدمات المحاسبية بتكلفة منخفضة نسبياً، وبما يضمن إمساك الجهات المذكورة لدفاتر محاسبية منتظمة. وبالإضافة لما تقدم، تعمل السلطات من خلال مجموعة الاتصالات، كما سبقت الإشارة، على القيام ببرنامج شامل للتوعية، وهو الأمر الذي سيساعد على تسهيل التعامل مع الضريبة الجديدة من قبل الجمهور.

المتأخرات

بلغ إجمالي أقساط القروض والفوائد المتأخرة التراكمية المستحقة على الدول المتأخرة في سداد التزاماتها في نهاية عام 2007، ما يعادل 173.2 مليون د.ع.ح. ويتكون هذا المبلغ من 64.7 مليون د.ع.ح. يمثل أقساط قروض متأخرة السداد ومبلغ 108.5 مليون د.ع.ح. عبارة عن فوائد مستحقة ومتأخرة السداد كما هو موضح في الجدول أدناه.

جدول رقم (2)
أقساط القروض والفوائد متأخرة السداد على الدول المقترضة
كما في 31 ديسمبر 2007

(ألف د.ع.ح)

	المتأخرات		
	أصل القرض	فوائد	المجموع
جمهورية الصومال	14,877	36,233	51,110
جمهورية العراق	49,850	72,254	122,104
المجموع	**64,727**	**108,487**	**173,214**

ولا تتضمن المتأخرات مبلغ 18.4 مليون دينار عربي حسابي، تمّ تجنيبه بموجب ترتيبات إعادة هيكلة مديونية جمهورية السودان، وذلك للإعفاء لاحقاً وفقاً لشروط إعادة الهيكلة، وقرار مجلس المحافظين رقم (7) لسنة 2001.

النشاط الاستثماري

يعتبر النشاط الاستثماري في الصندوق مكملاً لأنشطته الرئيسية الأخرى التي يلتزم بأدائها بحكم الأهداف والمهام التي حددتها اتفاقية إنشاء الصندوق. وينظم هذا النشاط سياسة استثمارية تتكون من مجموعة المبادئ التي وردت في اتفاقية إنشاء الصندوق والقرارات التي أصدرها مجلس المحافظين ومجلس المديرين التنفيذيين والتي وضعت السياسة العامة للنشاط الاستثماري.

وقد حددت الخطوط العامة لسياسة الاستثمار الضوابط الأساسية لإدارة الاستثمارات المختلفة، بما في ذلك المعايير والمقاييس الفنية لتنفيذ هذه السياسات، حيث يتبع الصندوق سياسات استثمارية محافظة ومتوازنة تتفق وتنسجم مع طبيعته كمؤسسة نقدية إقليمية. وترتكز هذه السياسات الاستثمارية على أربعة معايير رئيسية هي : الأمان والسيولة وحرية التحويل ثم العائد الأقصى المتاح مع المحافظة على الحجم العام لمخاطر المحافظ الاستثمارية ضمن المستوى المقبول لحماية رأس مال الأموال المستثمرة.

ويهدف هذا النشاط إلى استثمار الموارد الذاتية التي تتجمع لدى الصندوق من رأس المال والاحتياطيات لحين الحاجة إليها للقيام بعملياته الأخرى، وذلك بغرض تنميتها للحصول على دخل يساعد الصندوق على تغطية نفقاته وتعزيز إحتياطياته ومن ثم موارده الذاتية. ويشمل هذا النشاط أيضاً عمليات التعاون مع المؤسسات المالية العربية والدول العربية الأعضاء في الصندوق والتي تتضمن عمليات قبول الودائع وإدارة محافظ بالسندات.

إن أهم ما يميز المناخ العام للاستثمار خلال عام 2007 هي التطورات الواسعة النطاق التي شهدتها الأسواق المالية العالمية والتي يمكن على أساسها تقسيم العام على فترتين مختلفتين تشكل الفاصل بينهما أزمة القروض العقارية ذات الجدارة الائتمانية المنخفضة ومشكلة شح السيولة والتي برزت تداعياتها في شهر أغسطس من العام. وقد شهدت الفترة الأولى ما قبل الأزمة أداءً اقتصادياً جيداً للإقتصادات الرئيسية في الدول الصناعية وكذلك في الدول النامية مثل الصين والهند، والذي انعكس بمعدلات نمو اقتصادي جيدة رافقها ارتفاع نسبي في معدلات التضخم وارتفاع في أسعار البترول الخام إلى مستويات قاربت 75 دولار للبرميل في شهر أغسطس، ارتفعت بعدها لتصل إلى حوالي 97 دولار للبرميل بنهاية العام. وقد أدت هذه الضغوط التضخمية إلى رفع أسعار الفوائد الرسمية قبل بروز أزمة الرهون العقارية لتصل إلى 0.50 في المائة على الين الياباني ونسبة 5.75 في المائة على الجنيه الإسترليني ونسبة 4 في المائة على اليورو، بينما

حافظ الدولار الأمريكي على سعر الفائدة الرسمية المرتفع بنسبة 5.25 في المائة. وفي ظل تداعيات أزمة الرهون العقارية التي برزت بصورة كبيرة في شهر أغسطس من العام، حيث بدأت مشكلة السيولة بالظهور عندما أحجمت المصارف التجارية عن توفيرها للمقترضين بسبب مخاوفها الائتمانية، والتي نتج عنها ارتفاع في أسعار الفائدة القصيرة الأجل على العملات الرئيسية بالإضافة إلى ارتفاع أكثر في نسب هوامش الائتمان وانخفاض في أسعار الأسهم وعملة الدولار الأمريكي بالإضافة إلى زيادة في درجة تذبذب الأسعار بالأسواق المالية.

وفي ظل هذه التطورات السلبية في الأسواق المالية قامت المصارف المركزية الرئيسية في العالم بجهد مشترك بالتدخل بالأسواق عدة مرات وضخ كميات كبيرة من السيولة، بالإضافة إلى إجراءات أخرى تمثلت بسلسلة من قرارات بخفض أسعار الفائدة الرسمية في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، كما لم يقم البنك المركزي الأوروبي والياباني برفع أسعار الفائدة الرسمية كما كان متوقعاً وذلك كأحد الإجراءات للمساهمة في معالجة أزمة السيولة.

وقد ساهمت هذه الإجراءات مجتمعة في تهدئة واستقرار الأسواق المالية بصورة عامة، وفي نفس الوقت استمر أداء السندات الحكومية والذهب مرتفعاً بسبب تحول المستثمرين لهما كملاذٍ آمن للاستثمار حيث يتوقع استمرار ذلك خلال الفترة القادمة. وفي ظل بدء إعلان نتائج خسائر القروض العقارية من قِبَل العديد من المؤسسات المالية والمصارف الكبرى مع نهاية العام المالي 2007، تأثرت وبصورة سلبية وكبيرة العديد من أسواق الأسهم في العالم، وذلك في ظل التوقعات بتباطؤ أداء الاقتصاد الأمريكي وتداعياته على الإقتصادات الأخرى، بالرغم من الإجراءات الكبيرة التي اتخذتها السلطات النقدية الأمريكية بتخفيض أسعار الفائدة الرسمية بنسبة 1.25 في المائة خلال شهر يناير 2008، والموافقة على برنامج إنعاش اقتصادي بقيمة 150 مليار دولار.

هذا وقد حرص الصندوق في ظل هذه الظروف إلى تحقيق أكبر قدر متاح من الأمان على التعامل مع المؤسسات المالية والمصرفية التي تتمتع بقدر جيد من التقييمات الائتمانية مع متابعة مستمرة لأوضاع تلك المؤسسات في ظل الظروف التي تسود الأسواق المالية منذ النصف الثاني من عام 2007 بسبب تداعيات أزمة الرهونات العقارية والسيولة.

وفي ظل هذا المناخ الذي ساد الأسواق المالية الرئيسية خلال العام 2007، حققت محفظة الصندوق الاستثمارية عوائد تفوق معدلات الفائدة على مكونات وحدة حقوق السحب الخاصة التي تعكس عملة الأساس للصندوق. وتتكون محافظ الصندوق الاستثمارية من محفظة الأموال السائلة، ومحافظ السندات قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل بالإضافة إلى محافظ صناديق الاستراتيجيات البديلة.

ويتضمن نشاط الصندوق الاستثماري أيضاً بالإضافة إلى استثمار موارده الذاتية، على توظيف الأموال الواردة من نشاط قبول الودائع من المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، حيث شهد هذا النشاط تطوراً إيجابياً خلال العام، ارتفعت فيه قيمة الودائع المقبولة إلى ما يعادل 2,731 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2007 بالمقارنة مع ما يعادل 2,407 مليون دولار أمريكي في نهاية العام السابق والتي تم تلقيها بودائع بالدولار الأمريكي واليورو من 17 مصرفاً مركزياً ومؤسسة نقدية ومالية عربية. وتستثمر أموال الودائع المقبولة بأدوات استثمارية آمنة في محافظ للودائع وسندات قصيرة ومتوسطة وطويلة الآجل وفق سياسات استثمارية محافظة.

كما واصل الصندوق، بالإضافة إلى ما ورد أعلاه، إدارة محافظ استثمارية لجزء من أموال برنامج تمويل التجارة العربية، والأموال المجمعة في الحساب الموحد للمنظمات العربية المتخصصة، وأموال صندوق تقاعد العاملين، بالإضافة إلى إدارة محافظ بالسندات لصالح الدول الأعضاء، وذلك وفقاً للسياسات والقواعد الاستثمارية التي تنظم إدارة كل منها. وقد بلغ حجم الأموال المدارة نيابة عن هذه الجهات ما يعادل حوالي 417 مليون دولار أمريكي كما في نهاية عام 2007 بالمقارنة مع 516 مليون دولار أمريكي في نهاية العام السابق.

وفي إطار التعاون مع المصارف المركزية ومؤسسات النقد والمالية العربية، يقوم الصندوق بصورة دورية بإعداد وإرسال التقارير إليها حول التطورات والمستجدات في الأسواق المالية الرئيسية العالمية.

نشاط الصندوق في مجال المعونة الفنية

يعمل الصندوق على توفير المعونة الفنية لدوله الأعضاء في المجالات ذات الصلة بأنشطته مثل السياسة النقدية والمالية وسياسة سعر الصرف، والسياسة الضريبية وإدارتها، وإعداد الإحصاءات الاقتصادية. كما يوفر التدريب للمسؤولين في المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، ووزارات المالية والاقتصاد في الدول الأعضاء. كذلك يقدم الصندوق المساعدة والدعم الفني لهذه الدول من خلال إيفاد بعثات مشاورات تضم أعضاء من جهازه الفني وبمشاركة خبراء خارجيين يتم التعاقد معهم. ويهدف ذلك إلى توفير المشورة الفنية للدول الأعضاء ومساعدتها في تعزيز وتقوية عملية رسم وتنفيذ السياسات الاقتصادية والمالية، بما في ذلك الارتقاء بالقدرات البشرية في الجهات المناط بها وضع هذه السياسات موضع التنفيذ.

ويُشار في هذا السياق، إلى قيام الصندوق خلال السنوات الأخيرة بمساعدة عدد من دوله الأعضاء في تحديث وتطوير أنظمتها المالية والمصرفية، وتحسين نظم الرقابة المصرفية، ورفع كفاءة الأنظمة الضريبية وإدارتها، بالإضافة إلى تحسين تجميع وإعداد الإحصاءات الاقتصادية والمالية. كما قام الصندوق بتوفير المشورة الفنية العملية للدول الأعضاء التي هي بصدد التفاوض للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، بالإضافة إلى تقديم المساعدات الفنية الأخرى في مجالات إدارة الاحتياطيات الرسمية، وتطوير نظم التسوية والمدفوعات.

وفي هذا الإطار، قام الصندوق خلال عام 2007 بتوفير العون الفني لسورية لمساعدتها على إنشاء سوق لأذون الخزينة وذلك ضمن برنامج الإصلاح المتفق عليه والمدعوم بقرض تسهيل التصحيح الهيكلي لقطاع مالية الحكومة الذي تم توقيعه هذا العام. واستهدف ذلك وضع الأساس المناسب لاعتماد الحكومة السورية على مصادر غير تضخمية للتمويل، ولتطوير النظام المالي السوري ليعمل وفقاً لأسس السوق، إضافة لتوفير أدوات غير مباشرة للسياسة النقدية. وتم لهذا الغرض الاتفاق على برنامج زمني خلال عام 2007 لإنجاز المشروع بإشراف ومشاركة بعثات الصندوق. وقد قام الصندوق في ظل هذا البرنامج بإيفاد خمس بعثات ضمت إلى جانب خبرائه عدداً من الخبراء الخارجيين خلال الفترة يونيو- ديسمبر 2007، وذلك لإعداد البيئة التشريعية والتنظيمية والتشغيلية اللازمة لبدء إصدار أذون الخزينة. كما تم في هذا الإطار إصدار المرسوم التشريعي الخاص بالأوراق المالية الحكومية، وإعداد الصيغة النهائية للتعليمات التنفيذية للمرسوم التشريعي، ووضع دليل إجراءات الأوراق المالية الحكومية، وتوفير نظم المزادات والتسوية والتسجيل، إضافة لتوفير التدريب للفنيين المختصين بكل من وزارة المالية والمصرف المركزي، وتأهيل

القطاع المالي والمصرفي السوري لبدء عمل السوق. وتعتزم السلطات السورية في ضوء هذه الإنجازات، القيام بافتتاح السوق رسمياً خلال الربع الأول من عام 2008 بإجراء أول إصدار لأذون الخزينة من خلال المزاد.

كذلك وافق الصندوق خلال عام 2007 على تقديم معونة فنية للبنك المركزي في موريتانيا لإعداد دراسة أمن البنى التحتية لنظام الحاسب الآلي، وعلى القيام بدور الاستشاري لهذا المشروع ومساعدة السلطات الموريتانية في اختيار الخبراء الخارجيين لإعداد الدراسة ومتابعة سير ومراحل تنفيذها.

وفيما يتعلق بمبادرة "تطوير نظم المقاصة وتسوية المدفوعات والأوراق المالية" والتي تهدف إلى توفير الدعم الفني للدول العربية في مجال إصلاح وتطوير هذه الأنظمة، فقد زارت بعثة فنية مشتركة من الصندوق وصندوق النقد الدولي وخبراء من البنك المركزي الأوروبي وبنك إيطاليا وبنك فرنسا والبنك الوطني البلجيكي جمهورية السودان في مطلع شهر أكتوبر الماضي، ليرتفع بذلك عدد الدول التي استفادت من هذه المبادرة إلى سبع دول عربية.

كذلك يُذكر أنه وفي إطار مبادرات المعونة الفنية التي تقدم للمصارف المركزية العربية، تم الاتفاق مع البنك الدولي على مسودة مشروع لمعونة فنية للدول العربية يهدف لتطوير أنظمة الاستعلام الائتماني ومركزيات المخاطر. وستساهم هذه المبادرة في تحسين تطبيق اتفاقية بازل II بالإضافة إلى زيادة فرص التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

نشاط الصندوق في مجال أسواق الأوراق المالية

واصل الصندوق جهوده في مجال تعزيز دور أسواق المال العربية وتوفير المعلومات حول أسواق الأوراق المالية العربية. وفي هذا السياق، استمر الصندوق خلال عام 2007 بنشر البيانات اليومية المتعلقة بالأسواق المالية العربية على موقعه في شبكة الإنترنت. وتشمل هذه البيانات، إضافة إلى المؤشر المركب للصندوق الذي يقيس أداء هذه الأسواق مجتمعة، تغير مؤشرات الصندوق لكل دولة على حدة، وبيانات عن حجم الأسواق المالية العربية، وأحجام التداول.

كما واصل الصندوق خلال عام 2007 إصدار النشرات الفصلية حول الأسواق المالية العربية فقد أصدر خلال هذا العام الأعداد الفصلية الأربعة ليصل بذلك عدد النشرات الفصلية التي أصدرها الصندوق منذ إنشاء قاعدة البيانات إلى اثنين وخمسين عدداً. وتجدر الإشارة إلى أن النشرة الفصلية تتناول أبرز التطورات الاقتصادية ذات العلاقة بنشاط الأسواق المالية العربية، والتطورات في الأطر التشريعية والمؤسسية وذلك بجانب تحليل نشاط وأداء أسواق الأوراق المالية العربية.

وقد أظهرت النشرات الفصلية التي أصدرها الصندوق أن أداء أسواق الأوراق المالية العربية المشاركة في قاعدة بيانات الصندوق شهد تحسناً ملحوظاً خلال عام 2007 مقارنة بالعام الذي سبقه، فقد ارتفع المؤشر المركب الذي يحتسبه الصندوق لأداء الأسواق بنحو 38 في المائة بما يؤشر إلى أن أداء أسواق الأوراق المالية العربية في عام 2007، كان أعلى بنسبة عالية عن الأداء الذي حققته معظم الأسواق الناشئة والدولية. وبلغت القيمة السوقية لهذه الأسواق بنهاية العام 2007 نحو 1336.2 مليار دولار، بنسبة زيادة كبيرة تبلغ نحو 85 في المائة مقارنة مع القيمة السوقية بنهاية العام السابق.

نشاط التدريب

واصل معهد السياسات الاقتصادية التابع للصندوق تطوير نشاطه التدريبي الذي يسعى إلى تعزيز المهارات والقدرات في الدول العربية على رسم ومتابعة تنفيذ السياسات الاقتصادية. وتضمنت نشاطات المعهد دورات تدريبية حضرها متدربون من المؤسسات الاقتصادية في الدول الأعضاء، بالإضافة إلى حلقات عمل وندوات شارك فيها كبار المسؤولين في الإدارات المختصة. وتتم هذه النشاطات بالتعاون مع المؤسسات الإقليمية والدولية ذات الصلة وذلك بهدف الاستفادة من خبراتها وتبادل المعرفة حول الموضوعات والمجالات ذات الاهتمام المشترك.

وعقد معهد السياسات الاقتصادية في عام 2007 إحدى عشرة دورة تدريبية وثلاث حلقات عمل بالإضافة إلى عقد ندوة لكبار المسؤولين حول "قضايا التدريب في الدول العربية"، ليرتفع بذلك عدد الدورات التدريبية وحلقات العمل والندوات التي قدمها الصندوق منذ بداية نشاطه في هذا المجال وحتى نهاية عام 2007 إلى 176 دورة تدريبية وحلقة عمل. ولقد استفاد من هذه الدورات والحلقات والندوات 5483 مشاركاً من الدول الأعضاء.

بدأ معهد السياسات الاقتصادية نشاطه في عام 2007 وفي إطار التعاون المشترك مع معهد صندوق النقد الدولي بعقد دورة حول **"إدارة الاقتصاد الكلي وقضايا القطاع المالي"** في الفترة **7– 18 يناير 2007**. تناولت الدورة القضايا الرئيسية المتعلقة بسياسات وبرامج إدارة الاقتصاد الكلي، كما شرحت بالتفصيل الأسس النظرية للسياسات المتعلقة بالأسواق المالية وتنظيمها. حضر الدورة 29 مشاركاً من 15 دولة عربية.

وعقد المعهد دورة مشتركة مع معهد صندوق النقد الدولي موجهة للمسؤولين العراقيين حول **"قضايا القطاع الخارجي"** في الفترة **4-15 فبراير 2007**، حضرها 27 مشاركاً عراقياً. وهدفت هذه الدورة إلى استعراض القضايا المرتبطة بتصميم وتحليل سياسات القطاع الخارجي وخصوصاً تلك ذات العلاقة بسياسات التجارة الخارجية وأسعار الصرف.

وفي إطار التعاون مع بنك التسويات الدولية عقد المعهد دورة حول **"المهارات العملية في الرقابة بالتركيز على المخاطر"** في الفترة **2007/3/1-2/27**، حضرها 33 مشاركاً من 17 دولة عربية. وهدفت هذه الدورة إلى دراسة وتطبيق الآليات المستخدمة في إدارة المخاطر، وتضمنتها تمارين ومسائل عملية وتحليلية.

كما عقد المعهد حلقة عمل مشتركة حول **"إجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في القطاع المالي"** في الفترة **4-8 مارس 2007**. هدفت هذه الحلقة إلى استعراض المعايير والقواعد الدولية المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. كما تضمنت حلقة العمل دراسة تجارب لبعض الدول العربية والأجنبية حول هذا الموضوع، بالإضافة إلى دور المؤسسات الدولية في إبراز سبل معالجة هذه الأنشطة، بحضور 29 مشاركاً من 15 دولة عربية.

وعقد المعهد في الفترة **18-29 مارس 2007** دورة مشتركة حول **"إدارة الاقتصاد الكلي وقضايا مالية الحكومة"**، بمشاركة 34 متدرباً من 20 دولة عربية. استعرضت هذه الدورة أهم القضايا ذات العلاقة بالاقتصاد الكلي ومالية الحكومة.

وفي إطار حلقات العمل التي ينظمها المعهد مع منظمة التجارة العالمية، تم عقد حلقة حول **"الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات (الجاتس)"** في الفترة **17-19 أبريل 2007**، هدفت إلى مراجعة أهم المواضيع المتعلقة بتحرير قطاعات الخدمات في إطار اتفاقية الـ GATS (الجاتس)، والتعهدات التي تقدمها الدول في هذا الإطار. كما تضمنت مجموعة من المحاضرات ودراسة حالات وتمارين لزيادة المعرفة الفنية لدى المشاركين حول تقديم التعهدات ولإطلاعهم على أحدث المستجدات في المفاوضات، وحضرها 30 مشاركاً من 18 دولة عربية.

وفي إطار الدورات التدريبية المشتركة عقد المعهد في الفترة **2007/5/3-4/22** دورة حول **"تحليل الأسواق المالية"**. تناولت الدورة القضايا المتعلقة بدور ووظائف الأسواق المالية، وكيفية تسعير الأوراق المالية وتحليل محفظة الأصول ووسائل التمويل للشركات. حضرها 32 مشاركاً من 17 دولة عربية.

كما عقد المعهد دورة مشتركة حول **"إحصاءات مالية الحكومة"** في الفترة **13-31 مايو 2007**. استندت الدورة بشكل عام إلى دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 2001 الصادر عن صندوق النقد الدولي، والذي يقدم منهجية جديدة لإعداد إحصاءات مالية الحكومة. حضرها 33 مشاركاً من 19 دولة عربية.

وفي إطار التعاون مع الدول الأعضاء لعقد دورات لديها، عقد المعهد دورة مشتركة حول **"البرمجة المالية والسياسات الاقتصادية الكلية"** في عمّان، المملكة الأردنية الهاشمية في الفترة **10-21 يونيو 2007**. هدفت هذه الدورة إلى دراسة حالة تطبيقية في هذا المجال وتمكين المشاركين من اختيار سياسات استقرار إصلاحات هيكلية ضمن برنامج إصلاح مالي متكامل، وتحليل أثر هذه الخيارات على التوازنات الداخلية والخارجية، ومنها على أهداف النمو والاستقرار. حضرها 34 مشاركاً من 17 دولة عربية.

وعقد المعهد دورة مع البنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي حول **"تحليل مخاطر السوق"** في الفترة **2-6 سبتمبر 2007**. هدفت هذه الدورة إلى استعراض الأساليب المعتمدة في تحليل مخاطر السوق، إضافة إلى ممارسات الفحص والتدقيق التي تستخدم في الرقابة على مخاطر السوق لدى البنوك. حضرها 33 مشاركاً من 17 دولة عربية.

كما تم عقد دورة مشتركة حول **"الإحصاءات النقدية والمالية"** في الفترة **2007/11/8-10/21**، بحضور 34 مشاركاً من 17 دولة عربية. وهدفت هذه الدورة إلى ترسيخ الأسس والمبادئ الأساسية لإعداد البيانات النقدية والمالية، واستعرضت مختلف مراحل إعدادها في ضوء مناهج آخر دليل للإحصاءات النقدية والمالية.

وعقد المعهد حلقة عمل حول **"معايير السلامة والاستقرار في البنوك الإسلامية"** في الفترة **12-14 نوفمبر 2007**، حضرها 27 مشاركاً من 14 دولة عربية. وهدفت حلقة العمل هذه إلى إلقاء الضوء علي التطورات التي تشهدها الصناعة المصرفية الإسلامية، وإطلاع المشاركين على القضايا الرئيسية المتعلقة بالبنوك الإسلامية، خاصة تلك المتعلقة بمعايير كفاية رأس المال وإدارة المخاطر والصكوك الإسلامية.

تم عقد دورة حول **"أجندة الدوحة للتنمية"** في الفترة **18-22 نوفمبر 2007**، في إطار برنامج التعاون الفني المشترك بين المعهد ومنظمة التجارة العالمية حضرها 31 مشاركاً من 18 دولة عربية. وهدفت هذه الدورة إلى تعميق فهم واستخدام الأساليب التحليلية والعملية المطلوبة لبلورة المواقف التفاوضية الفاعلة بالنسبة لموضوعات منظمة التجارة العالمية والأمور ذات العلاقة بالتجارة الخارجية للدول العربية الأعضاء وموضوعات التفاوض من خلال عرض ومناقشة تجارب الدول العربية المشاركة.

وعقد المعهد دورة مشتركة حول **"إدارة إيرادات الموارد والشفافية المالية"** في الفترة **9-13 ديسمبر 2007**. هدفت هذه الدورة إلى مناقشة دور الشفافية المالية ضمن إطار إدارة الإيرادات وخصوصاً الإيرادات النفطية. حضر الدورة 24 مشاركاً من 13 دولة عربية.

أما في إطار سلسلة الندوات المشتركة، فقد عقد المعهد ندوة بالتعاون مع معهد صندوق النقد الدولي والمركز الإقليمي للمساعدة الفنية للشرق الأوسط (ميتاك) ببيروت، في أبوظبي حول **"قضايا التدريب في البلاد العربية"** في الفترة **16-17 ديسمبر 2007**. تناولت هذه الندوة الكثير من القضايا التي تهم نشاط التدريب لكوادر الدول العربية. وحضرها 22 مشاركاً من مسؤولي التدريب في 16 دولة عربية .

نشاط الصندوق في مجال مجلس محافظي المصارف المركزية

يتولى الصندوق أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية. ومن خلال هذا الدور، قام الصندوق بالإعداد لاجتماع المكتب الدائم للمجلس الذي عُقد بمقر الصندوق بتاريخ 4 يونيو 2007، كما تولى الإعداد الفني والإداري لاجتماعات الدورة الحادية والثلاثين للمجلس والتي عقدت في دمشق بتاريخ 11 سبتمبر (أيلول) 2007. وقد تضمن جدول الأعمال عدداً من الموضوعات، في مقدمتها تقرير أمانة المجلس، والنسخة الأولية محدودة التداول من التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2007، وتوصيات الاجتماع السادس عشر للجنة العربية للرقابة المصرفية التي تضمنت ورقتي عمل حول "الدعامة الثانية لاتفاق بازل II – المراجعة الرقابية"، "ضوابط العلاقة بين السلطات الرقابية في الدولة الأم والدولة المضيفة". وكذلك تضمن الجدول توصيات الاجتماع الثالث للجنة العربية لنُظم الدفع والتسوية، والتي اشتملت على ورقة عمل حول " الإرشادات العامة لتطوير نظم الدفع والتسوية". كما تضمن جدول الأعمال ورقتي عمل حول تجارب الدول العربية في السياسة النقدية كانت الورقة الأولى حول "تجربة السياسة النقدية في تونس" والثانية حول " ملامح السياسة النقدية في العراق". كذلك ناقش الاجتماع مذكرة حول القضايا المقترح إدراجها ضمن الخطاب العربي الموحد، الذي تم إلقاؤه في الاجتماع السنوي لصندوق النقد والبنك الدوليين الذي عقد في واشنطن. وبالإضافة على ذلك، تضمن جدول الأعمال تقرير متابعة حول البعثات الفنية في إطار "مبادرة تطوير نظم مقاصة وتسوية المدفوعات والأوراق المالية في الدول العربية".

ومن جانب آخر، وفي إطار مسؤولياته كأمانة فنية للجنة العربية للرقابة المصرفية، نظم الصندوق الاجتماع السنوي السابع عشر لهذه اللجنة في مدينة أبوظبي بتاريخ 17 ديسمبر 2007. وقد ناقشت اللجنة في اجتماعها هذا ورقتي العمل حول "استمرارية الأعمال في مواجهة الطوارئ" و"دور الرقابة والإشراف في التمويل المتناهي الصغر". وتم في هذا الاجتماع إطلاع اللجنة على آخر المستجدات المرتبطة بقضايا الرقابة المصرفية وتطبيق متطلبات بازل II.

كما نظّم الصندوق بالتعاون مع بنك إنجلترا خلال الفترة 24- 26 فبراير 2007، ورشة عمل لكبار المسؤولين في المصارف المركزية العربية حول "قضايا السياسة والعمليات النقدية". ويأتي تنظيم هذه الورشة في إطار اهتمام الأمانة بمناقشة مختلف قضايا المصارف المركزية على مستوى كبار المسؤولين، وبوجه خاص في الجوانب التي لا تغطيها أعمال اللجنة العربية للرقابة المصرفية واللجنة العربية لنُظم الدفع والتسوية.

وفي هذا الصدد وبناءاً على طلب من هذه اللجنة، فقد نظم الصندوق بالتعاون مع معهد الاستقرار المالي التابع لبنك التسويات الدولية ومعهد التمويل الدولي، ورشة عمل لكبار المسؤولين حول تطبيق بازل II والمستجدات في الرقابة المصرفية خلال يومي 26- 27 نوفمبر 2007. وتأتي هذه الورشة في إطار سلسلة من الورشات والندوات التي نظمها الصندوق بغرض زيادة الوعي بقضايا تطبيق بازل II ومناقشة الترتيبات والتحديات التي تواجه مصارف المنطقة في تطبيقها. كذلك ناقشت الورشة عدداً من المستجدات الأخرى في الرقابة المصرفية أهمها المتطلبات الرقابية لإدارة مخاطر السيولة مستعرضة بذلك وجهتي نظر السلطات الرقابية والمصارف التجارية، بالإضافة إلى التعديلات الأخيرة على المبادئ الأساسية الفعالة للرقابة المصرفية.

وفي الإطار ذاته، نظم الصندوق بالتعاون مع البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية خلال يومي 12 –13 ديسمبر 2007، ندوة لكبار المسؤولين حول مسائل تطوير قطاع التمويل العقاري وأسواق القروض العقارية في الدول العربية. وناقشت هذه الندوة المستجدات والتطورات في مسائل تطوير التمويل العقاري وتجارب الدول العربية في هذا الشأن من حيث التحديات التي تواجه هذه الدول من منظور تعميق القطاع المالي والمصرفي من جهة، وتعزيز متطلبات الاستقرار وتفعيل إدارة المخاطر من جهة أخرى. وتم من خلال الندوة التعرف على احتياجات الدعم الفني المطلوب للدول العربية عند تبني مبادرة للمعونة الفنية في هذا الشأن.

على صعيد آخر، وفي إطار مسؤولياته كأمانة للجنة العربية لنظم الدفع والتسوية، نظم الصندوق خلال يومي 14 –15 مارس 2007، الاجتماع السنوي الثالث لهذه اللجنة، ناقشت فيه ورقة حول الإرشادات العامة لتطوير نُظم الدفع والتسوية، وورقة حول نُظم مقاصة الشيكات في الدول العربية. كذلك ناقشت اللجنة مسودة الكتيب الإحصائي الأول حول عمليات مقاصة وتسوية المدفوعات والأوراق المالية في الدول العربية.

التعاون مع المنظمات العربية والإقليمية والدولية

تابع الصندوق خلال عام 2007 جهوده لدعم روابط التعاون والتنسيق مع منظمات العمل العربي المشترك الأخرى ومع المنظمات الإقليمية والدولية التي تجمعه بها اهتمامات مشتركة، بالصورة التي تساعده على تحقيق أهدافه وخدمة مصالح دوله الأعضاء.

المنظمات العربية والإقليمية

تابع الصندوق تطوير سبل التعاون والتنسيق مع العديد من المنظمات العربية والإقليمية بالصورة التي تخدم مصالح الدول الأعضاء وتساعده على تحقيق أهدافه وتنفيذ المهام ذات الاهتمام المشترك ومن بينها التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الذي يعد أحد المراجع الأساسية حول التطورات الاقتصادية في الدول العربية، ونموذجاً للتعاون البناء بين الصندوق ومؤسسات العمل العربي المشترك الأخرى المشاركة في إعداده وهي الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، والأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول. وفي إطار هذا الجهد المشترك، تقوم كل من الجهات الأربع المذكورة بإعداد الفصول المناطة بها وفق التصور المتفق عليه لتقرير كل عام. ويتولى الصندوق بالإضافة إلى ذلك، مسؤولية تحرير وإخراج وإصدار التقرير منذ بداية صدوره في عام 1980.

وقد تضمن العمل في إنجاز التقرير الصادر عام 2007، إرسال الاستبيانات الخاصة بالتقرير إلى الدول الأعضاء للحصول على المعلومات والبيانات الموثوقة من مصادرها الوطنية. كما تم عقد اجتماع لتنسيق إحصاءات التقرير خلال الفترة 29 أبريل ولغاية 1 مايو 2007 ضم ممثلي الجهات المشاركة في التقرير. كما تم خلال الفترة 17-21 يونيو 2007 عقد اجتماع لمراجعة ومناقشة المسودات الأولية لفصول التقرير وأجزائه. وتتويجاً لتلك الجهود، قام الصندوق بتحرير النسخة الأولية محدودة التداول من التقرير في نهاية يوليو 2007 وإرسالها إلى الجهات المعنية في الدول الأعضاء لإبداء ملاحظاتها حولها. وفي ضوء تلك الملاحظات قام الصندوق بإعداد وتحرير النسخة النهائية من التقرير وإصدارها قبل نهاية العام.

وفي إطار مجموعة التنسيق لمؤسسات التمويل العربية شارك الصندوق في الاجتماع الدوري الحادي والستون للتنسيق والذي عقد في فيينا خلال الفترة 26-28 يونيو 2007، وكان قد سبقه في مارس 2007

اجتماع مؤسسات مجموعة التنسيق. كما شارك الصندوق في فبراير 2007 في دولة الكويت بحضور اجتماع رؤساء مؤسسات مجموعة التنسيق ومؤسسات التمويل الدولية والإقليمية المانحة لمناقشة سبل التعاون والتنسيق بين المؤسسات المعنية.

كما شارك الصندوق في اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومناقشة الموضوعات التي يتضمنها ذلك الاجتماع ومنها الخطاب العربي الموحد والتقرير الاقتصادي العربي الموحد، إضافة إلى التقرير الدوري عن نشاط الحساب العربي الموحد للمنظمات المختصة الذي يتولى الصندوق إدارته منذ العام 1990 بتكليف من المجلس المذكور.

شارك الصندوق في الاجتماعات الخاصة بمشروع دراسة الإنتاجية في دول مجلس التعاون الخليجي الذي تم إطلاقه في فبراير 2007، تحت إشراف مؤسسة الخليج للاستثمار. وقد شارك الصندوق في اجتماع اللجنة العليا لتسيير المشروع، المكونة من رؤساء المؤسسات الرئيسية العاملة في منطقة الخليج، والتي اجتمعت في فبراير 2007 وأجازت خطة إنجاز الدراسة وجدولها الزمني، وفي نوفمبر من العام نفسه حيث قامت بمتابعة سير عمل المشروع ومراجعة المخرجات والنتائج الأولية للدراسة. كما شارك الصندوق في اجتماعات فريق البحث الخاص بالدراسة وذلك في مايو 2007، حيث تمت مناقشة مختلف جوانب البحث وكيفية التعامل مع مشكلات البيانات المطلوبة لإكمال الدراسة، كما اجتمعت في أكتوبر 2007 لمناقشة التقرير المرجعي حول الدراسة ومخرجاتها الأولية قبل عرضها على لجنة التسيير العليا.

المنظمات الدولية

واصل الصندوق خلال عام 2007 سعيه لإرساء سبل التعاون مع المؤسسات والمنظمات الدولية الشبيهه وذات الاهتمام المشترك بالصورة التي تخدم مصالح دوله الأعضاء وتمكنه من تحقيق أهدافه. ويأتي على رأس هذه المنظمات صندوق النقد والبنك الدوليين.

صندوق النقد والبنك الدوليين

في إطار التعاون القائم مع صندوق النقد والبنك الدوليين، شارك الصندوق في الاجتماعات السنوية المشتركة للمنظمتين التي عقدت في واشنطن خلال أكتوبر 2007. كما تم عقد اجتماعات مع رئيس البنك الدولي وعدد من نوابه، ومدراء إدارات في صندوق النقد الدولي وبعض رؤساء الوفود العربية المشاركة في هذه الاجتماعات. وفي الإطار نفسه وبدعوة من البنك الدولي، فلقد شارك الصندوق اجتماع المجموعة الاستشارية الخامسة لموريتانيا وكذلك في مؤتمر المانحين للأراضي الفلسطينية واللذان عقدا في باريس في ديسمبر 2007.

وشارك الصندوق بصفة مراقب في مجموعة الأربع والعشرون (G-24)، وهي المجموعة التي تعنى بتنسيق مواقف الدول النامية حول مختلف الأمور المالية والنقدية العالمية وقضايا التنمية الدولية التي يجري مناقشتها على المستوى الاجتماعات السنوية لصندوق النقد والبنك الدوليين. ويشارك الصندوق في اجتماعات هذه المجموعة التي تعقد على مستويين وزاري وفني إلى جانب صندوق النقد والبنك الدوليين عدد من المنظمات والصناديق والمؤسسات المالية مثل منظمة الأونكتاد والبنك الإسلامي للتنمية وصندوق الأوبك.

التعاون مع برنامج تمويل التجارة العربية

برنامج تمويل التجارة العربية، مؤسسة مالية عربية مشتركة متخصصة، أنشئ عام 1989 بموجب قرار مجلس محافظي صندوق النقد العربي. ويساهم في رأس ماله البالغ 500 مليون دولار أمريكي 49 مؤسسة مالية ومصرفية عربية وطنية وإقليمية. ويهدف البرنامج إلى الإسهام في تنمية التجارة العربية وتعزيز القدرة التنافسية للمصدر العربي، من خلال توفير جانب من التمويل اللازم لهذه التجارة والمتعاملين فيها، وكذلك من خلال توفير المعلومات حول أنشطة هذه التجارة والترويج للبضائع والسلع العربية. وترتكز آلية البرنامج على التعامل مع المصدرين والمستوردين في الدول العربية من خلال وكالات وطنية تعينها الدول العربية لذلك الغرض.

تساهم بشكل مباشر الوكالات الوطنية وانتشارها في توسيع نطاق نشاط البرنامج، وقد ارتفع عددها خلال العام 2007 بـ 13 وكالة ليصل عددها كما في نهاية العام 2007 إلى (180) وكالة منتشرة في 19 دولة عربية وخمس دول أجنبية. وبلغت قيمة الطلبات التي وردت إلى البرنامج منذ إنشائه حوالي 6.25 مليار دولار أمريكي لتمويل صفقات تجارية قيمتها حوالي 7.72 مليار دولار أمريكي، ووافق البرنامج على تمويل 5.83 مليار دولار أمريكي، وبلغت قيمة السحوبات خلال تلك الفترة 5.36 مليار دولار أمريكي. ويترجم الرسم البياني أدناه أداء البرنامج لنشاط التمويل منذ بدء العمليات في عام 1990 وحتى نهاية عام 2007.

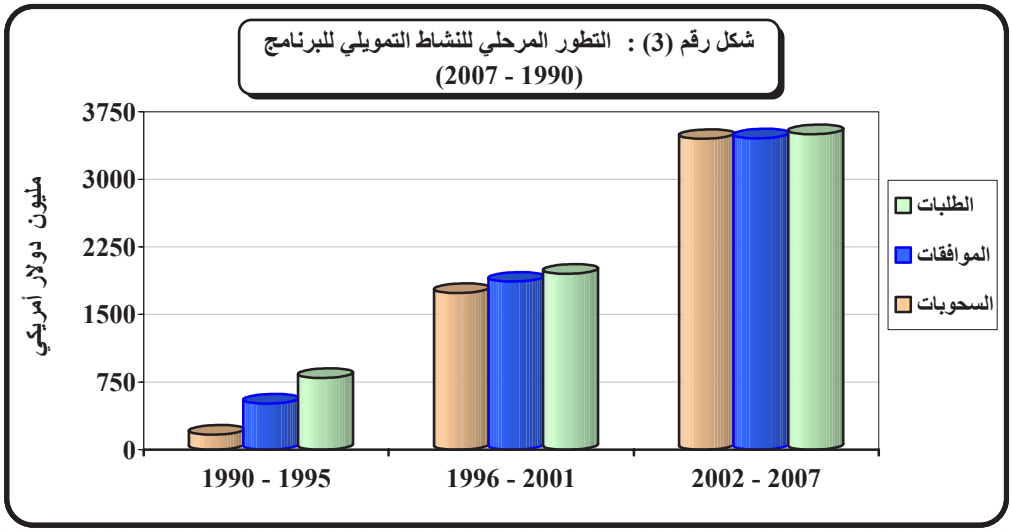

أما فيما يتعلق بخدمات المعلومات التي يوفرها البرنامج للمتعاملين بالتجارة العربية، فقد انتهى البرنامج من بناء شبكة معلومات التجارة العربية وتنفيذها على المستوى الإقليمي للدول العربية، حيث تم الربط مع (33) نقطة ارتباط موزعة في جميع الدول العربية باستثناء الصومال والعراق. وتتوفر من خلال موقع البرنامج على شبكة الإنترنت على العنوان atfp.org.ae، معلومات عن جميع الاقطار العربية وتجارتها.

وحرصا من البرنامج على توفير الفرص لتفعيل المبادلات التجارية فيما بين المتعاملين بالتجارة العربية، يقوم البرنامج بتنظيم وتنفيذ لقاءات للمصدرين والمستوردين العاملين في قطاعات محددة في إطار مشروع لترويج التجارة العربية البينية. ولقد نظم البرنامج بالتعاون مع جهات متعددة في الدول العربية، خمسة عشرة لقاءا للمصدرين والمستوردين العرب للقطاعات التالية: قطاع النسيج والملابس الجاهزة، الصناعات الغذائية، المنتجات الزراعية ومستلزماتها، الصناعات المعدنية، الصناعات الدوائية والبتروكيماوية والأثاث، والبناء والتشييد.

التقارير والنشرات والبحوث والدراسات

واصل الصندوق خلال عام 2007 إصدار التقارير والنشرات والبحوث والدراسات التي يهدف من ورائها إلى زيادة الوعي بالقضايا الاقتصادية الراهنة والتطورات التي تشهدها اقتصادات الدول العربية.

التقرير الاقتصادي العربي الموحد

يشارك الصندوق في إعداد فصول التقرير الاقتصادي العربي الموحد، كما يضطلع بجانب ذلك بمهام تحريره وإخراجه وإصداره. ولقد شارك الصندوق في التقرير الاقتصادي العربي الموحد الصادر عام 2007 بإعداد الفصول المتعلقة بالتطورات المالية، والنقدية والمصرفية وتطورات أسواق الأوراق المالية العربية، والتجارة الخارجية، وموازين المدفوعات والدين العام الخارجي، ونظم وأسعار الصرف.

النشرة الفصلية لقاعدة بيانات أسواق الأوراق المالية العربية

يصدر الصندوق هذه النشرة فصلياً بغرض توفير معلومات وبيانات دورية حول أنشطة الأسواق المالية المشاركة في القاعدة. وتستعرض النشرة أداء أسواق الأوراق المالية العربية المشاركة في القاعدة، والتطورات الاقتصادية والتشريعية والتنظيمية ذات الصلة. وتغطي النشرة حالياً خمسة عشر سوقاً عربية هي : الأردن والبحرين وتونس والسعودية وعمان والكويت ولبنان ومصر والمغرب وسوقي أبوظبي ودبي بالإمارات، وقطر والسودان والجزائر وفلسطين.

النشرات الإحصائية

أصدر الصندوق خلال عام 2007 النشرات الإحصائية الدورية، التي تتضمن بيانات اقتصادية عن الدول العربية في سلاسل زمنية تتلاءم مع احتياجات مستخدمي تلك البيانات من الباحثين والمهتمين بمتابعة التطورات في الاقتصادات العربية. وقد جرى إعداد وتبويب تلك الإحصاءات وفق المنهجيات والمفاهيم المتعارف عليها دولياً، وذلك حتى يتسنى استخدامها في عقد المقارنات فيما بين الدول، وفي إعداد المؤشرات العربية والإقليمية. وشملت هذه النشرات :

- الحسابات القومية للدول العربية.
- النقد والائتمان في الدول العربية.
- التجارة الخارجية للدول العربية.
- أسعار الصرف التقاطعية لعملات الدول العربية.
- الدول العربية : مؤشرات اقتصادية.
- موازين المدفوعات والدين العام الخارجي للدول العربية.

البحوث والدراسات

أصدر الصندوق خلال العام سلسلة **"دراسات اقتصادية"** يعدها أعضاء الدائرة الاقتصادية والفنية بالصندوق، وتبحث في قضايا تتعلق بالسياسات النقدية والمصرفية والمالية والتجارية وأسواق المال وانعكاساتها على الاقتصادات العربية.

"تحرير التجارة الخارجية والتشغيل في الدول العربية". تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف إمكانية زيادة التشغيل التي يوفرها تحرير التجارة الخارجية للدول العربية وتسريع اندماجها في التجارة العالمية، وذلك من خلال تقييم السياسات التجارية العربية لتوفير البيئة الاقتصادية الملائمة للارتقاء بالتجارة الخارجية لتصبح أداة أساسية في تسريع النمو الاقتصادي - العدد (1)،2007.

"التنسيق الضريبي في إطار التجمعات الإقليمية – تجربة الدول العربية". تتناول هذه الورقة واقع التنسيق الضريبي والتكامل الاقتصادي العربي في إطار تجمعات إقليمية عربية مرشحة للسير قدماً في التنسيق الضريبي فيما بين دولها الأعضاء بما يسرع تكامل اقتصادها ويساعد على مواكبة التطورات الدولية والاندماج في الاقتصاد العالمي - العدد (2)،2007.

"أبعاد المبادرة متعددة الأطراف لإعفاء الديون". تشير هذه الورقة إلى ما وصلت إليه المبادرة متعددة الأطراف لإعفاء الديون من مرحلة متقدمة لمعالجة مديونية الدول منخفضة الدخل - العدد (3)،2007.

"دراسة إنشاء تسهيل لدعم الإصلاح التجاري في الدول العربية". تتناول هذه الورقة عدداً من الموضوعات ذات الصلة بما فيها المزايا والتحديات المرتبطة بتحرير وتنمية التجارة الخارجية والتطورات العربية والإصلاحات المنفذة واتفاقيات تحرير التجارة وانعكاساتها على الدول العربية، وتستعرض أوجه الدعم المتاح لتحرير التجارة ومجالات التسهيل وحدوده والقواعد المنظمة له - العدد (4)،2007.

"دور الصندوق في مساعدة الدول الأعضاء المتأثرة بارتفاع أسعار النفط العالمية دراسة إنشاء تسهيل النفط". تتناول هذه الدراسة أسعار النفط العالمية والعوامل المؤثرة عليها والآثار الاقتصادية على الدول المستوردة وانعكاس الأسعار على موازين مدفوعات الدول المشاركة والإصلاحات المطلوبة للتكيف مع أسعار النفط العالمية. كما تتناول هدف وطبيعة التسهيل المقترح ومجالاته وحدوده والقواعد المنظمة له - العدد (5)،2007.

"مسيرة الإصلاح الاقتصادي وتهيئة البيئة الاستثمارية في اليمن". تقدم هذه الورقة خلفية عامة عن تطور جهود الإصلاح الاقتصادي وتهيئة البيئة الاستثمارية في اليمن منذ العام 1995- العدد (6)،2007.

"إصلاحات القطاع المالي في الدول العربية". تسعى هذه الورقة التي صدرت باللغة الإنجليزية لتقديم لمحة عامة حول عملية إصلاح القطاع المالي في الدول العربية وتشتمل على إصلاحات السياسة النقدية والمالية وتطوير أسواق المال وإصلاحات الخدمات المالية الأخرى الرقابية والتنظيمية والمؤسساتية والتطور التكنولوجي في أنظمة المدفوعات - العدد (8)،2007.

كما أعد الصندوق خلال العام دراسة بعنوان **"تحويلات العاملين في الخارج وانعكاساتها التنموية على الاقتصادات العربية"** تبحث في دور تحويلات العاملين في الخارج وانعكاساتها على اقتصادات الدول العربية المستقبلة والمرسلة للتحويلات.

سلسلة أوراق أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية

"ضوابط العلاقة بين السلطات الرقابية في الدولة الأم والدولة المضيفة". تتطرق هذه الورقة إلى موضوع الرقابة الموحدة عبر الحدود وأثر تطبيق بازل II عليها (2007).

"الإرشادات العامة لتطوير نظم الدفع والتسوية". وهي ورقة تهدف إلى مساعدة الدول التي تقوم ببناء نظم الدفع الخاصة بها أو تطويرها استناداً إلى مجموعة من الإرشادات العلمية لتحقيق ذلك (2007).

"ملامح السياسة النقدية في العراق". وهي ورقة تستعرض أهم ملامح تلك السياسة من خلال الدور الذي يقوم به البنك المركزي العراقي (2007).

"تجربة تونس في مجال السياسة النقدية والتوجهات المستقبلية". وهي ورقة تستعرض تجربة تونس في مجال السياسة النقدية انطلاقاً من تطبيقها قبل فترة التصحيح الهيكلي وما بعدها (2007).

"الدعامة الثانية لاتفاق بازل II – المراجعة الرقابية". وهي ورقة توضح أهمية المراجعة الرقابية وتقترح منهجية تمكن السلطات الرقابية من تقييم مدى فاعلية نظم إدارة المخاطر لدى المصارف (2007).

"أوضاع نظم الدفع والتسوية في جمهورية مصر العربية". وهو كتيب وصفي لتلك الأوضاع في مصر (2007).

"مصطلحات نظم الدفع والتسوية". وهو كتاب يستعرض كافة المصطلحات والتعابير المستخدمة في عمليات أنظمة المقاصة والتسوية، بما يساهم في زيادة الوعي لقضايا وعمليات أنظمة الدفع.

الوضع المالي الموحد للصندوق

استنادا إلى المادة التاسعة والأربعين من اتفاقية صندوق النقد العربي، تقوّم أصول وخصوم وعمليات الصندوق بالدينار العربي الحسابي الذي يعادل ثلاث (Special Drawing Rights - SDR) وحدات من حقوق السحب الخاصة كما يحدد قيمتها صندوق النقد الدولي.

وتعدّ البيانات المالية الموحدة للصندوق والمؤسسة التابعة (برنامج تمويل التجارة العربية) وفقا لمعايير التقارير المالية الدولية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية. وتظهر البيانات المالية الموحدة المركز المالي الموحد كما في 31 ديسمبر 2007، ونتائج الأعمال والتدفقات النقدية والتغيرات في حقوق المساهمين للسنة المنتهية في ذلك التاريخ. وفيما يلي ملخص بأهم البنود الواردة في البيانات المالية الموحدة :

الموارد

تتكون موارد الصندوق عملا بالمادة الحادية عشرة من اتفاقية إنشاءه من رأس المال المدفوع، والاحتياطيات، والقروض والتسهيلات التي يتم الحصول عليها، وأية موارد أخرى يقرّها مجلس المحافظين. وقد أقرّ مجلس المحافظين سنة 1989 قبول الودائع من المؤسسات النقدية والمالية بهدف مساعدة الدول العربية في إدارة احتياطياتها الخارجية، وتدعيم وتعزيز موارد الصندوق ومركزه المالي ولكن لا تستخدم تلك الأموال في تقديم القروض.

كما أقر مجلس محافظي الصندوق من خلال النظام الأساسي لبرنامج تمويل التجارة العربية، مساهمة مؤسسات تمويل من فئات مختلفة في رأسمال البرنامج لتعزيز الموارد الموجهة لتمويل التجارة العربية.

رأس المال

حددت المادة الثانية عشرة من اتفاقية الصندوق رأس المال المصرح به بمقدار 600,000 ألف دينار عربي حسابي مقسمة على اثني عشر ألف سهم قيمة كل منها 50 ألف دينار عربي حسابي. وكان رأس المال المكتتب به حتى اجتماع مجلس المحافظين في 12 أبريل 2005 يبلغ 326,500 ألف دينار عربي حسابي،

وبموجب قرار مجلس المحافظين رقم (3) الصادر في الاجتماع المذكور، فقد تم الاكتتاب بالرصيد المتبقي من رأس المال البالغ 273,500 ألف دينار عربي حسابي، وتم تغطية هذا الاكتتاب بالتحويل من الاحتياطي العام. وبذلك وصل رأس المال المكتتب به إلى 600,000 ألف دينار عربي حسابي. وبلغ الجزء المدفوع منه 596,040 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 2007 وعام 2006. أما الجزء غير المدفوع والبالغ 3,960 ألف دينار عربي حسابي، فيمثل حصة فلسطين التي تمّ تأجيل المطالبة بها استناداً لقرار مجلس المحافظين رقم (7) لسنة 1978.

الاحتياطيات

بلغت الاحتياطيات في نهاية عام 2007 ما مجموعه 278,030 ألف دينار عربي حسابي، بالمقارنة مع 242,619 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 2006. وتمثل الاحتياطيات في نهاية عام 2007 حوالي 47 في المائة من رأس المال المدفوع، بينما كانت الاحتياطيات في نهاية عام 2006 تمثل ما نسبته 41 في المائة من رأس المال المدفوع. وتتكون الاحتياطيات من الاحتياطي العام، واحتياطي الطوارئ، واحتياطي فروقات إعادة تقييم الاستثمارات المالية المتاحة للبيع والتي تقيّم بالقيمة العادلة من خلال الاحتياطيات.

الاحتياطي العام: بلغ رصيده 157,592 ألف دينار عربي حسابي بنهاية عام 2007، بينما بلغ رصيد هذا الاحتياطي في نهاية عام 2006 ما قيمته 129,005 ألف دينار عربي حسابي، وبزيادة قدرها 28,587 ألف دينار عربي حسابي وما نسبته 22 في المائة.

احتياطي الطوارئ: تمّ تكوينه بموجب قراري مجلس المحافظين رقم (7) لسنة 1989 ورقم (4) لسنة 2000 حيث يتم تحويل مبلغ 5,000 ألف دينار عربي حسابي أو 10 في المائة من صافي الدخل سنويا أيهما أكبر إلى هذا الاحتياطي ويستخدم لمقابلة أي خسائر غير متوقعة مستقبلا. وقد بلغ رصيد احتياطي الطوارئ 120,000 ألف دينار عربي حسابي، بنهاية عام 2007، بينما كان رصيده في نهاية عام 2006 يبلغ 115,000 ألف دينار عربي حسابي.

احتياطي فروقات إعادة تقييم الاستثمارات المالية المتاحة للبيع: بلغ رصيده الدائن 438 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 2007 مقارنة برصيد مدين قدره 1,386 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 2006.

حقوق المساهمين

ارتفعت حقوق مساهمي الصندوق المتمثلة برأس المال والاحتياطيات إلى 874,070 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 2007 مقارنة بمبلغ 838,659 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 2006، أي بزيادة مقدارها 35,411 ألف دينار عربي حسابي وبنسبة نمو قدرها 4.2 في المائة. ويوضح الشكل رقم (4) أدناه تطور حقوق مساهمي صندوق النقد العربي منذ إنشاءه وحتى 31 ديسمبر 2007:

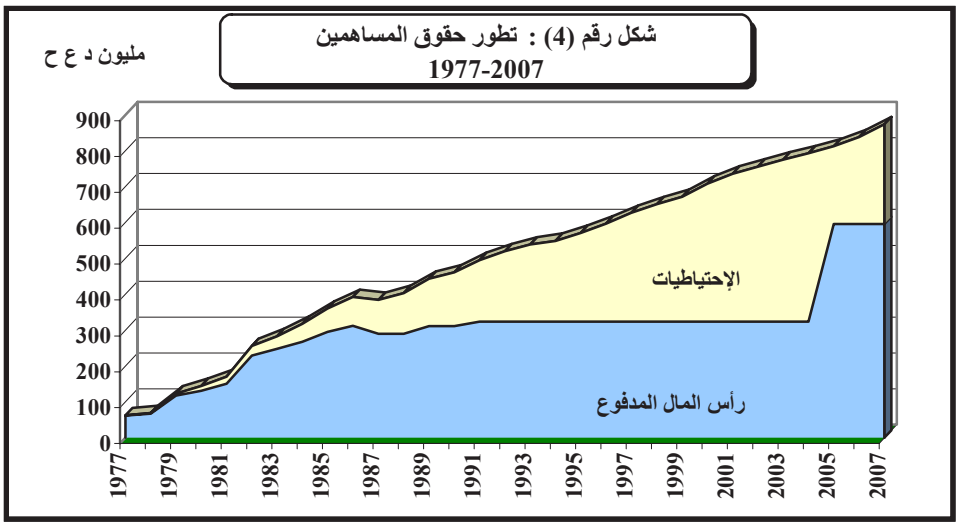

أما صافي حقوق المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة، والتي تمثل حصة المساهمين الآخرين في رأسمال واحتياطيات برنامج تمويل التجارة العربية، فقد بلغت 73,808 ألف دينار عربي حسابي كما في نهاية 2007 بالمقارنة مع 75,728 ألف دينار عربي حسابي كما في نهاية السنة السابقة، وبانخفاض قدره

1,920 ألف دينار عربي حسابي وما نسبته 2.5 في المائة، يعود إلى الفروقات الناتجة عن الاختلاف في سعر تحويل الدولار الأمريكي (عملة الأساس للبرنامج) مقابل الدينار العربي الحسابي كما في نهاية عام 2007 وعام 2006.

وبذلك بلغ مجموع حقوق المساهمين في الصندوق والمساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة 947,878 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 2007 مقارنة مع 914,387 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 2006. وقد توزعت توظيفات الموارد على تمويل عمليات الإقراض للدول الأعضاء وخطوط الائتمان للوكالات الوطنية المعتمدة، وأصول أخرى على النحو المبين أدناه.

قروض للدول الأعضاء

بلغ رصيد القروض القائمة في ذمة الدول الأعضاء كما في 31 ديسمبر 2007، مبلغ 226,218 ألف دينار عربي حسابي، في حين بلغ هذا الرصيد 231,511 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 2006. وقد بلغ التزام الصندوق من القروض 247,693 ألف دينار عربي حسابي كما في 31 ديسمبر 2007. تمثل التزامات القروض أرصده القروض القائمة في ذمة الدول الأعضاء مضافاً إليها أرصدة القروض غير المسحوبة البالغة 21,475 ألف دينار عربي حسابي بنهاية عام 2007.

خطوط الائتمان

تعقد عمليات التمويل التي تقدمها المؤسسة التابعة (برنامج تمويل التجارة العربية) بالدولار الأمريكي ومن خلال اتفاقيات خطوط الائتمان التي تبرم مع وكالات وطنية معتمدة لتمويل الصادرات والواردات للسلع العربية والخدمات المصاحبة لها. وقد بلغ رصيد سحوبات خطوط الائتمان كما في 31 ديسمبر 2007 مبلغ 102,404 ألف دينار عربي حسابي (485 مليون دولار أمريكي) بالمقارنة برصيد بلغ 97,455 ألف دينار عربي حسابي (440 مليون دولار أمريكي) في نهاية عام 2006.

ودائع لدى البنوك المركزية

استناداً إلى المادة الرابعة عشرة من اتفاقية الصندوق، سددت نسبة 2% من قيمة المساهمة المكتتب بها أساساً في رأسمال الصندوق بعملة العضو الوطنية، وأودعت لدى البنوك المركزية في الدول الأعضاء. وتقوم كل دولة عضو بتعديل مبلغ المساهمة بالعملة الوطنية في نهاية كل سنة على أساس سعر الصرف المحدد من قبل صندوق النقد الدولي وبما يحافظ على القيمة الاسمية للمساهمة مقوّمة بالدينار العربي الحسابي. وتبلغ الودائع بالعملات الوطنية لدى البنوك المركزية ما يعادل 5,336 ألف دينار عربي حسابي كما في 31 ديسمبر 2007 و2006.

موجودات أخرى

تتضمن الموجودات الأخرى مساهمة الصندوق في المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات بموجب قرار مجلس المحافظين رقم (6) لسنة 2002، حيث وافق المجلس على المساهمة في زيادة رأس مال المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات بمبلغ 27.5 مليون دولار امريكي (6.3 مليون دينار عربي حسابي) يدفع على مدى خمس سنوات اعتباراً من سنة 2003. وقد تم دفع كامل مبلغ المساهمة حتى نهاية 2007.

الاستثمارات

تتكون المحفظة الاستثمارية الموحدة من حسابات جارية وتحت الطلب وودائع لأجل لدى البنوك وصندوق النقد الدولي، ومحفظة الاستثمارات المالية، مطروحا منها الودائع المقبولة من المؤسسات النقدية والمالية. وقد بلغت قيمة المحفظة الاستثمارية الموحدة 643,524 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 2007، بينما بلغت قيمتها 627,788 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 2006.

نتائج الأعمال

بلغ صافي الدخل الموحد المحقق خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2007، بعد استبعاد ما يخص المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة، 36,418 ألف دينار عربي حسابي مقارنة بمبلغ 28,313 ألف دينار عربي حسابي للسنة السابقة، أي بارتفاع بلغت قيمته 8,105 ألف دينار عربي حسابي وما نسبته 28.6 في المائة. ويتمثل صافي الدخل بعناصر الدخل والإنفاق التالية:

الدخل

بلغ إجمالي الدخل الموحد للصندوق والمؤسسة التابعة، بعد استقطاع الفوائد المدفوعة على الودائع المقبولة من المؤسسات النقدية والمالية، مبلغ 44,236 ألف دينار عربي حسابي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2007، مقارنة بمبلغ 35,941 ألف دينار عربي حسابي للسنة السابقة، وبزيادة قدرها 8,295 ألف دينار عربي حسابي وبنسبة 23 في المائة. وتعود الزيادة إلى التحسن في العائد على المحافظ الاستثمارية وخطوط الائتمان نتيجة للارتفاع في معدلات الفائدة الذي شهدته الأسواق المالية.

الإنفاق

بلغ إجمالي الإنفاق الموحد للصندوق والمؤسسة التابعة 4,059 ألف دينار عربي حسابي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2007، مقارنة بمبلغ 4,054 ألف دينار عربي حسابي للسنة السابقة. وتتضمن بنود الأنفاق برامج المعونة الفنية والمساهمة في المبادرة المعززة للدول عالية المديونية منخفضة الدخل HIPC.

وقدّ بلغ الإنفاق على برامج المعونة الفنية المقدمة للدول العربية الأعضاء خلال عام 2007 ما مجموعه 258 ألف دينار عربي حسابي مقارنة بمبلغ 321 ألف دينار عربي حسابي لعام 2006. كما بلغت قيمة المساهمة في المبادرة المعززة للدول عالية المديونية منخفضة الدخل HIPC ومنح مصاحبة للقروض 638

ألف دينار عربي حسابي خلال عام 2007 مقارنة بمبلغ 829 ألف دينار عربي حسابي لعام 2006 وبانخفاض قدره 191 ألف دينار عربي حسابي وما نسبته 23 في المائة.

العملات

يعتمد الصندوق في توظيف موارده المالية سياسة تجنب مخاطر العملات بالالتزام بتوزيع موجوداته بالعملات توزيعاً قريباً من تكوين سلة وحدة حقوق السحب الخاصة. تعقد جميع عمليات الإقراض للدول الأعضاء بالدينار العربي الحسابي. ويتم تضمين حصة الصندوق في عمليات برنامج تمويل التجارة العربية التي تعقد بالدولار الأمريكي كجزء من الشريحة الدولارية لمحفظة العملات. وتوظف الموارد الأخرى في عملات قابلة للتحويل مترافقة بعقود آجلة وبما يتوافق مع توزيع العملات المكونة لوحدة حقوق السحب الخاصة. هذا ويبين الجدول أدناه أوزان العملات المكوّنة لوحدة حقوق السحب الخاصة في نهاية سنة 2007 ونهاية سنة 2006 مقارنة مع الأوزان المحددة من قبل صندوق النقد الدولي والتي كان معمولاً بها اعتبارا من 1 يناير 2006 وحتى نهاية 2007.

العملة	أوزان العملات المكونة لوحدة حقوق السحب الخاصة			سعر وحدة حقوق السحب الخاصة مقابل العملات المكونة لها	
	31 ديسمبر 2007	31 ديسمبر 2006	1 يناير 2006	31 ديسمبر 2007	31 ديسمبر 2006
دولار أمريكي	%39.99	%42.01	%44	1.580	1.504
يورو	%38.18	%35.92	%34	1.074	1.142
جنيه إسترليني	%11.45	%11.78	%11	0.789	0.766
ين ياباني	%10.38	%10.29	%11	177.225	178.813
	%100.00	%100.00	%100		

البيانات المالية الموحدة وتقرير مراقبي الحسابات

صنـــدوق النقـــد العربـــي

البيانات المالية الموحدة

31 كانون الأول (ديسمبر) 2007

صنـدوق النقـد العربي

البيانات المالية الموحدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2007

المحتويات	صفحة
تقرير مدققي الحسابات المستقلين	1
الميزانية العمومية الموحدة	2
بيان الدخل الموحد	3
بيان التغيرات في حقوق المساهمين الموحد	4
بيان التدفقات النقدية الموحد	5
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة	6 - 24

إرنست ويونغ

محاسبون قانونيون
صندوق بريد ١٣٦
الطابق ١١، برج الغيث
شارع حمدان
أبوظبي – الإمارات العربية المتحدة

هاتف : ٦٢٧٧٥٢٢
فاكس ٦٢٧٣٣٨٣
www.ey.com/me

تقرير مدققي الحسابات المستقلين

أصحاب المعالي / أعضاء مجلس المحافظين
صندوق النقد العربي
أبوظبي

التقرير حول البيانات المالية
لقد دققنا البيانات المالية الموحدة المرفقة على الصفحات من 2 إلى 24 لصندوق النقد العربي ("الصندوق") ولبرنامج تمويل التجارة العربية ("المؤسسة التابعة") والتي تتضمن الميزانية العمومية الموحدة كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2007، وبيانات الدخل والتغيرات في حقوق المساهمين والتدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وملخص السياسات المحاسبية الهامة والإيضاحات الأخرى.

مسؤولية الإدارة عن البيانات المالية
إن الإدارة مسؤولة عن الإعداد والعرض العادل لهذه البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية. تتضمن هذه المسؤولية تصميم وتطبيق والمحافظة على نظام الرقابة الداخلية المعني بإعداد وعرض البيانات المالية بصورة عادلة وخالية من الأخطاء المادية سواء كان ذلك نتيجة لاحتيال أو خطأ واختيار وتطبيق السياسات المحاسبية المناسبة وإعداد التقديرات المحاسبية المعقولة حسب الظروف.

مسؤولية مدققي الحسابات
إن مسؤوليتنا هي إبداء رأي حول هذه البيانات المالية استناداً إلى أعمال تدقيقنا. لقد تم تدقيقنا وفقاً لمعايير التدقيق الدولية التي تتطلب منا الالتزام بمتطلبات آداب المهنة وتخطيط وتنفيذ أعمال التدقيق للحصول على تأكيدات معقولة بأن البيانات المالية خالية من أية أخطاء مادية.

يتضمن التدقيق القيام بالإجراءات للحصول على أدلة التدقيق حول المبالغ والافصاحات الواردة في البيانات المالية. إن الإجراءات المختارة تعتمد على تقدير مدققي الحسابات وتشمل تقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية سواء نتيجة لاحتيال أو خطأ. وعند تقييم هذه المخاطر، يأخذ المدقق بعين الاعتبار نظام الرقابة الداخلية المعني بإعداد وعرض البيانات المالية بصورة عادلة لكي يتم تصميم إجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف، وليس لغرض إبداء رأي حول فعالية نظام الرقابة الداخلية للصندوق. ويتضمن التدقيق أيضاً تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية التي أجرتها الإدارة وكذلك تقييم العرض العام للبيانات المالية.

وباعتقادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفر لنا أساساً لرأينا حول البيانات المالية.

الرأي
في رأينا أن البيانات المالية الموحدة تعبر بصورة عادلة، من جميع النواحي المادية، عن المركز المالي للصندوق والمؤسسة التابعة كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2007 وعن أداءه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية وأنه يلتزم ببنود التأسيس ذات الصلة.

تقرير القوانين والأحكام الأخرى
إننا نؤكد أيضاً أننا قد حصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات اللازمة لتدقيقنا، وأن الصندوق يحتفظ بسجلات مالية منتظمة وأن البيانات المالية تتفق مع ما جاء في تلك السجلات وأن مجموع المصروفات الإدارية للسنة يتوافق مع القوانين المالية المعمول بها في الصندوق وضمن الحدود المرسومة لها في الميزانية الإدارية. لقد حصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات التي نحتاجها بهدف التدقيق وحسب علمنا واعتقادنا لم تقع خلال السنة مخالفات لاتفاقية الصندوق على وجه قد يكون له تأثير مادي على الصندوق أو سير عمله أو على المركز المالي.

إرنست ويونغ

3 آذار (مارس) 2008
أبوظبي

صندوق النقد العربي

الميزانية العمومية الموحدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2007

	إيضاح	2007 ألف دينار عربي حسابي	2006 ألف دينار عربي حسابي
الموجودات			
حسابات جارية وتحت الطلب لدى البنوك وصندوق النقد الدولي		**5,705**	11,265
ودائع لأجل لدى البنوك		**623,919**	384,698
محفظة الاستثمارات المالية	*3*	**590,143**	765,195
ودائع لدى البنوك المركزية للدول الأعضاء	*4*	**5,336**	5,336
خطوط الائتمان	*5*	**102,404**	97,455
قروض للدول الأعضاء	*6*	**226,218**	231,511
حسابات مدينة وموجودات أخرى	*7*	**23,598**	22,853
إجمالي الموجودات		**1,577,323**	1,518,313
حقوق المساهمين والمطلوبات			
حقوق المساهمين			
رأس المال المصرح والمكتتب به		**600,000**	600,000
رأس المال المدفوع	*8*	**596,040**	596,040
الاحتياطيات	*9*	**278,030**	242,619
إجمالي حقوق المساهمين		**874,070**	838,659
حقوق المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة	*10*	**73,808**	75,728
المطلوبات			
ودائع من المؤسسات النقدية والمالية	*11*	**576,243**	533,370
حسابات دائنة ومطلوبات أخرى	*12*	**53,202**	70,556
إجمالي المطلوبات		**629,445**	603,926
إجمالي حقوق المساهمين والمطلوبات		**1,577,323**	1,518,313

د. جاسم المناعي
المدير العام رئيس مجلس الإدارة

تمت الموافقة على هذه البيانات المالية الموحدة من قبل مجلس المديرين التنفيذيين بتاريخ 3 آذار (مارس) 2008.
تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 24 جزءاً من هذه البيانات المالية الموحدة.
إن تقرير مدققي الحسابات المستقلين مدرج على الصفحة 1.

بيان الدخل الموحد
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2007

	ايضاح	**2007** **ألف دينار عربي حسابي**	2006 ألف دينار عربي حسابي
الدخل			
فوائد ورسوم على قروض الدول الأعضاء		**8,104**	8,289
فوائد ورسوم على خطوط الائتمان		**4,585**	3,822
إيرادات الاستثمارات المالية	*13*	**36,305**	27,445
فوائد على الودائع والحسابات الجارية وتحت الطلب		**24,066**	18,874
إيرادات أخرى		**318**	370
		73,378	58,800
فوائد على الودائع المقبولة من المؤسسات النقدية والمالية		**(29,142)**	(22,859)
		44,236	35,941
الإنفاق			
مصروفات إدارية وعمومية	*15*	**3,163**	2,904
نفقات معونة فنية	*16*	**258**	321
مساهمة في المبادرة الدولية لمساندة الدول عالية المديونية منخفضة الدخل (HIPC) ومنح مصاحبة للقروض	*17*	**638**	829
		4,059	4,054
صافي الدخل قبل حقوق المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة		**40,177**	31,887
حقوق المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة		**(3,759)**	(3,574)
صافي الدخل		**36,418**	28,313

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 24 جزءاً من هذه البيانات المالية الموحدة.
إن تقرير مدققي الحسابات المستقلين مدرج على الصفحة 1.

بيان التغيرات في حقوق المساهمين الموحد
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2007

	رأس المال المدفوع	احتياطي عـام	احتياطي طوارئ	احتياطي فروقات إعادة تقييم الاستثمارات المالية المتاحة للبيع	المجموع
	ألف دينار عربي حسابي				
الرصيد في 1 يناير 2006	596,040	107,919	110,000	(1,259)	812,700
صافي الدخل لسنة 2006	-	28,313	-	-	28,313
المحول إلى احتياطي الطوارئ	-	(5,000)	5,000	-	-
تخصيص لدعم الشعب الفلسطيني (إيضاح رقم 9)	-	(2,227)	-	-	(2,227)
صافي الخسارة غير المحققة نتيجة لإعادة تقييم السندات والأوراق المالية المتاحة للبيع ، بعد استبعاد ما يخص المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة	-	-	-	(127)	(127)
الرصيد في 31 ديسمبر 2006	**596,040**	**129,005**	**115,000**	**(1,386)**	**838,659**
الرصيد في 1 يناير 2007	596,040	129,005	115,000	(1,386)	838,659
صافي الدخل لسنة 2007	-	36,418	-	-	36,418
المحول إلى احتياطي الطوارئ	-	(5,000)	5,000	-	-
تخصيص لدعم الشعب الفلسطيني (إيضاح رقم 9)	-	(2,831)	-	-	(2,831)
صافي الأرباح غير المحققة نتيجة لإعادة تقييم السندات والأوراق المالية المتاحة للبيع ، بعد استبعاد ما يخص المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة	-	-	-	1,824	1,824
الرصيد في 31 ديسمبر 2007	**596,040**	**157,592**	**120,000**	**438**	**874,070**

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 24 جزءاً من هذه البيانات المالية الموحدة.
إن تقرير مدققي الحسابات المستقلين مدرج على الصفحة 1.

صندوق النقد العربي

بيان التدفقات النقدية الموحد
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2007

	إيضاح	**2007 ألف دينار عربي حسابي**	2006 ألف دينار عربي حسابي
أنشطة العمليات			
صافي الدخل للسنة		**36,418**	28,313
معدلاً بما يلي:			
استهلاك الموجودات الثابتة		**44**	45
التغير في حقوق المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة		**240**	(379)
		36,702	27,979
سحوبات القروض		**(21,225)**	(175)
تسديدات القروض والإعفاء من المديونية		**26,518**	22,040
التغير في خطوط الائتمان		**(4,949)**	(2,368)
التغير في الحسابات المدينة والموجودات الأخرى		**(694)**	(7,787)
التغير في الحسابات الدائنة والمطلوبات الأخرى		**(17,354)**	14,018
التغير في الودائع البنكية المستحقة بعد ستة أشهر من تاريخ الميزانية العمومية		**(37,230)**	(23,673)
التغير في الودائع من المؤسسات النقدية والمالية		**42,873**	148,467
صافي النقد من أنشطة العمليات		**24,641**	178,501
أنشطة الاستثمار			
تكاليف شراء الموجودات الثابتة		**(95)**	(87)
التغير في الاستثمارات المالية في صناديق الاستثمارات البديلة		**(8,396)**	969
التغير في الاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق		**155,793**	(218,617)
التغير في الاستثمارات المالية المتاحة للبيع (صافي من الأرباح غير المحققة المحولة إلى حقوق المساهمين)		**29,479**	38,527
صافي النقد المستخدم في أنشطة الاستثمار		**176,781**	(179,208)
أنشطة التمويل			
توزيعات أرباح مدفوعة للمساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة		**(2,160)**	(1,483)
تخصيصات مدفوعة لدعم الشعب الفلسطيني		**(2,831)**	(2,227)
صافي النقد المستخدم في أنشطة التمويل		**(4,991)**	(3,710)
صافي الزيادة في النقد والبنود المعادلة للنقد		**196,431**	(4,417)
النقد والبنود المعادلة للنقد في بداية السنة		**339,214**	343,631
النقد والبنود المعادلة للنقد في نهاية السنة	*19*	**535,645**	339,214

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 24 جزءاً من هذه البيانات المالية الموحدة.
إن تقرير مدققي الحسابات المستقلين مدرج على الصفحة 1.

صنـدوق النقـد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2007

1 نشاط الصندوق

صندوق النقد العربي هو مؤسسة مالية عربية إقليمية تأسست عام 1976 وبدأت في ممارسة نشاطها في شهر أبريل من عام 1977، وذلك بهدف إرساء المقومات النقدية للتكامل الاقتصادي العربي ودفع عجلة التنمية الاقتصادية في جميع الدول العربية. ومع انضمام جمهورية جيبوتي عام 1996 وجمهورية القمر المتحدة عام 1999 أصبح الصندوق يضم في عضويته جميع الدول العربية الأعضاء في جامعة الدول العربية. إن مقر الصندوق كائن في مدينة أبوظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة وعنوانه هو ص ب 2818، أبوظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة.

2 السياسات المحاسبية الهامة

أ) أسس الإعداد

أعدت البيانات المالية الموحدة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية والتفسيرات المعدة من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية، ووفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية، فيما عدا تقييم العقود الآجلة للعملات الأجنبية، ومحفظة الاستثمارات المالية المتاحة للبيع، والاستثمارات المالية في صناديق الاستثمار البديلة والتي تقيم وفقاً للقيمة العادلة.

بمقتضى اتفاقية الصندوق أعدت البيانات المالية الموحدة بالدينار العربي الحسابي الذي يعادل ثلاث من وحدات حقوق السحب الخاصة كما يحدد قيمتها صندوق النقد الدولي، ولأغراض العرض تم تدوير المبالغ لأقرب ألف.

إن إعداد البيانات المالية الموحدة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية، يشتمل على تقديرات من قبل الإدارة تنعكس على تطبيق السياسات المحاسبية وعلى المبالغ المدرجة في البيانات المالية للموجودات، والمطلوبات، والدخل والإنفاق. وترتكز الافتراضات التي بنيت عليها تلك التقديرات على الخبرة السابقة وعوامل أخرى يعتقد أنها مناسبة في ظل الظروف القائمة. وتخضع التقديرات والافتراضات إلى مراجعة دورية تهدف إلى تحديد قيمة الأصول والمطلوبات والاعتراف بنتائجها في الفترة التي يتم فيها المراجعة إذا كانت تلك المراجعة تؤثر على تلك الفترة فقط، أو في الفترة التي تمت فيها المراجعة والفترات اللاحقة إذا كانت المراجعة تؤثر على الفترة الحالية والفترات اللاحقة.

لقد تم تطبيق السياسات المحاسبية وطرق الاحتساب بصورة تتسق مع كافة الفترات المعروضة في هذه البيانات المالية الموحدة.

ب) التغييرات في السياسات المحاسبية

إن السياسات المحاسبية متوافقة مع تلك المستخدمة في السنوات السابقة، بالإضافة إلى تبني معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة التي بدأ تطبيقها اعتباراً من 1 كانون الثاني (يناير) 2007. وقد تطلب ذلك إفصاحات إضافية على النحو التالي، ولم ينجم عنها أي تأثير على نتائج أداء الصندوق والمؤسسة التابعة أو مركزهما المالي.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2007

ب) التغييرات في السياسات المحاسبية *(تابع)*

- المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (7) – الأدوات المالية: الإفصاحات
يتطلب هذا المعيار إفصاحات حول طبيعة وتقييم المخاطر الناجمة من الأدوات المالية. وقد تم إضافة الإيضاح (14)، (22-ج)، (22-د) و (22-و).

- معيار المحاسبة الدولي رقم (1) المعدل – عرض البيانات المالية
يتطلب التعديل في هذا المعيار إجراء إفصاحات جديدة تبرز الهدف من خلال إدارة رأس المال، ومدى تحقيق ذلك كما هو مبين في الإيضاح (22-ز).

ج) أسس توحيد البيانات المالية

تضم البيانات المالية الموحدة البيانات المالية لصندوق النقد العربي ("الصندوق") والبيانات المالية لبرنامج تمويل التجارة العربية ("المؤسسة التابعة") الذي يمتلك الصندوق فيه نسبة تفوق 50% من رأس المال المكتتب به والمدفوع بالكامل كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2007 و2006، وكما هو موضح في الإيضاح رقم 10. وقد تم تأسيس المؤسسة التابعة من قبل مجلس المحافظين لصندوق النقد العربي بموجب القرار رقم (4) لسنة 1989 بهدف تشجيع وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية عن طريق توفير التمويل اللازم لذلك على شكل خطوط ائتمان يتم منحها للمصدرين والمستوردين العرب في الدول الأعضاء. وتتخذ المؤسسة التابعة من مدينة أبوظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة مقراً لها.

لقد تم استبعاد جميع المعاملات الجوهرية التي تمت بين الصندوق والمؤسسة التابعة والأرصدة المتعلقة بها عند إعداد البيانات المالية الموحدة.

د) الأدوات المالية: التحقق والقياس

فيما يلي السياسات التي تم تطبيقها فيما يتعلق بتعريف الأدوات المالية وتحققها وقياسها.

(1) التحقق الابتدائي
تقيم جميع الأدوات المالية أساسا بالتكلفة التي تمثل القيمة العادلة لما تم دفعه مضافا إليها التكاليف الأخرى المرتبطة باقتناء تلك الأدوات المالية.

(2) الاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ استحقاقها – بالتكلفة المعدلة بإطفاء العلاوة أو الخصم
وتشمل السندات والأوراق المالية المشتراة بقصد الاحتفاظ بها حتى تاريخ استحقاقها، وتقيم بالتكلفة المعدلة بإطفاء العلاوة أو الخصم. وتدرج الأرباح أو الخسائر الناتجة عن بيع السندات والأوراق المالية المشتراة بقصد الاحتفاظ بها حتى تاريخ الاستحقاق، أو الناتجة عن انخفاض دائم في قيمتها، أو الناتجة عن الإطفاء العادي للعلاوة أو الخصم، في بيان الدخل.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2007

د) الأدوات المالية: التحقق والقياس *(تابع)*

(3) الاستثمارات المالية في صناديق الاستثمار البديلة – بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
وتشمل الاستثمارات في صناديق متخصصة بالاستثمارات البديلة، وتقيم وفقاً لصافي قيمة الموجودات كما في تاريخ الميزانية العمومية، والذي يمثل القيمة العادلة، ويدرج التغير في صافي قيمة الموجودات في بيان الدخل.

(4) الاستثمارات المالية المتاحة للبيع – بالقيمة العادلة من خلال الاحتياطيات
وتشمل الاستثمارات المالية غير تلك المشتراة بقصد الاحتفاظ بها حتى تاريخ استحقاقها، ولا تشمل قروض أو ذمم مدينة منشؤها الصندوق أو المؤسسة التابعة، ولا الاستثمارات المالية في صناديق الاستثمارات البديلة.

تقيم الاستثمارات المالية المتاحة للبيع بالقيمة العادلة كما في تاريخ الميزانية العمومية، وتدرج فروقات التقييم في حساب فروقات إعادة تقييم الاستثمارات المالية المتاحة للبيع ضمن الاحتياطيات في حقوق المساهمين حتى يتم بيع هذه الاستثمارات أو تحصيل قيمتها أو حدوث انخفاض دائم في قيمتها، حينئذٍ تدرج الأرباح أو الخسائر المتراكمة التي سبق إدراجها ضمن حقوق المساهمين في بيان الدخل.

يتم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع وفقاً لأسعار السوق المعلنة في حالة توفرها أو وفقاً للأسعار المتداولة بين المتعاملين في الأسواق المالية أو باستخدام طرق التسعير المتوفرة من خلال الجهات المتخصصة في تقديم خدمات المعلومات المالية والأسعار.

(5) القروض والأرصدة المدينة
تقيم القروض للدول الأعضاء المقدمة من قبل الصندوق، وخطوط الائتمان المقدمة من قبل المؤسسة التابعة بالتكلفة.

(6) تقيم الموجودات والمطلوبات المالية التي لم يرد ذكرها في الفقرات (2) إلى (5) أعلاه، بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل.

(7) تقيد مشتريات ومبيعات الاستثمارات المالية على أساس تاريخ إجراء التعامل.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2007

هـ) انخفاض قيمة الموجودات المالية

يتم إجراء تقييم دوري في تاريخ الميزانية العمومية لتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي على حدوث انخفاض دائم في قيمة أحد الموجودات المالية كما يلي:

(1) القروض للدول الأعضاء
يتبع الصندوق سياسة تكوين مخصص مقابل أقساط الفوائد للدول المتأخرة بالسداد لأكثر من سنة، كما يتم تكوين مخصص مقابل الفوائد التأخيرية المحتسبة على متأخرات أقساط القروض والفوائد. ويسعى الصندوق مع تلك الدول للتوصل إلى تسويات لسداد متأخراتها.

(2) الاستثمارات المالية
يتم مراجعة الاستثمارات دورياً لتقييم مدى تعرضها لانخفاض دائم في قيمتها عندما يكون هنالك انخفاض هام أو دائم في القيمة العادلة بالمقارنة مع التكلفة. وتتطلب عملية تحديد فيما إذا كان الانخفاض هام أو دائم إلى تقديرات ترتكز بشكل رئيسي إلى وجود دليلٍ على تراجع الوضع الائتماني أو التمويلي للمؤسسات المستثمر بأدواتها.

وفي حال وجود دليل موضوعي علي حدوث انخفاض دائم في قيمة أحد الموجودات المالية، يتم تقدير القيمة المتوقع تحصيلها من تلك الموجودات المالية، واحتساب الخسارة الناتجة عن الانخفاض في القيمة على أساس الفرق ما بين القيمة المتوقع تحصيلها والقيمة المدرجة بها كما يلي:

- بالنسبة للموجودات المالية المقومة على أساس التكلفة، يتم تخفيض القيمة الدفترية لتلك الموجودات إلى القيمة المتوقع تحصيلها إما مباشرة أو من خلال تكوين حساب مخصص، ويتم إدراج مبلغ الخسارة ضمن بيان الدخل للفترة.

- بالنسبة للموجودات المالية المتاحة للبيع والتي يتم تقييمها بالقيمة العادلة من خلال الاحتياطيات، وكانت الخسارة قد أدرجت في السابق ضمن حقوق المساهمين (أي أن القيمة المتوقع تحصيلها كانت أقل من التكلفة الأصلية)، تحول صافي الخسارة المتراكمة والمسجلة ضمن حقوق المساهمين إلى بيان الدخل للفترة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2007

و) العملات الأجنبية

(1) المعاملات بالعملات الأجنبية
تسجل المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية وفقاً لأسعار الصرف السائدة في وقت إجراء المعاملات. وتحول أرصدة الموجودات (باستثناء الموجودات الثابتة) والمطلوبات المسجلة بالعملات الأجنبية في تاريخ الميزانية العمومية إلى وحدات حقوق السحب الخاصة طبقاً لأسعار الصرف الصادرة عن صندوق النقد الدولي لذلك التاريخ. ويتم تقييم العقود الآجلة للعملات الأجنبية بأسعار السوق في تاريخ الميزانية العمومية والتي تتوافق مع تواريخ استحقاقاتها، ويدرج صافي الأرباح أو الخسائر الناتجة عن عمليات التحويل في بيان الدخل.

تسجل الموجودات الثابتة بأسعار الصرف السائدة عند شراءها.

(2) البيانات المالية للمؤسسة التابعة
يحتفظ الصندوق بموجوداته بعملات مختلفة قابلة للتحويل وبشكل متوافق مع أوزان سلة العملات المكونة لوحدة حقوق السحب الخاصة. وقد قام الصندوق في أيار (مايو) 2000 بتضمين قيمة الاستثمار في المؤسسة التابعة في شريحة الدولار الأمريكي ضمن موجودات الصندوق بالعملات الأجنبية المتوافقة مع سلة العملات المكونة لوحدة حقوق السحب الخاصة. وبالتالي، أصبحت الفروقات الناتجة عن تحويل عملة البيانات المالية للمؤسسة التابعة تغطى بالفروقات المقابلة الناتجة عن تحويل عملات الجزء المتبقي من موجودات الصندوق.

(3) الأدوات المالية المشتقة
يستعمل كل من الصندوق والمؤسسة التابعة أدوات مالية مشتقة، وعقود مبادلات عملات، وعقود صرف آجلة لإدارة مخاطر العملات الأجنبية. ولا يقوم الصندوق أو المؤسسة التابعة بالاحتفاظ أو بإصدار أدوات مالية مشتقة بهدف المتاجرة.

ز) استهلاك الموجودات الثابتة

تستهلك تكلفة الموجودات الثابتة على أقساط سنوية متساوية على مدى أعمارها الاقتصادية المتوقعة.

ح) التزامات التقاعد ومكافآت نهاية الخدمة

يتم احتساب صافي التزامات الصندوق الناشئ عن نظام تقاعد العاملين المحدد المنافع للمستفيدين، عن طريق تقدير مبلغ المكافآت المستقبلية المستحقة للمستفيدين نظير الخدمات عن الفترات الحالية والسابقة. ويقوم خبير اكتواري، مرة كل ثلاث سنوات، بتقييم القيمة الحالية للالتزامات ومقارنتها مع موجودات صندوق التقاعد. وتدرج موجودات نظام تقاعد العاملين والدخل الناتج عنها والالتزامات المترتبة عليها في بيانات مستقلة عن البيانات المالية الموحدة.

وبالنسبة للموظفين غير المشمولين بنظام التقاعد يتم احتساب مكافآت نهاية الخدمة لهم وفقاً للأنظمة المطبقة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2007

ط) احتساب الإيرادات

يتم احتساب الفوائد المستحقة القبض والفوائد المستحقة الدفع على أساس المبلغ وسعر الفائدة تناسبا مع الفترة الزمنية المتعلقة بهما.

ي) النقد والبنود المعادلة للنقد

لأغراض العرض في بيان التدفقات النقدية يمثل بند النقد والبنود المعادلة للنقد، الحسابات الجارية وتحت الطلب لدى البنوك وصندوق النقد الدولي، والودائع لأجل لدى البنوك التي تستحق خلال ستة أشهر من تاريخ الميزانية العمومية.

3 محفظة الاستثمارات المالية

	2007 **ألف دينار عربي حسابي**	2006 ألف دينار عربي حسابي
استثمارات مالية في صناديق الاستثمارات البديلة - (بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل)	**78,999**	70,603
استثمارات مالية متاحة للبيع – (بالقيمة العادلة من خلال الاحتياطيات)	**138,014**	165,669
استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ استحقاقها - (بالتكلفة المعدلة بإطفاء العلاوة أو الخصم)	**373,130**	528,923
	590,143	765,195

تتكون محفظة الاستثمارات من أدوات ذات تقييم ائتماني عالٍ صادرة عن حكومات أو منظمات دولية أو مؤسسات أو بنوك. ولقد بلغت القيمة السوقية للاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ استحقاقها 370,703ألف دينار عربي حسابي كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2007 *(2006: 527,198 ألف دينار عربي حسابي)*.

4 ودائع لدى البنوك المركزية

تمثل هذه الودائع المبالغ التي دفعتها الدول الأعضاء بالعملات الوطنية كحصتها في رأس مال الصندوق، وهي مودعة لدى البنوك المركزية لهذه الدول تنفيذا للمادة الرابعة عشرة من اتفاقية الصندوق.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2007

5 خطوط الائتمان

يمثل هذا البند خطوط ائتمان مقدمة من قبل المؤسسة التابعة بهدف تمويل المبادلات التجارية للدول العربية وتشجيع التبادل التجاري فيما بينها.

	2007 ألف دينار عربي حسابي	2006 ألف دينار عربي حسابي
الرصيد في 1 كانون الثاني (يناير)	**97,455**	95,087
سحوبات خلال السنة	**153,688**	125,698
	251,143	220,785
تسديدات خلال السنة	**(144,061)**	(118,581)
فروقات تحويل العملة	**(4,678)**	(4,749)
الرصيد في 31 كانون الأول (ديسمبر)	**102,404**	97,455

لا توجد أرصدة مسحوبة من خطوط الائتمان أو تخصيصات متعاقد عليها وسارية كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2007 *(2006: 2,526 ألف دينار عربي حسابي)*.

6 قروض للدول الأعضاء

	2007 ألف دينار عربي حسابي	2006 ألف دينار عربي حسابي
الرصيد في 1 كانون الثاني (يناير)	**231,511**	253,376
سحوبات خلال السنة	**21,225**	175
	252,736	253,551
تسديدات وإعفاء من مديونية خلال السنة	**(26,518)**	(22,040)
الرصيد في 31 كانون الأول (ديسمبر)	**226,218**	231,511

تتضمن القروض للدول الأعضاء كما في 31 ديسمبر 2007 قروض مستحقة وغير مستلمة كما في تاريخ الميزانية العمومية تبلغ 64,727 ألف دينار عربي حسابي *(2006: 64,727 ألف دينار عربي حسابي)*، وفي هذا الصدد تم إصدار قرار مجلس المحافظين رقم (6) لسنة 1995 بتمديد تعليق عضوية الدول المعنية لحين تمكنها من التوصل إلى اتفاق مع الصندوق لحل مشكلة المتأخرات.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2007

6 قروض للدول الأعضاء *(تابع)*

تم إعادة تنظيم وضع مديونية إحدى الدول الأعضاء في إطار اتفاقية إعادة هيكلة تم توقيعها في 24 مارس 2004 لتأخذ في الاعتبار رسملة الفوائد المستحقة التي كان رصيدها 39,870 ألف دينار عربي حسابي في نهاية العام 2003. ويتبع الصندوق سياسة تحقيق الفوائد المرسملة في بيان الدخل الموحد تناسباً مع تسديدات تلك المديونية، ولذلك تم إدراج رصيد الفوائد المرسملة وغير المحققة البالغ 37,970 ألف دينار عربي حسابي كما في 31 ديسمبر 2007 *(2006: 37,970 ألف دينار عربي حسابي)* كإيرادات مؤجلة ضمن المطلوبات يتم تحويله تدريجياً إلى بيان الدخل الموحد حسب التسديدات النقدية (أنظر إيضاح رقم 12).

بلغت الأرصدة غير المسحوبة للقروض المتعاقد عليها والسارية كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2007 ما قيمتـه 21,475 ألف دينار عربي حسابي *(2006: 31,100 ألف دينار عربي حسابي)*.

7 حسابات مدينة وموجودات أخرى

	2007 ألف دينار عربي حسابي	2006 ألف دينار عربي حسابي
إجمالي الفوائد المستحقة	**139,077**	134,855
ينزل: مستحقات الفوائد المتأخرة على القروض للدول الأعضاء	**(126,884)**	(121,145)
	12,193	13,710
المساهمة في المؤسسة العربية لضمان الاستثمار (8,118 سهم (2006: 6,494 سهم) بقيمة ألف دينار كويتي للسهم) (إيضاح رقم 23)	**6,273**	4,981
موجودات ثابتة	**236**	185
أرصدة مدينة أخرى	**4,896**	3,977
الرصيد في 31 كانون الأول (ديسمبر)	**23,598**	22,853

8 رأس المال المدفوع

	2007 ألف دينار عربي حسابي	2006 ألف دينار عربي حسابي
رأس المال المكتتب به والمقرر دفعه (12,000 سهم بقيمة 50 ألف دينار عربي حسابي للسهم)	**600,000**	600,000
رأس المال غير المدفوع	**(3,960)**	(3,960)
رأس المال المدفوع	**596,040**	596,040

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2007

8 رأس المال المدفوع *(تابع)*

بموجب قرار مجلس المحافظين رقم (3) لسنة 2005 تم الاكتتاب بالرصيد المتبقي من رأس المال المصرح به والبالغ 273,500 ألف دينار عربي حسابي، وبذلك اكتمل الاكتتاب بكامل رأس المال المصرح به والبالغ 600,000 ألف دينار عربي حسابي. وقد تم توزيع الاكتتاب الجديد على الدول الأعضاء على أساس نسب الحصص التي كان مكتتباً بها وبما يحافظ علي الحصص النسبية للدول الأعضاء في رأس المال دون تغيير، وتم تغطية هذا الاكتتاب بالتحويل من رصيد الاحتياطي العام.

يمثل رأس المال غير المدفوع حصة فلسطين المقررة من رأس مال الصندوق. وقد تم تأجيل مطالبة فلسطين بتسديدها استنادا لقرار مجلس المحافظين رقم (7) لسنة 1978.

9 الاحتياطيات

بموجب قراري مجلس المحافظين رقم (7) لسنة 1989 ورقم (4) لسنة 2000، يتم تحويل مبلغ 5 مليون دينار عربي حسابي أو 10% من صافي الدخل للسنة أيهما أكبر إلى احتياطي الطوارئ، ويستخدم هذا الاحتياطي لمقابلة أية خسارة غير متوقعة مستقبلاً .

يتضـمن الاحتياطي العام كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2007 مبلغ 39,130 ألف دينار عربي حسـابي (2006: 37,120 ألف دينار عربي حسابي)، يمثل حصة الصندوق من احتياطيات المؤسسة التابعة.

خصص مجلس المحافظين بموجب قراره رقم (7) لسنة 2007، نسبة 10% من صافي الدخل لسنة 2006 (ما قيمته 2,831 ألف دينار عربي حسابي) لصالح الجهود المبذولة لرفع المعاناة عن أبناء الشعب الفلسطيني، كما خصص المجلس أيضاً بموجب قراره رقم (4) لسنة 2006 نسبة 10% من صافي الدخل لسنة 2005 (ما قيمته 2,227 ألف دينار عربي حسابي) لنفس الهدف.

وفيما يتعلق بحقوق الدول الأعضاء في الاحتياطيات، فقد أقرّ مجلس المحافظين بقراره رقم (3) لسنة 2005، تطبيق قاعدة الوزن المرجح (التي تستند إلى حصص رأس المال المدفوعة نقداً من الدول الأعضاء وتاريخ دفعها) في تحديد حصص الدول من الدخل والحقوق في الاحتياطيات وذلك في ظل التفاوت الزمني في سداد أقساط رأس المال.

لاحقاً لتاريخ الميزانية العمومية، أوصى مجلس إدارة المؤسسة التابعة بتوزيعات أرباح للمساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة بمبلغ 9,811 ألف دولار أمريكي (ما يعادل 2,070 ألف دينار عربي حسابي) (2006: 9,811 ألف دولار أمريكي وما يعادل 2,174 ألف دينار عربي حسابي).

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2007

10 حقوق المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة

يمثل بند حقوق المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة (برنامج تمويل التجارة العربية) حصة أولئك المساهمين في صافي موجودات المؤسسة التابعة كما في تاريخ الميزانية العمومية ، والتي تقيّم بعملة الأساس للمؤسسة التابعة وهي الدولار الأمريكي. وقد بلغت نسبة حصتهم 44.31% في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2007 و2006.

	2007 **ألف دولار أمريكي**	2006 ألف دولار أمريكي
حقوق المساهمين في المؤسسة التابعة:		
- رأس المال المدفوع في نهاية السنة	**492,075**	492,075
- الاحتياطيات في نهاية السنة	**258,718**	243,661
- صافي الدخل للسنة	**38,944**	35,672
إجمالي حقوق المساهمين	**789,737**	771,408
نسبة حقوق المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة	**%44.31**	%44.31
قيمة حقوق المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة بعملة الأساس للمؤسسة	**349,911**	341,779

	2007 **ألف دينار عربي حسابي**	2006 ألف دينار عربي حسابي
قيمة حقوق المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة بعملة الأساس للصندوق	**73,808**	75,728

11 ودائع من المؤسسات النقدية والمالية

طبقاً لقرار مجلس المحافظين رقم (5) لسنة 1989 (والمبني على نص الفقرة (ز) من المادة الخامسة من اتفاقية صندوق النقد العربي)، يقوم الصندوق بقبول ودائع من المؤسسات النقدية والمالية لقاء فائدة متفق عليها .

12 حسابات دائنة ومطلوبات أخرى

	2007 **ألف دينار عربي حسابي**	2006 ألف دينار عربي حسابي
رصيد الفوائد المرسملة غير المحققة (أنظر إيضاح رقم 6)	**37,970**	37,970
عقود إعادة شراء	**5,020**	13,604
فوائد مستحقة الدفع وأرصدة دائنة أخرى	**10,212**	18,982
	53,202	70,556

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2007

13 إيرادات الاستثمارات المالية

	2007 ألف دينار عربي حسابي	2006 ألف دينار عربي حسابي
إيرادات من الاستثمارات المالية المتاحة للبيع	**5,688**	5,285
إيرادات من الاستثمارات المالية في صناديق الاستثمارات البديلة	**6,076**	4,102
إيرادات من الاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ استحقاقها	**24,541**	18,058
	36,305	27,445

14 المشتقات المالية

يقوم الصندوق، وفق ما حددته القواعد الإرشادية للاستثمار، بعمليات التحوّط اللازمة لتحييد الودائع والاستثمارات المالية بالعملات الأجنبية من مخاطر تغيرات أسعار الصرف وذلك ضمن الحدود المرسومة في سياسة الاستثمار. ويتم ذلك باستخدام مشتقات الأدوات المالية المتمثلة بالعقود الآجلة للعملات الأجنبية.

15 مصروفات إدارية وعمومية

تتضمن المصروفات الإدارية والعمومية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2007 مكافآت مجلس الإدارة ورواتب وتكاليف الموظفين بمبلغ 2,589 ألف دينار عربي حسابي *(2006: 2,342 ألف دينار عربي حسابي)*، منها مبلغ 180 ألف دينار عربي حسابي مكافآت و تكاليف جهاز الإدارة الرئيسي *(2006: 190 ألف دينار عربي حسابي)*. وقد بلغ عدد الموظفين في الصندوق والمؤسسة التابعة 169 في نهاية عام 2007 (2006: 167 موظفاً).

16 نفقات معونة فنية

	2007 ألف دينار عربي حسابي	2006 ألف دينار عربي حسابي
دورات تدريبية وندوات	**200**	214
معونة فنية مباشرة للدول الأعضاء	**58**	107
	258	321

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2007

17 مساهمة في المبادرة الدولية لمساندة الدول عالية المديونية منخفضة الدخل (HIPC) ومنح مصاحبة للقروض

اعتمد مجلس المحافظين من خلال القرار رقم (1) لسنة 2003، تقديم مساهمة من خلال المشاركة في المبادرة الدولية لمساندة الدول عالية المديونية منخفضة الدخل (HIPC) والخاصة بحالة الجمهورية الإسلامية الموريتانية. وتطبيقاً لهذا القرار اعتمد المجلس برنامج إعفاء جزئي من المديونية القائمة قبل 30 يونيو 2003، يتم من خلاله إعفاء الجمهورية الإسلامية الموريتانية جزئياً من أقساط أصل القروض وفوائدها عند استحقاقها خلال الفترة من 30 يونيو 2003 إلى أكتوبر 2007. وحيث أن الإعفاء الجزئي مشروط بقيام الجمهورية الإسلامية الموريتانية بتسديد الجزء المتبقي من أقساط أصل القروض وفوائدها عند استحقاقها ، فإنه يتم تحميل بيان الدخل بالجزء المعفى من الأقساط المستحقة خلال الفترة التي تقوم الجمهورية الإسلامية الموريتانية بتسديد الجزء المستحق عليها.

وفي إطار المبادرة نفسها، قدم الصندوق للجمهورية الإسلامية الموريتانية خلال عام 2005 قرضاً ممتداً أكثر تيسيراً يتضمن إعفاءات من استحقاقات أقساط الفائدة وجزء من القسط الأخير من أصل القرض. ويتم تحميل بيان الدخل للفترة التي تغطيها البيانات المالية بإعفاءات الفوائد المحتسبة على القرض على أساس الاستحقاق.

	2007 **ألف دينار عربي حسابي**	2006 ألف دينار عربي حسابي
الرصيد الإجمالي للإعفاءات حتى 31 كانون الأول (ديسمبر)	**3,576**	2,938
الرصيد الإجمالي للإعفاءات في بداية السنة	**(2,938)**	(2,233)
	638	705
الإعفاءات التي تم تحميلها في بيان الدخل للسنة	**-**	124
منح مصاحبة لقروض تسهيل التصحيح الهيكلي	**638**	829

18 الأموال المدارة

يسند الصندوق والمؤسسة التابعة لعدد من مدراء المحافظ الخارجيين المتخصصين في هذا الشأن، إدارة جزء من المحافظ الاستثمارية وذلك مقابل أتعاب متفق عليها وفقاً للاتفاقيات المبرمة معهم. وقد بلغت قيمة الأموال المدارة من قبلهم 228,975 ألف دينار عربي حسابي في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2007 (*2006: 251,531 ألف دينار عربي حسابي*).

بلغت الأموال المدارة من قبل صندوق النقد العربي لصالح منظمات ودول عربية 73,225 ألف دينار عربي حسابي كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2007 (2006: 73,111 ألف دينار عربي حسابي).

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2007

19 النقد والبنود المعادلة للنقد

	2007 ألف دينار عربي حسابي	2006 ألف دينار عربي حسابي
حسابات جارية وتحت الطلب لدى البنوك وصندوق النقد الدولي	**5,705**	11,265
ودائع لأجل لدى البنوك	**623,919**	384,698
ينزل: الودائع التي تستحق بعد ستة أشهر من تاريخ الميزانية العمومية	**(93,979)**	(56,749)
	535,645	339,214

20 التوزيع الجغرافي للمحفظة الاستثمارية الكلية

تتكون المحفظة الاستثمارية الكلية من الحسابات الجارية وتحت الطلب لدى البنوك وصندوق النقد الدولي، وودائع لأجل لدى البنوك، والتي يتم بيان التوزيع الجغرافي لها وفقاً لمكان وجودها، بالإضافة إلى محفظة الاستثمارات المالية، التي تتكون من السندات والأوراق المالية، والتي يتم بيان التوزيع الجغرافي لها وفقاً لمكان الجهة المصدرة لها. وقد كان التوزيع الجغرافي لأموال المحفظة الاستثمارية الكلية كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) كالآتي:

	2007 ألف دينار عربي حسابي	2006 ألف دينار عربي حسابي
الدول العربية	**552,371**	381,409
أوروبا	**504,450**	552,314
أمريكا الشمالية وكندا	**123,666**	179,723
الشرق الأقصى والباسيفيكي	**36,462**	38,069
المنظمات الدولية	**2,818**	9,268
أفريقيا	**-**	375
	1,219,767	1,161,158

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2007

21 التزامات التقاعد

تم إجراء تقييم إكتواري لالتزامات الصندوق تجاه الموظفين المستحقين للمعاشات التقاعدية كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2005. ووفقاً لتقرير الخبير الاكتواري، فقد تم تقدير القيمة الحالية للمعاشات التقاعدية (والتي تمثل قيمة الالتزامات عن الخدمة حتى تاريخ التقييم) كما في تاريخ التقييم بمبلغ 50,981 ألف درهم إمارات (3,238 ألف دينار عربي حسابي)، كما أنه بناء على الافتراضات المتضمنة في تقرير الخبير الاكتواري فإن قيمة موجودات صندوق التقاعد والبالغة 67,129 ألف درهم إمارات (4,263 ألف دينار عربي حسابي) كما في تاريخ التقييم تتجاوز القيمة الحالية للالتزامات المقدرة تجاه المعاشات التقاعدية حتى تاريخ التقييم بمبلغ 16,148 ألف درهم إمارات (1,025 ألف دينار عربي حسابي). ووفقاً للسياسة المتبعة، فإن الصندوق يقوم بإجراء تقييم إكتواري لالتزاماته تجاه الموظفين المستحقين للمعاشات التقاعدية كل ثلاث سنوات.

تم خلال السنة تحميل المصروفات الإدارية والعمومية بمبلغ 21 ألف دينار عربي حسابي يمثل مساهمة الصندوق في صندوق التقاعد لسنة 2007 *(2006: 21 ألف دينار عربي حسابي)*.

بلغت الأموال المدارة من قبل الصندوق لصالح صندوق التقاعد 4,088 ألف دينار عربي حسابي كما في 31 كانون الأول ديسمبر 2007 *(2006: 4,085 ألف دينار عربي حسابي)*.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2007

22 الأدوات المالية

أ) استحقاقات الموجودات والمطلوبات

إن تحليل استحقاقات الموجودات والمطلوبات الموحّدة ونطاق أسعار الفائدة الفعلية لكافة فئات الموجودات والمطلوبات كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2007 مدرج أدناه:

	المجموع	أقل من ستة أشهر	من ستة أشهر إلى سنة	من سنة إلى خمس سنوات	أكثر من خمس سنوات	ليس لها فترة استحقاق
	ألف دينار عربي حسابي					
الموجودات						
حسابات جارية وتحت الطلب						
لدى البنوك وصندوق النقد الدولي	5,705	5,705	-	-	-	-
ودائع لأجل لدى البنوك	623,919	529,940	93,979	-	-	-
استثمارات متاحة للبيع	138,014	138,014	-	-	-	-
صناديق الاستثمارات البديلة	78,999	-	-	-	-	78,999
استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ						
استحقاقها	373,130	135,470	38,742	102,084	96,834	-
ودائع لدى البنوك المركزية	5,336	-	-	-	-	5,336
خطوط الائتمان	102,404	93,866	5,471	3,067	-	-
قروض للدول الأعضاء	226,218	13,824	12,574	72,180	62,913	64,727
حسابات مدينة وموجودات أخرى	23,598	14,996	984	477	-	7,141
	1,577,323	**931,815**	**151,750**	**177,808**	**159,747**	**156,203**
المطلوبات وحقوق المساهمين						
حقوق المساهمين الآخرين						
في المؤسسة التابعة	73,808	-	-	-	-	73,808
ودائع من المؤسسات النقدية	576,243	531,149	45,094	-	-	-
حسابات دائنة ومطلوبات أخرى	53,202	12,633	210	-	37,970	2,389
	703,253	**543,782**	**45,304**	**-**	**37,970**	**76,197**

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2007

22 الأدوات المالية *(تابع)*

أ) استحقاقات الموجودات والمطلوبات *(تابع)*

إن تحليل استحقاقات الموجودات والمطلوبات الموحّدة ونطاق أسعار الفائدة الفعلية لكافة فئات الموجودات والمطلوبات كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2006 مدرج أدناه:

	المجموع	أقل من ستة أشهر	من ستة أشهر إلى سنة	من سنة إلى خمس سنوات	أكثر من خمس سنوات	ليس لها فترة استحقاق
	ألف دينار عربي حسابي					
الموجودات						
حسابات جارية وتحت الطلب						
لدى البنوك وصندوق النقد الدولي	11,265	11,265	-	-	-	-
ودائع لأجل لدى البنوك	384,698	327,949	56,749	-	-	-
استثمارات متاحة للبيع	165,669	165,669	-	-	-	-
صناديق الاستثمارات البديلة	70,603	-	-	-	-	70,603
استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ						
استحقاقها	528,923	191,232	133,311	113,121	91,259	-
ودائع لدى البنوك المركزية	5,336	-	-	-	-	5,336
خطوط الائتمان	97,455	91,724	1,064	4,667	-	-
قروض للدول الأعضاء	231,511	10,178	12,257	73,832	70,517	64,727
حسابات مدينة وموجودات أخرى	22,853	15,938	1,088	109	-	5,718
	1,518,313	**813,955**	**204,469**	**191,729**	**161,776**	**146,384**
المطلوبات وحقوق المساهمين						
حقوق المساهمين الآخرين						
في المؤسسة التابعة	75,728	-	-	-	-	75,728
ودائع من المؤسسات النقدية	533,370	502,350	31,020	-	-	-
حسابات دائنة ومطلوبات أخرى	70,556	29,973	167	-	37,970	2,446
	679,654	**532,323**	**31,187**	**-**	**37,970**	**78,174**

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2007

22 الأدوات المالية *(تابع)*

ب) مخاطر الائتمان وتركزاته

تمثل القيمة الدفترية المدرجة في البيانات المالية كما في تاريخ الميزانية العمومية، الحد الأقصى لمخاطر الائتمان لجميع فئات الأدوات المالية المستثمر فيها.

تتركز الاستثمارات المتاحة للبيع والمحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق في سندات ذات تقييم ائتماني عالي وبالتالي مخاطر منخفضة. كما يقدم الصندوق قروضاً للدول الأعضاء بهدف تصحيح الخلل في موازين مدفوعاتها وتمويل برامج التصحيح الهيكلي فيها. وتقوم المؤسسة التابعة وفقاً لأهدافها المحددة في نظامها الأساسي بتوفير خطوط ائتمان يتم منحها للمصدرين والمستوردين العرب في الدول الأعضاء بهدف تشجيع وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية.

يسعى الصندوق والمؤسسة التابعة لاحتواء مخاطر الائتمان المتعلقة بأنشطة التمويل من خلال تنفيذ السياسات والإجراءات المصممة للحفاظ على مخاطر الائتمان ضمن الحدود المرسومة لها. وقد تم وضع هذه الحدود على أساس أنواع القروض ومساهمة الدولة العضو في رأس المال المدفوع بالعملات القابلة للتحويل والملاءة الائتمانية للطرف الذي يتم التعامل معه. لذلك فان حدوث خسائر نتيجة مخاطر الائتمان أمر مستبعد.

ج) إدارة مخاطر أسعار الفائدة

إن المخاطر لدى الصندوق والمؤسسة التابعة نتيجة التقلبات في أسعار الفائدة محدودة، إذ تتم إدارة مخاطر أسعار الفائدة من خلال إعادة تسعير الفوائد على خطوط الائتمان والقروض للدول الأعضاء ومن خلال استخدام تقنيات إدارة فترات استحقاق الاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ استحقاقها.

ويوضح جدول اختبار الحساسية أدناه مدى التأثير على كل من حقوق المساهمين وبيان الدخل الموحد نتيجة كل تغير بنسبة 25 نقطة أساس في أسعار الفائدة على الموجودات والمطلوبات المالية المرتبطة بمعدلات فائدة متغيرة، مع الإبقاء على كافة المعطيات الأخرى على حالها دون تغيير.

	التغير في نقاط الأساس	2007 ألف دينار عربي حسابي	2006 ألف دينار عربي حسابي
التأثير على حقوق المساهمين	+25	**(523)**	(627)
	- 25	**523**	627
التأثير على بيان الدخل الموحد	+25	**974**	482
	- 25	**(974)**	(482)

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2007

22 الأدوات المالية *(تابع)*

د) إدارة مخاطر القيمة العادلة

القيم العادلة للموجودات والمطلوبات المالية تقارب القيم المدرجة في البيانات المالية، وتتم إدارة مخاطر القيمة العادلة للموجودات بالتنويع في مكوناتها.

هـ) مخاطر العملات الأجنبية

يتجنب الصندوق مخاطر العملات الأجنبية بشكل أساسي بالاحتفاظ بموجوداته بالعملات الأجنبية حسب الأوزان في سلة وحدات حقوق السحب الخاصة، وبملائمة عملات وتواريخ استحقاق الودائع المستلمة مع الودائع لدى البنوك، ومن خلال استخدام عقود العملات الأجنبية الآجلة.

كما تتجنب المؤسسة التابعة بشكل أساسي مخاطر تداول العملات الأجنبية بالإقراض بالدولار الأمريكي، ويتم تغطية الودائع والاستثمارات بالعملات الأجنبية باستخدام عقود العملات الأجنبية الآجلة.

بلغت قيمة العقـود الآجلة للعمـلات الأجنبية المبـرمة والقائمة كما في 31 كانـون الأول (ديسمبر) 2007 مبلغ 150,611 ألف دينار عربي حسابي *(2006: 120,672 ألف دينار عربي حسابي)*.

و) إدارة مخاطر السيولة

تتم إدارة مخاطر السيولة بالتنويع في مكونات الموجودات وآجالها وأخذاً بالاعتبار تواريخ استحقاق المطلوبات، وكذلك احتياجات السيولة، وبالاحتفاظ برصيد كافٍ من النقد والبنود المماثلة للنقد والأوراق المالية القابلة للتداول.

ز) إدارة رأس المال

تتم إدارة رأس المال بشكلٍ يحقق الهدف الرئيسي للصندوق والمؤسسة التابعة وفق ما حددته اتفاقية الصندوق والنظام الأساسي للمؤسسة التابعة، ويقوم ذلك على سياسة التنوع في مكونات الموجودات وإدارتها أخذاً بالاعتبار آجال المطلوبات وتكاليفها، مما يحقق عائداً يساعد على تدعيم المركز المالي من خلال ما يتم تخصيصه إلى الاحتياطيات للتوسع في النشاط، وما يترتب على المؤسسة التابعة من توزيع أرباح نقدية لمساهميها. وتتكون قاعدة رأس المال من رأس المال والاحتياطيات، التي تظهر تفاصيلها على الصفحة (4) ضمن بيان التغيرات في حقوق المساهمين الموحد.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2007

23 التزامات

في اجتماعه الخامس والعشرين بتاريخ 16 نيسان (إبريل) 2002 وافق مجلس المحافظين بموجب قراره رقم (6) لسنة 2002 على المساهمة في زيادة رأس مال المؤسسة العربية لضمان الاستثمار بمبلغ 27.5 مليون دولار أمريكي (6.7 مليون دينار عربي حسابي) تدفع على مدى خمس سنوات اعتباراً من سنة 2003. وقد تم دفع كامل مبلغ المساهمة حتى نهاية عام 2007.

24 أرقام المقارنة

تم إعادة تصنيف بعض الأرقام المقارنة، حيثما لزم الأمر، لتتوافق مع العرض المتبع في هذه البيانات المالية الموحدة.

الملحق (أ–1)
تعاقدات القروض مع الدول الأعضاء
2007 – 1978

ألف دينار عربي حسابي

السنة	رقم القرض	الدولة	تلقائي	عادي	ممتد	تعويضي	تسهيل تجاري	تصحيح هيكلي	اجمالي السنة
1978	1	مصر	4,688						
	2	السودان	1,875						
			6,563	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**6,563**
1979	3	موريتانيا	750						
	4	المغرب	1,875						
	5	سورية	750						
	6	السودان	1,875						
	7	السودان			11,250				
			5,250	**0**	**11,250**	**0**	**0**	**0**	**16,500**
1980	8	موريتانيا	750						
	9	موريتانيا		4,500					
	10	الصومال	1,500						
	11	السودان				5,000			
			2,250	**4,500**	**0**	**5,000**	**0**	**0**	**11,750**
1981	12	اليمن	2,940						
	13	المغرب	1,875						
	14	المغرب			31,850				
	15	المغرب	3,600						
	16	اليمن		8,820					
	17	المغرب				9,800			
	18	الصومال	1,440						
	19	الصومال			12,740				
	20	السودان	1,875						
	21	اليمن	3,675						
			15,405	**8,820**	**44,590**	**9,800**	**0**	**0**	**78,615**
1982	22	السودان			5,000				
	23	السودان	3,600						
	24	موريتانيا	2,190						
	25	المغرب	1,875						
	26	سورية	2,940						
	27	موريتانيا			8,240				
	28	اليمن	3,675						
	29	اليمن				3,920			
			14,280	**0**	**13,240**	**3,920**	**0**	**0**	**31,440**
1983	30	العراق	27,930						
	31	السودان				4,800			
	32	السودان	1,875						
	33	اليمن					3,920		
	34	موريتانيا	750						
	35	العراق				27,000			
	36	سورية					3,000		
	37	الأردن	3,990						
	38	الأردن					1,960		
	39	اليمن		5,700					
			34,545	**5,700**	**0**	**31,800**	**8,880**	**0**	**80,925**
1984	40	الصومال	1,500						
	41	اليمن					4,900		
	42	السودان			4,335				
	43	المغرب	1,875						
	44	اليمن	3,690						
			7,065	**0**	**4,335**	**0**	**4,900**	**0**	**16,300**

الملحق (أ–1)
تعاقدات القروض مع الدول الأعضاء
2007 – 1978

ألف دينار عربي حسابي

السنة	رقم القرض	الدولة	تلقائي	عادي	ممتد	تعويضي	تسهيل تجاري	تصحيح هيكلي	اجمالي السنة
1985	45	اليمن	3,975						
	46	المغرب	3,600						
	47	المغرب	3,750						
	48	اليمن				5,100			
	49	الأردن	1,050						
	50	الأردن				2,660			
	51	الأردن					700		
	52	موريتانيا	2,190						
	53	العراق	27,930						
			42,495	0	0	7,760	700	0	**50,955**
1986	54	اليمن	3,675						
	55	المغرب	1,875						
	56	سورية	2,940						
	57	سورية	2,400						
	58	المغرب		6,250					
	59	المغرب					2,500		
	60	موريتانيا			3,250				
	61	موريتانيا	1,500						
	62	تونس	3,675						
	63	الأردن	3,990						
	64	تونس	1,500						
			21,555	**6,250**	**3,250**	**0**	**2,500**	**0**	**33,555**
1987	65	تونس					3,450		
	66	اليمن		2,500					
	67	العراق					18,620		
			0	**2,500**	**0**	**0**	**22,070**	**0**	**24,570**
1988	68	المغرب	1,875						
	69	اليمن	3,690						
	70	الأردن					1,960		
	71	المغرب	7,350						
	72	الجزائر					18,620		
	73	موريتانيا				2,460			
	74	اليمن		6,150					
	75	مصر	4,687						
	76	اليمن	3,975						
	77	موريتانيا	2,190						
	78	اليمن					5,100		
	79	سورية		8,200					
	80	الجزائر	27,930						
	81	العراق	27,930						
			79,627	**14,350**	**0**	**2,460**	**25,680**	**0**	**122,117**
1989	82	العراق	3,300						
	83	الأردن		5,320					
	84	مصر	5,250						
	85	المغرب			17,150				
	86	الجزائر		41,640					
			8,550	**46,960**	**17,150**	**0**	**0**	**0**	**72,660**
1990	87	موريتانيا			9,050				
	88	مصر				6,625			
			0	**0**	**9,050**	**6,625**	**0**	**0**	**15,675**
1991									
1992	89	المغرب			14,800				
	90	تونس	3,675						
			3,675	**0**	**14,800**	**0**	**0**	**0**	**18,475**
1993	91	موريتانيا			3,250				
			0	**0**	**3,250**	**0**	**0**	**0**	**3,250**

الملحق (أ–1)
تعاقدات القروض مع الدول الأعضاء
2007 – 1978

ألف دينار عربي حسابي

السنة	رقم القرض	الدولة	تلقائي	عادي	ممتد	تعويضي	تسهيل تجاري	تصحيح هيكلي	اجمالي السنة
1994	92	اليمن	11,340						
	93	موريتانيا				2,460			
	94	الأردن			7,980				
	95	الجزائر			29,150				
			11,340	**0**	**37,130**	**2,460**	**0**	**0**	**50,930**
1995	96	اليمن		15,120					
	97	تونس	5,175						
	98	الأردن			5,320				
			5,175	**15,120**	**5,320**	**0**	**0**	**0**	**25,615**
1996	99	الجزائر			31,230				
	100	موريتانيا			4,955				
			0	**0**	**36,185**	**0**	**0**	**0**	**36,185**
1997	101	الاردن				2,660			
	102	جيبوتى		367					
	103	اليمن			19,656				
			0	**367**	**19,656**	**2,660**	**0**	**0**	**22,683**
1998	104	الأردن						3,910	
	105	اليمن						11,113	
			0	**0**	**0**	**0**	**0**	**15,023**	**15,023**
1999	106	الجزائر						30,605	
	107	تونس	5,175						
	108	المغرب						10,878	
	109	تونس						5,072	
	110	لبنان	3,675						
			8,850	**0**	**0**	**0**	**0**	**46,555**	**55,405**
2000	111	جيبوتى			245				
	112	لبنان						3,601	
	113	موريتانيا			4,000				
	114	المغرب				7,400			
	115	مصر						23,153	
			0	**0**	**4,245**	**7,400**	**0**	**26,754**	**38,399**
2001	116	الأردن						5,214	
	117	المغرب						14,504	
	118	مصر				15,750			
	119	مصر	23,625						
	120	تونس				3,450			
	121	تونس						6,762	
			23,625	**0**	**0**	**19,200**	**0**	**26,480**	**69,305**
2002	122	مصر						30,870	
	123	جيبوتى						420	
	124	لبنان	3,675						
			3,675	**0**	**0**	**0**	**0**	**31,290**	**34,965**
2003	125	المغرب						11,100	
	126	جيبوتى			368				
	127	مصر			55,125				
			0	**0**	**55,493**	**0**	**0**	**11,100**	**66,593**
2004	128	القمر المتحدة	184						
	129	تونس						5,175	
	130	السودان			9,800				
	131	مصر						23,625	
			184	**0**	**9,800**	**0**	**0**	**28,800**	**38,784**
2005	132	موريتانيا			8,600				
	133	السودان						9,800	
	134	لبنان						6,825	
			0	**0**	**8,600**	**0**	**0**	16,825	**34,325**
2006	135	جيبوتى						350	
			0	**0**	**0**	**0**	**0**	**350**	**350**
2007	136	سورية						11,600	
	137	لبنان						9,100	
			0	**0**	**0**	**0**	**0**	**20,700**	**20,700**
المجمـــــــــــــــوع			**294,109**	**104,567**	**297,344**	**99,085**	**64,730**	**223,677**	**1,083,512**

الملحق (أ–2)
تعاقدات القروض مع الدول الأعضاء
1978–2007

الدول المستفيدة من القروض التلقائية	عدد القروض	قيمة القروض مليون د.ع.ح.
المملكة الاردنية الهاشمية	3	9.030
الجمهورية التونسية	5	19.200
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	1	27.930
جمهورية السودان	5	11.100
الجمهورية العربية السورية	4	9.030
جمهورية الصومال	3	4.440
جمهورية العراق	4	87.090
الجمهورية اللبنانية	2	7.350
جمهورية مصر العربية	4	38.250
المملكة المغربية	10	29.550
الجمهورية الاسلامية الموريتانية	7	10.320
الجمهورية اليمنية	9	40.635
جمهورية القمر المتحدة	1	0.184
	58	**294.109**

الدول المستفيدة من القروض الممتدة	عدد القروض	قيمة القروض مليون د.ع.ح.
المملكة الاردنية الهاشمية	2	13.300
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	2	60.380
جمهورية السودان	4	30.385
جمهورية الصومال	1	12.740
جمهورية مصر العربية	1	55.125
المملكة المغربية	3	63.800
الجمهورية الاسلامية الموريتانية	7	41.345
الجمهورية اليمنية	1	19.656
جمهورية جيبوتي	2	0.613
	23	**297.344**

الدول المستفيدة من القروض العادية	عدد القروض	قيمة القروض مليون د.ع.ح.
المملكة الاردنية الهاشمية	1	5.320
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	1	41.640
الجمهورية العربية السورية	1	8.200
المملكة المغربية	1	6.250
الجمهورية الاسلامية الموريتانية	1	4.500
الجمهورية اليمنية	5	38.290
جمهورية جيبوتي	1	0.367
	11	**104.567**

الدول المستفيدة من التسهيل التجاري	عدد القروض	قيمة القروض مليون د.ع.ح.
المملكة الاردنية الهاشمية	3	4.620
الجمهورية التونسية	1	3.450
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	1	18.620
الجمهورية العربية السورية	1	3.000
جمهورية العراق	1	18.620
المملكة المغربية	1	2.500
الجمهورية اليمنية	3	13.920
	11	**64.730**

الدول المستفيدة من القروض التعويضية	عدد القروض	قيمة القروض مليون د.ع.ح.
المملكة الاردنية الهاشمية	2	5.320
الجمهورية التونسية	1	3.450
جمهورية السودان	2	9.800
جمهورية العراق	1	27.000
جمهورية مصر العربية	2	22.375
المملكة المغربية	2	17.200
الجمهورية الاسلامية الموريتانية	2	4.920
الجمهورية اليمنية	2	9.020
	14	**99.085**

الدول المستفيدة من تسهيل التصحيح الهيكلي	عدد القروض	قيمة القروض مليون د.ع.ح.
المملكة الاردنية الهاشمية	2	9.124
الجمهورية التونسية	3	17.009
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	1	30.605
جمهورية السودان	1	9.800
الجمهورية اللبنانية	3	19.526
جمهورية مصر العربية	3	77.648
المملكة المغربية	3	36.482
الجمهورية اليمنية	1	11.113
جمهورية جيبوتي	2	0.770
الجمهورية العربية السورية	1	11.600
	20	**223.677**

الملحق (أ-3)

أرصدة القروض القائمة في ذمة الدول المقترضة

(ألف دينار عربي حسابي)

الدولة	نهاية عام 2006			نهاية عام 2007		
	أرصدة سحوبات القروض القائمة في ذمة الدول	الأرصدة غير المسحوبة من القروض المتعاقد عليها	إجمالي إلتزامات القروض	أرصدة سحوبات القروض القائمة في ذمة الدول	الأرصدة غير المسحوبة من القروض المتعاقد عليها	إجمالي إلتزامات القروض
الجمهورية التونسية	3,105	-	3,105	1,035	-	1,035
جمهورية جيبوتي	917	175	1,092	890	-	890
جمهورية السودان	76,070	9,800	85,870	78,598	2,450	81,048
الجمهورية العربية السورية	-	-	-	2,000	9,600	11,600
جمهورية القمر المتحدة	184	-	184	184	-	184
جمهورية الصومال	14,877	-	14,877	14,877	-	14,877
جمهورية العراق	49,850	-	49,850	49,850	-	49,850
الجمهورية اللبنانية	-	15,925	15,925	9,100	6,825	15,925
جمهورية مصر العربية	75,915	-	75,915	61,464	-	61,464
المملكة المغربية	6,660	-	6,660	2,220	-	2,220
الجمهورية الاسلامية الموريتانية	3,933	5,200	9,133	6,000	2,600	8,600
المجموع	**231,511**	**31,100**	**262,611**	**226,218**	**21,475**	**247,693**

الملحق (أ-4)

الأرصدة السنوية لإلتزامات القروض
1978-2007

(ألف دينار عربي حسابي)

السنة	قيمة القروض المقدمة خلال العام	أرصدة القروض المقدمة (متضمنة غير المسحوبة) *	أرصدة سحوبات القروض القائمة في ذمة الدول المقترضة **
1978	6,563	6,563	6,563
1979	16,500	23,063	18,062
1980	11,750	34,813	24,187
1981	78,615	102,834	68,674
1982	31,440	129,733	111,700
1983	80,925	198,587	193,037
1984	16,300	189,388	183,423
1985	50,955	187,724	181,759
1986	33,555	195,558	183,843
1987	24,570	167,666	157,451
1988	122,117	226,484	213,717
1989	72,660	283,740	242,041
1990	15,675	244,329	233,379
1991	-	213,441	198,641
1992	18,475	189,467	179,467
1993	3,250	162,451	151,131
1994	50,930	203,450	167,985
1995	25,615	211,728	177,562
1996	36,185	218,253	186,905
1997	22,683	231,295	206,697
1998	15,023	227,413	199,314
1999	55,405	263,858	229,129
2000	38,399	276,416	250,459
2001	69,305	300,630	278,997
2002	34,965	278,180	275,970
2003	66,593	316,658	281,121
2004	38,784	280,182	252,695
2005	16,825	284,301	253,376
2006	350	262,611	231,511
2007	20,700	247,693	226,218

* جملة القروض المقدمة مطروحا منها أقساط القروض المسددة.

** جملة القروض المسحوبة مطروحا منها أقساط القروض المسددة.

الملحق (ب-1)

رأس المال كما في 31 ديسمبر 2007

(ألف دينار عربي حسابي)

	الدولة	رأس المال المصرح والمكتتب به	رأس المال المدفوع			
			المدفوع بالعملة الوطنية	المدفوع بالعملات القابلة للتحويل	المدفوع بالتحويل من الإحتياطي العام (2)	إجمالي المدفوع
1	المملكة الاردنية الهاشمية	9,900	80	5,320	4,500	9,900
2	دولة الامارات العربية المتحدة	35,300	300	18,900	16,100	35,300
3	مملكة البحرين	9,200	80	4,920	4,200	9,200
4	الجمهورية التونسية	12,850	100	6,900	5,850	12,850
5	الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	77,900	760	41,640	35,500	77,900
6	المملكة العربية السعودية	88,950	760	47,640	40,550	88,950
7	جمهورية السودان	18,400	200	9,800	8,400	18,400
8	الجمهورية العربية السورية	13,250	80	7,120	6,050	13,250
9	جمهورية الصومال	7,350	80	3,920	3,350	7,350
10	جمهورية العراق	77,900	760	41,640	35,500	77,900
11	سلطنة عمان	9,200	80	4,920	4,200	9,200
12	دولة قطر	18,400	200	9,800	8,400	18,400
13	دولة الكويت	58,800	500	31,500	26,800	58,800
14	الجمهورية اللبنانية	9,200	100	4,900	4,200	9,200
15	الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى	24,690	186	13,254	11,250	24,690
16	جمهورية مصر العربية	58,800	500	31,500	26,800	58,800
17	المملكة المغربية	27,550	200	14,800	12,550	27,550
18	الجمهورية الاسلامية الموريتانية	9,200	80	4,920	4,200	9,200
19	الجمهورية اليمنية	28,300	280	15,120	12,900	28,300
20	دولة فلسطين (1)	3,960	0	0	0	0
21	جمهورية جيبوتي	450	5	245	200	450
22	جمهورية القمر المتحدة	450	5	245	200	450
	المجموع	**600,000**	**5,336**	**319,004**	**271,700**	**596,040**

(1) تم تاجيل المطالبة بتسديد مساهمة فلسطين بموجب قرار مجلس المحافظين رقم (7) لسنة 1978.

(2) بموجب قرار مجلس المحافظين رقم (3) لسنة 2005، تم رسملة جزء من الاحتياطي العام للاكتتاب بالرصيد المتبقي من رأس المال.

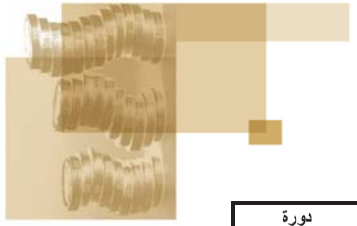

الملحق (ب-2)

أعداد المشاركين في نشاطات المعهد لعام 2007

الدولة	دورة ادارة الاقتصاد الكلي وقضايا القطاع المالي (م)	دورة قضايا القطاع الخارجي (م)	دورة المهارات العملية في الرقابة بالتركيز على المخاطر (مع بنك التسويات الدولية)	حلقة عمل اجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (م)	دورة إدارة الاقتصاد الكلي وقضايا مالية الحكومة (م)	حلقة عمل الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات (جاتس) (مع منظمة التجارة العالمية)	دورة تحليل الأسواق المالية (م)	دورة إحصاءات مالية الحكومة (م)
	7 - 1/18	4 - 2/15	2/27 - 3/1	4 - 3/8	18 - 3/29	17 - 4/19	4/22 - 5/3	13 - 5/31
الاردن	3		1	1	2	2	2	3
الإمارات	3		3	1	1	2	0	1
البحرين	1		2	0	1	1	1	1
تونس	2		1	2	1	1	2	0
الجزائر	1		1	2	3	2	2	1
جيبوتي	0		0	0	1	0	0	1
السعودية	2		2	4	3	3	2	3
السودان	3		3	2	2	3	3	2
سورية	2		2	2	2	1	2	2
الصومال	0		0	0	0	0	0	0
العراق	3	27	2	1	2	2	2	1
عُمان	2		2	1	2	2	2	2
فلسطين	1		1	2	1	1	3	2
قطر	0		2	0	1	1	1	1
القمر المتحدة	0		0	0	0	0	0	0
الكويت	2		0	0	2	1	3	1
لبنان	0		2	2	2	2	2	1
ليبيا	1		2	0	2	0	1	1
مصر	0		3	2	1	1	2	2
المغرب	2		2	3	2	2	1	3
موريتانيا	0		0	2	2	1	0	2
اليمن	1		2	2	1	2	1	3
المجموع	**29**	**27**	**33**	**29**	**34**	**30**	**32**	**33**

تابع : الملحق (ب-2)

أعداد المشاركين في نشاطات المعهد لعام 2007

الدولة	دورة البرمجة المالية والسياسات الاقتصادية الكلية (م) ، عمّان	دورة تحليل مخاطر السوق (مع البنك الاحتياطي الفدرالي)	دورة الاحصاءات النقدية والمالية (م)	حلقة عمل معايير السلامة والاستقرار في البنوك الاسلامية	دورة أجندة الدوحة للتنمية (مع منظمة التجارة العالمية)	دورة إدارة إيرادات الموارد والشفافية المالية (م)
	6/21 - 10	9/6 - 2	11/8 - 10/21	11/14 - 12	11/22 - 18	12/13 - 9
الاردن	10	2	2	3	2	2
الإمارات	1	1	1	2	2	0
البحرين	1	2	2	0	1	3
تونس	1	2	1	1	2	0
الجزائر	0	1	1	0	2	0
جيبوتي	0	1	0	0	0	0
السعودية	1	3	3	2	3	2
السودان	2	2	3	1	1	3
سورية	2	3	2	3	2	2
الصومال	0	0	0	0	0	0
العراق	2	3	2	3	2	1
عُمان	2	2	2	2	3	1
فلسطين	1	2	1	0	0	1
قطر	1	0	3	3	1	0
القمر المتحدة	0	0	0	0	0	1
الكويت	2	1	1	2	1	0
لبنان	1	2	0	1	2	1
ليبيا	2	2	0	0	2	0
مصر	2	2	2	1	1	3
المغرب	1	0	2	1	1	0
موريتانيا	0	0	3	0	1	1
اليمن	2	2	3	2	2	3
المجموع	**34**	**33**	**34**	**27**	**31**	**24**

الملحق (ب-3)

الدورات خلال الفترة 1981 – 2007

الفترة	عدد الدورات	عدد المشاركين
2000 - 1981	77	2306
2001	11	375
2002	10	343
2003	9	301
2004	12	418
2005	10	326
2006	13	398
2007	11	344
المجموع	**153**	**4811**

حلقات العمل خلال الفترة 1995 – 2007

الفترة	عدد الحلقات	عدد المشاركين
2004 - 1995	12	337
2005	5	157
2006	3	92
2007	3	86
المجموع	**23**	**672**

الملحق (ب-4)

خطوط الائتمان التي قدمها برنامج تمويل التجارة العربية

(ألف دولار أمريكي)

السنة	عدد خطوط الائتمان	القيمة	المسحوب	المسدد	الرصيد القائم
1991	4	7,948	3,300	0	3,300
1992	15	47,497	30,432	14,560	19,172
1993	15	54,665	32,885	24,262	27,795
1994	22	70,721	30,520	35,030	23,285
1995	22	86,089	69,674	13,478	79,481
1996	28	142,640	87,872	59,796	107,557
1997	31	220,345	202,830	134,061	176,326
1998	30	375,381	334,924	266,360	244,890
1999	27	321,250	273,499	300,260	218,129
2000	31	427,927	332,518	282,244	268,403
2001	24	338,150	506,729	443,391	331,741
2002	24	398,500	499,300	494,768	336,273
2003	37	550,000	545,086	541,244	340,115
2004	32	496,800	555,919	525,341	370,693
2005	40	624,800	554,309	517,290	407,712
2006	32	606,000	567,301	535,179	439,834
2007	41	787,300	728,594	682,957	485,471
المجموع	**455**	**5,556,013**	**5,355,692**	**4,870,221**	

التنظيم والإدارة

الهيكل التنظيمي

يتكون الهيكل التنظيمي للصندوق من مجلس المحافظين، ومجلس المديرين التنفيذيين، والمدير العام والموظفين.

مجلس المحافظين

يتكون مجلس المحافظين من محافظ ونائب للمحافظ تعينهما كل دولة عضو من أعضاء الصندوق، وينتخب المجلس أحد المحافظين رئيساً له كل سنة بالتناوب. ويُعتبر مجلس المحافظين بمثابة الجمعية العمومية للصندوق وله جميع سلطات الإدارة. هذا ويعقد مجلس المحافظين اجتماعاً سنوياً في النصف الأول من كل عام في دولة المقر أو خارجها. ويتكون مجلس المحافظين حالياً على النحو التالي :

الدول الأعضاء		المحافظون ونواب المحافظين
المملكة الأردنية الهاشمية	المحافظ نائب المحافظ	معالي الدكتور أمية طوقان معالي الدكتور حمد الكساسبة
دولة الإمارات العربية المتحدة	المحافظ نائب المحافظ	معالي الدكتور محمد خلفان بن خرباش معالي سلطان بن ناصر السويدي
مملكة البحرين	المحافظ نائب المحافظ	معالي الشيخ أحمد بن محمد آل خليفة سعادة رشيد محمد المعراج
الجمهورية التونسية	المحافظ نائب المحافظ	معالي توفيق بكار سعادة سمير إبراهيمي
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	المحافظ نائب المحافظ	معالي كريم جودي سعادة الدكتور محمد لكصاسي
جمهورية جيبوتي	المحافظ نائب المحافظ	معالي علي فارح عصوى سعادة حسن مؤمن طاهر
المملكة العربية السعودية	المحافظ نائب المحافظ	معالي الدكتور إبراهيم عبد العزيز العساف معالي الشيخ حمد السياري
جمهورية السودان	المحافظ نائب المحافظ	معالي الزبير أحمد الحسن معالي الدكتور صابر محمد حسن

الجمهورية العربية السورية	المحافظ نائب المحافظ	معالي الدكتور محمد الحسين سعادة الدكتور أديب مفضي ميالة
جمهورية الصومال	المحافظ نائب المحافظ	معالي محمد علي حامد سعادة بشير عيسى علي
جمهورية العراق	المحافظ نائب المحافظ [1]	سعادة الدكتور سنان الشبيبي
سلطنة عُمان	المحافظ نائب المحافظ	معالي أحمد بن عبد النبي مكي سعادة حمود بن سنجور الزدجالي
دولة فلسطين	المحافظ نائب المحافظ	معالي سعيد توفيق خوري سعادة الدكتور صالح جلاد
دولة قطر	المحافظ نائب المحافظ	معالي يوسف حسين كمال سعادة عبد الله بن سعود آل ثاني
جمهورية القمر المتحدة	المحافظ نائب المحافظ	معالي محمد علي صالح سعادة علي برهان
دولة الكويت	المحافظ نائب المحافظ	معالي مصطفى جاسم الشمالي معالي الشيخ سالم عبد العزيز الصباح
الجمهورية اللبنانية	المحافظ نائب المحافظ	معالي رياض سلامة سعادة الدكتور مروان النصولي
الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى	المحافظ نائب المحافظ	معالي فرحات عمر بن قدارة سعادة الدكتور سعيد عبد العاطي
جمهورية مصر العربية	المحافظ نائب المحافظ	معالي الدكتور فاروق عبد الباقي العقدة معالي الدكتور يوسف بطرس غالي
المملكة المغربية	المحافظ نائب المحافظ	معالي صلاح الدين مزوار معالي عبد اللطيف الجواهري
الجمهورية الإسلامية الموريتانية	المحافظ نائب المحافظ	معالي كان عثمان سعادة الشيخ سيد المختار ولد الشيخ عبدالله
الجمهورية اليمنية	المحافظ نائب المحافظ	معالي نعمان طاهر الصهيبي معالي أحمد عبد الرحمن السماوي

(1) لم يتم تسمية نائب المحافظ.

مجلس المديرين التنفيذيين

يتكون مجلس المديرين التنفيذيين من مدير عام الصندوق رئيساً للمجلس، وثمانية مديرين أعضاء غير متفرغين ينتخبهم مجلس المحافظين من الدول الأعضاء، يعينون لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد. ويتولى المجلس الإشراف على نشاط الصندوق وتقديم ما يراه مناسباً من مشورة.

ويتشكل مجلس المديرين التنفيذيين حالياً على النحو التالي :

المديرون التنفيذيون	الدولة/الدول التي يمثلونها	القوة التصويتية (%)
سعادة الدكتور جاسم المناعي	المدير العام رئيس مجلس المديرين التنفيذيين	
سعادة الدكتور عبد الرحمن بن عبدالله الحميدي	المملكة العربية السعودية	13.58
سعادة عبد الحق بجاوي	الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	11.96
_____ [1]	جمهورية العراق	*11.96
سعادة أحمد أحمد غالب [2] (اليمن)	جمهورية مصر العربية الجمهورية اليمنية جمهورية السودان جمهورية الصومال الفيدرالية جمهورية جيبوتي جمهورية القمر المتحدة	*19.96
سعادة سامي حسين منصور الأنبعي (الكويت)	دولة الكويت دولة الإمارات العربية المتحدة	14.88

سعادة علي رمضان أبوبكر شنيبيش [3] (ليبيا)	المملكة المغربية الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى الجمهورية التونسية الجمهورية الإسلامية الموريتانية	13.09
سعادة محمد حسين السادة [4] (قطر)	دولة قطر مملكة البحرين سلطنة عُمان	7.05
سعادة محمد سعيد شاهين [5] (الأردن)	الجمهورية العربية السورية المملكة الأردنية الهاشمية الجمهورية اللبنانية دولة فلسطين	7.52

---

* تتأثر القوة التصويتية المبينة أعلاه بسبب الوقف المؤقت لعضوية كل من جمهورية العراق وجمهورية الصومال الفيدرالية.

1) لم تتم التسمية نظراً لوقف العضوية.
2) اعتبارا من أول يوليو 2007 خلفا لسعادة الفاتح علي محمد صديق لابتداء دورة جديدة للمجلس.
3) اعتبارا من أول يوليو 2007 خلفا لسعادة الهادي الزار لابتداء دورة جديدة للمجلس.
4) اعتبارا من أول يوليو 2007 خلفا لسعادة عبدالامير بن سعيد بن محمد لابتداء دورة جديدة للمجلس.
5) اعتبارا من أول يوليو 2007 خلفا لسعادة الدكتور مروان النصولي لابتداء دورة جديدة للمجلس.

المدير العام والموظفون

يعيّن مجلس المحافظين مديراً عاماً للصندوق لفترة خمس سنوات قابلة للتجديد، ويقوم مدير عام الصندوق برئاسة اجتماعات مجلس المديرين التنفيذيين. ويعتبر الرئيس الأعلى لموظفي الصندوق والمسؤول عن جميع أعماله. ويساعد المدير العام في إنجاز أعماله موظفون فنيون، ينتظمون في ست دوائر هي:

1. دائرة الشؤون الإدارية.
2. الدائرة الاقتصادية والفنية.
3. الدائرة القانونية.
4. معهد السياسات الاقتصادية.
5. دائرة الشؤون المالية والحاسب الآلي.
6. دائرة الاستثمارات.

وبالإضافة إلى الدوائر الست، يتضمّن الهيكل التنظيمي مكتباً للتدقيق الداخلي ومكتباً للمدير العام رئيس مجلس الإدارة، وكذلك اثنتين من اللجان الدائمة، وهما لجنتي القروض والاستثمار المنصوص عليهما في اتفاقية الصندوق. كما يتضمن اللجنة الإدارية التي أنشئت بموجب نظام العاملين الذي وافق عليه مجلس المديرين التنفيذيين وتم اعتماده من قِبل مجلس المحافظين.